



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/38/132 \*

S/15675 \*

29 July 1983

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/  
FRENCH/SPANISH

## الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة  
الدورة الثامنة والثلاثون

البند ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٨ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨

و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥

و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤١ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠

و ٥٦ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٦ و ٧٢ و ٧٨

و ١٢٥ و ١٣٥ من القائمة الأولية\*\*

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الحالة في كمبوديا

مسألة جزر فوكلاند ( ماليفيناس )

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية

العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت

فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض

السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم

والامن الدوليين

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين

مسألة جزر مايتو القمرية

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

\*\* A/38/50

.../...

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار  
سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

قضية فلسطين

الحالة فى الشرق الاوسط

مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولى فى استخدام

الطاقة النووية فى الاغراض السلمية

مسألة ناميبيا

مسألة السلم والاستقرار والتعاون فى جنوب شرقى آسيا

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادى الدولى من

أجل التنمية

مسألة قبرص

وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التى اعتمدتها الجمعية

العامة فى دورتها الاستثنائية العاشرة

العلاقة بين نزع السلاح والتنمية

تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندى منطقة سلم

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة

للجمعية العامة

تعزيز الأمن والتعاون فى منطقة البحر الابيض المتوسط

المسائل المتصلة بالاعلام

مسألة جزر غلوريوز وخوان دى نوكا ويوروبا وباساس دا

انديا ، الطغاشية

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الامم المتحدة

وبتعزيز دور المنظمة

رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٣  
وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم  
للهند لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرجو من سعادتك التفضل بالعمل على أن تعمم على الدول الأعضاء الوثائق الختامية للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي بالهند في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠ و ١٢ و ١٤ و ١٨ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤١ و ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ و ٥٦ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ و ٧٢ و ٧٦ و ٧٨ و ١٢٥ و ١٣٥ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

( توقيع ) ن . كريشنان  
السفير  
الممثل الدائم للهند لدى  
الأمم المتحدة

## المرفق

الوثائق الختامية للمؤتمر السابع لرؤساء  
دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز  
الذى عقد في نيودلهي في الفترة من  
٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣

## المحتويات

### الصفحة

٦	أولا - الاعلان السياسي .....
٥٩	بيان من الرئيس عن النزاع الايراني-العراقي .....
٦٠	قرار بشأن تشكيل مكتب التنسيق .....
٦٢	ثانيا - رسالة نيودلهي .....
٦٦	ثالثا - اعلان اقتصادى .....
١٢٨	اعلان بشأن العمل الجماعي من اجل الرخاء العالمى .....
١٣٠	اعلان بشأن الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .....
١٣٢	برنامج العمل للتعاون الاقتصادى .....
١٥٣	توصية رئيسي مجموعة ال ٧٧ في نيويورك ( بنغلاديش ) وحركة بلدان عدم الانحياز ( كوبا ) بشأن تنظيم وتنسيق برنامج عمل حركة عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس .....

## التذييلات

١٥٧	الأول - جدول أعمال المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .....
١٦٠	الثاني - الخطاب الرئيسي للسيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند

المحتويات ( تابع )

الصفحة

الثالث - الخطاب الختامي الذي أدلت به السيدة انديرا غاندي	
رئيسة وزراء الهند .....	١٦٨
الرابع - رسالة تعرب عن تأييد حركات التحرر الوطني والتضامن معها	١٧٢
الخامس - رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني .....	١٧٣
السادس - تقرير المقرر العام .....	١٧٤
السابع - تقرير اللجنة السياسية .....	١٨١
الثامن - تقرير اللجنة الاقتصادية .....	١٨٥
التاسع - تقرير مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز .....	١٨٧
العاشر - قرار بشكر حكومة الهند وشعبها .....	١٩١
حادي عشر - المشتركون في المؤتمر *	١٩٢

\* تم توزيع القائمة الكاملة للمشاركين في وثيقة منفصلة تحمل الرمز  
(NAC/CONF.7/Doc.8/Rev.1).

أولا - الاعلان السياسى

الفهرس

الفقرات

أولا	- المقدمة	١ - ٧
ثانيا	- دور عدم الانحياز	٨ - ٢٧
ثالثا	- نزع السلاح والبقاء والتعايش في عصر الاسلحة النووية	٢٨ - ٣٨
رابعا	- الموقف في الجنوب الافريقي	٣٩ - ٦٨
خامسا	- الصحراء الغربية	٦٩ - ٧١
سادسا	- مايوت	٧٢
سابعا	- الجزر الملغاشية	٧٣
ثامنا	- اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم	٧٤ - ٨٠
تاسعا	- سيادة موريشيوس على ارجبيل تشاغوس بما فيه دييغو غارسيا	٨١
عاشرا	- قضية فلسطين	٨٢ - ٩٨
حادي عشر	- مسألة لبنان	٩٩
ثاني عشر	- الحالة في الشرق الاوسط	١٠٠ - ١٠٧
ثالث عشر	- العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية	١٠٨ - ١١١
رابع عشر	- جنوب شرقي آسيا	١١٢ - ١١٣
خامس عشر	- جنوب غربي آسيا	١١٤ - ١١٥
سادس عشر	- كوريا	١١٦ - ١١٧
سابع عشر	- النزاع الايراني العراقي	١١٨
ثامن عشر	- اوروبا	١١٩ - ١٢١
تاسع عشر	- البحر الابيض المتوسط	١٢٢ - ١٢٧
عشرين	- قبرص	١٢٨ - ١٣١

الفهرس ( تابع )

الفقرات

- |         |   |
|---------|---|
| ١٦٥-١٣٢ | واحد وعشرين - قضايا امريكا اللاتينية والكاريبي .....      |
| ١٦٨-١٦٦ | ثانيا وعشرين - استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية  |
| ١٧١-١٦٩ | ثالثا وعشرين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .....     |
| ١٧٢     | رابعا وعشرين - عدم التدخل وعدم التداخل .....              |
| ١٧٣     | خامسا وعشرين - النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال ... |
| ١٧٩-١٧٤ | سادسا وعشرين - الأمم المتحدة .....                        |
| ١٩٥-١٨٠ | سابعا وعشرين - النتائج والتوصيات .....                    |



## أولا - المقدمة

١ - عقد المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في نيودلهي ، بالهند ، في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ .

٢ - وقد سبق عقد المؤتمر مؤتمر لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في الفترة من ٣ الى ٥ آذار/مارس ١٩٨٣ .

٣ - وقد اشترك في المؤتمر السابع ممثلو البلدان والمنظمات التالية الأعضاء في الحركة: اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، أفغانستان ( جمهورية - الديمقراطية ) ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساحل العاج ، سان توماس وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ( جمهورية - الديمقراطية الشعبية ) ، يوغوسلافيا .

٤ - كما حضر المؤتمر ممثلو البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطنية التالية بوصفهم مراقبين :

أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، السلفادور ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، الامم المتحدة ، الحزب الاشتراكي لبورتوريكو ، جامعة الدول العربية ، مؤتمر الوندوسين الافريقيين لآزانيا ، المؤتمر الوطني الافريقي ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية .

٥ - حضرت المؤتمر كضيوف وفود من البلدان والمنظمات التالية : اسبانيا ، البرتغال ، الجمهورية الدومينيكية ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، النمسا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهائ ، .. / ..

منظمة الأغذية والزراعة ، لجنة الصليب الأحمر الدولية ، المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ، مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لانهاء الاستعمار ، مجلس الأغذية العالمي ، منظمة الصحة العالمية .

٦ - وفي الجلسة الافتتاحية ، حظي المؤتمر بسماع خطاب رئيسي ملهم ألقته شريماتي أنديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند . وكان خطابها الذي اتسم بالعمق والتبصر موضع ترحيب واسع باعتباره اسهاما هاما في مداولات المؤتمر ونتيجته الناجحة . وشددت رئيسة الوزراء على الأهمية المستمرة لمبادئ حركة بلدان عدم الانحياز وأهدافها في ظل الحالة الدولية المعاصرة ، وأكدت على الترابط بين السلم والاستقرار ونزع السلاح والتنمية . كما وجهت رئيسة وزراء الهند نداء قويا من أجل الوحدة والتآلف والاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز . وقد أدرج نص خطابها بالتزكية بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر . وألقى الرئيس فيديل كاسترو روس رئيس جمهورية كوبا ، بصفته رئيس المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، تقريرا جليا وشاملا عن الأنشطة التي قامت بها حركة بلدان عدم الانحياز منذ انعقاد مؤتمر القمة في هافانا في عام ١٩٧٩ .

٧ - وقد رحب رؤساء الدول أو الحكومات بقبول عضوية كل من بربادوس وجزر البهاما وفانواتو وكولومبيا في الحركة ، واشترك انتيغوا وبربودا كمراقب وحضور الجمهوريكية الدومينيكية كضيف .

#### ثانيا - دور عدم الانحياز

٨ - عندما ينظر الى الحركة في اطار الكفاح ضد الاستعمار والاستقطاب المتزايد السائد في العلاقات الدولية والناشيء عن التكتلات العسكرية والتحالفات العسكرية والحرب الباردة ، يلاحظ أن الحركة قد دأبت على النضال من أجل التحرير الشامل لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والانحاء الأخرى من العالم . فعلى مدى السنين ، وبالرغم من وجود عقبات كثيرة ، أحرزت الحركة وسياسة عدم الانحياز نجاحات كبيرة وواصلت القيام بدور حاسم في الجهود الرامية الى تشجيع قيام نظام عالمي جديد مبني على المساواة والعدالة والسلم . والتطور الأخير في الحالة الدولية يبرر تماما سياسة عدم الانحياز ومبادئها وأهدافها ، باعتبارها عاملا من العوامل العالمية الايجابية المستقلة عن التكتلات في العلاقات الدولية . وما زالت هذه السياسة تسهم في الجهود الرامية الى تعزيز السلم ونزع السلاح وتخفيف حدة التوترات الدولية وايجاد حل عادل وسلمي للمشاكل

الدولية والتنمية الاقتصادية ، وقد كانت حركة عدم الانحياز هي النتيجة الحتمية للحاجة التي شعرت بها البلدان المستقلة حديثا في جميع أنحاء العالم والمتعلقة بحماية وتعزيز استقلالها الوطني . وقد رأت هذه البلدان في عدم الانحياز أداة حاسمة لممارسة سيادتها الكاملة فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاقتصادية .

٩ - وبشكل تعزيز حركة عدم الانحياز بوصفها حركة دولية واسعة جزءا لا يتجزأ في التغييرات العميقة في هيكل العلاقات الدولية المعاصرة . وتمثل بلدان عدم الانحياز اليوم أغلبية ساحقة من البشر ، ترتبط ببعضها عن طريق رؤية ومنظور عالميين مشتركين يتجاوزان الاختلافات القائمة في نظمها الاجتماعية والاقتصادية . ان التزامها المشترك بالسلم العالمي والعدالة والتعاون ، وبالقضاء على الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، واستئصال شأفة الفصل العنصري والعنصرية بما في ذلك الصهيونية ، وجميع أشكال السيطرة الأجنبية والعدوان والتدخل والاحتلال والضغط ، وبالتعجيل بعملية تقرير المصير للشعوب التي ترزح تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية وتدعيم الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية للدول ، وبالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها ، كل هذا يمثل عاملا لا رجعة فيه في التاريخ العالمي .

١٠ - وقد عبرت بلدان عدم الانحياز على مدى السنين عن الحقوق والتطلعات المشروعة لشعوبها في التخلص من علاقات الخضوع والتبعية وفي أن تشكل مصائرهم وفقا لخاياتهم وأهدافها الوطنية . وفي معرض الاعراب عن اهتماماتها الدولية ، سعت بلدان عدم الانحياز أيضا الى القضاء على جميع أشكال السيطرة والتمييز والاستغلال وعدم المساواة ، وإلى إقامة نظام عالمي جديد مبني على احترام الاستقلال والمساواة والتعاون وتحقيق تطلعات جميع الشعوب نحو العدالة والأمن والتنمية والرخاء ليحل محل النظام الحالي ، الذي تستمر الثروة في اطاره في تركيزها في أيدي عدد قليل من الدول بما يضر بشعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وسائر المناطق في العالم . وقد بدأت بلدان عدم الانحياز في القيام بعدد كبير من المبادرات الايجابية مثل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتشجيع الالتزام العالمي بسياسة التعايش السلمي النشط .

١١ - وقد كان جوهر سياسة عدم الانحياز يتمثل دائما في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والعنصرية ، بما في ذلك الصهيونية ، وضد جميع أشكال العدوان الاجنبي أو الاحتلال أو السيطرة أو التدخل أو الهيمنة ، وكذلك ضد سياسات الدول العظمى والتكتلات التي تميل الى ادامة تقسيم العالم الى تكتلات . وترفض سياسة عدم الانحياز جميع أشكال الخضوع والتبعية والتدخل والتدخل ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، علنية أو خفية ، وجميع الضغوط - السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية - في العلاقات الدولية . وقد أعاد رؤساء الدول أو الحكومات مسرة أخرى التأكيد على الحاجة الى الالتزام الصارم بمبادئ عدم التدخل وعدم التدخل في .../...

الشؤون الداخلية والخارجية للدول . كما أكدوا من جديد حق جميع الدول في أن تمضي في تنمية نفسها اقتصاديا دون تخويف أو إعاقة أو ضغط . وكرر رؤساء الدول أو الحكومات الأعراب عن التزام بلدان عدم الانحياز المبدئي بالألا تكون أطرافا في المواجهة أو التنافس بين الدول العظمى ، وأن تشارك في أى عمل من شأنه أن يؤدي إلى تسهيل هذه المواجهة أو هذا التنافس ، أو تعزيز التحالفات العسكرية القائمة والترتيبات المتشابهة الناشئة عنها ، ولا سيما عن طريق الاشتراك في الترتيبات العسكرية أو عن طريق توفير القواعد والتسهيلات للوجود العسكري للدول الكبرى الذى ينظر اليه في إطار الصراعات بين الدول الكبرى . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد على المعايير اللازم توافرها للاشتراك في الحركة ، على النحو الذى صيغت به في القاهرة وأقرت في بلغراد في عام ١٩٦١ ، وطالبوا بالالتزام بها التزاما تاما . ويؤكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم الدائم بمبادئ وأهداف سياسة عدم الانحياز ، والحركة على النحو المحدد في مؤتمرات القمة التي عقدوها في بلغراد والقاهرة ولوساكا ومدينة الجزائر وكولومبو وهافانا ، ومراعاة هذه المبادئ والأهداف مراعاة تامة . ان انتهاك هذه المبادئ من جانب أى بلد أمر لا يمكن تبريره تحت أى ظرف من الظروف ولا يمكن قبوله بتاتا .

١٢ - وقد دأبت بلدان عدم الانحياز باستمرار على بذل كل جهد من أجل تقلييل التوترات وتعزيز التفاهم الدولي . وأعربت في هذا السياق ، عن تصميمها على أن تظل بمنأى عن تكتلات وتجمعات القوى المنحازة ضد بعضها البعض ، والتي يؤدي وجودها الى تهديد العالم بوقوع كارثة كبرى . وبالرغم من ذلك ، فان الاتجاهات الجارية حاليا في الحالة الدولية تدعو الى وجود قلق شديد . فثمة اتجاه متزايد للجوء الى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وللتدخل والتدخل العسكريين في انتهاك لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . وتواصل القوى المعادية لتحرير الشعوب انتهاك استقلال البلدان وسيادتها - وسلامتها الإقليمية وإعاقة الشعوب التي تترج تحت السيطرة الاستعمارية - والأجنبية عن ممارسة حقوقها في تقرير المصير والاستقلال . وان المحاولة الرامية الى تشخيص كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والكرامة الانسانية تشخيصا خاطئا باعتباره يقع في سياق المواجهة بين الشرق والغرب تنكر على هذه الشعوب الحق في أن تقرر مصيرها وتحقق تطلعاتها المشروعة . وقد صاحب تفشي أعمال المواجهة بين الدول العظمى من جديد وأحياء الحرب الباردة التنافس على دوائر النفوذ والسيطرة والاستغلال في أنحاء متزايدة من العالم ، وجميعها تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين . وقد تصاعد سباق التسلح ، ولا سيما في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، الى مستويات جديدة من السلوك غير المنطقي ، وتسود في بعض الحالات سياسة التفاوض من مركز القوة . ويجرى طرح مبادئ جديدة لتبرير زيادة ووزع الأسلحة ، ولا سيما الأسلحة النووية ، في مختلف أنحاء العالم . كما يجري توجيه الموارد التكنولوجية الهائلة وقدرات

البحث لدى بعض البلدان المتقدمة النمو نحو زيادة القدرة التدميرية المبهولة بالفعل لنظم الأسلحة الموجودة حالياً ونحو استحداث نظم جديدة .

١٣ — وقد أدت عدم رغبة بعض البلدان المتقدمة النمو الهامة في الاشتراك في مفاوضات جادة . وهادفة ترمي الى التوصل الى حلول ملائمة للأزمات الاقتصادية العالمية التي تفاقم حالات التفاوت والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية . وقد شدد رؤساء الدول والحكومات على أن الوقت قد حان لكي تبين تلك البلدان المتقدمة النمو ارادتها السياسية عن طريق النظر الى الاسقام الاقتصادية العالمية في مجملها . وقد خلقت مجموعات التأثير القويبة ومجموعات المصالح الذاتية العاملة بصناعة الاسلحة ثقافة تدعو الى التسليح ، ولا سيما في مجال التسليح النووي . ويؤدي التأثير المتشعب لهذه الثقافة الى ادامة الصراعات القديمة وظهور صراعات جديدة ، تمنع ظهور مجتمعات وطنية صحية في بيئة دولية سلمية . وفي عالم يتميز بوجود موارد محدودة ، تبرز المبالغ الهائلة التي تنفق على استحداث وصنع الأسلحة في تناقض صارخ مع الفقر والحرمان والبؤس التي يعيش في ظلها ثلثا سكان العالم . وتعمل الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسليح ضد اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولا يمكن ضمان سلم دائم الا عن طريق اعادة بناء الاقتصاد العالمي بغية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وسد الثغرة الاقتصادية الموجودة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

١٤ - وبعد ان استعرض رؤساء الدول او الحكومات هذه الاتجاهات المثيرة للقلق كسرروا الارباب عن اقتناعهم بأن اعادة التشكيل الكامل للنظام الدولي هي الكفيلة وحدها بأن تضمن تحقيق السلم الدائم والامن والازدهار لكل شعوب العالم. وينبغي التغلبي عن نظريستي التوازن الاستراتيجي والردع الاستراتيجي وفهموم الحرب النووية المحدودة وتكديس الاسلحة النووية وسياسات التدخل والتدخل والضغط وزعزعة الاستقرار والاحتلال ، الموجهة اساسا ضد بلدان عدم الانحياز ، وذلك لصالح سياسات التعايش السلمي والتعاون على اساس من المساواة .

١٥ - وأعرب رؤساء الدول او الحكومات عن اعتقادهم بأن العلاقات الدولية قد دخلت مرحلة لم تعد فيها عملية اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهمية الحيوية لجميع بلدان العالم امتيازًا لمجموعة صغيرة من البلدان مهما كانت قوية . ان اضعاف الطابع الديمقراطي طمس العلاقات الدولية ضرورة حتمية في عصرنا هذا ستؤدي الى تحقيق التنمية المتحررة من القيود والاستقلال الحقيقي لكل الدول . ويتزايد اعتراف شعوب العالم بعدم جدوى ارساء الامن الوطني على نظريات ومذاهب قد تؤدي في حال تطبيقها الى ابادة البشرية وقد دفع هذا القلق اناسا ذوي معتقدات مختلفة من كل قطاعات المجتمع الى التحرك باعداد متزايدة للدعوة الى استراتيجيات بديلة لتحقيق السلم ، وكذلك الاهداف الاقتصادية والسياسية ورفض السياسات الحالية للدول الكبرى القائمة على اساس السعي الى تحقيق القوة العسكرية التي تشجع على تكثيف سباق التسلح . ان الشعوب في جميع انحاء العالم ، في العالم المتقدم والنمو والعالم النامي على السواء ، والمهتمة بأمور مثل العمالة والتخطيط الاقتصادي والبيئة والصحة العامة الخ . وتقوم بتعبئة الرأي العام بشأن القضايا المتصلة بالتسلح وتعترض الحركات المسلحة في جميع انحاء العالم بصورة متزايدة على الحجج التي تستند اليها قرارات تكثيف سباق التسلح وخاصة في الميدان النووي . ولم يعد التضامن العالمي في المسائل الحيوية المتعلقة ببقاء البشرية اليوم مجرد مثاليات سامية بل اصبح ضرورة حتمية .

١٦ - ان البلدان المتقدمة النمو في العالم الصناعي والمسؤولة عن اكثر من ثلاثة ارباع النفقات العالمية على الاسلحة منهكة في سباق للتسلح يواصل امتصاص موارد بشرية ومادية وتكنولوجية هائلة . وقد ادى الارتفاع الضخم في مثل هذه النفقات في السنوات الاخيرة الى زيادة سرعة التضخم وحدوث عجز مرتفع في الميزانيات وزيادة خفض المساعدة الاقتصادية المتضائلة بالفعل والمقدمة الى البلدان النامية . وادت ظروف الازمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو الى زيادة تدابير الحماية الجمركية مما ادى بالتالي الى خفض تجارتها مع البلدان النامية التي تفاقت اوضاعها ديونها وموازن مدفوعاتها ومشاكلها الاقتصادية الاخرى وادت الاثار

الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح الى تقوية هذه الاتجاهات السلبية وعزلت اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبشكل عدم الاستقرار الناتج عن هذه الظروف تهيئ الامن للبلدان النامية يجعلها اكثر عرضة للتدخل والتدخل .

١٧ - ومن الواضح بصورة متزايدة انه ليس هناك بديل في عالم اليوم عن سياسة التعايش السلمي والانفراج والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية وحجمها وموقعها الجغرافي . وان رغبة كل الدول في اتباع سياسات مستقلة يقابلها اليوم ادراك للارتباط المتزايد فيما بينها . وفي الميدان السياسي كما هو الحال في الميدان الاقتصادي فان اعادة تنشيط الاقتصاد العالمي لا يمكن ان تتحقق على اساس الاكتفاء الذاتي على حساب البلدان النامية او على اساس ادامة العلاقات الحالية غير المتكافئة بين الشمال والجنوب ولكن عن طريق الاعتراف بواقع الترابط والتحليل المتأني لعناصر التكامل والمفاوضات التي تجري على اساس مبادئ المساواة والقاعدة المتبادلة والعدالة للجميع . وعلى ذلك فانه لا يمكن حل الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة الا من خلال التدابير التي تهدف الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٨ - وقد فتحت حالات التقدم الكبير في البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي بالفعل افاقا غير محدودة من التقدم . غير ان ثمار هذه التطورات لا تزال بعيدة عن متناول نسبة كبيرة من سكان العالم الذين يعيشون في ظروف من الحرمان والتخلف التام . وفي حين ان الثورة في الاتصالات قد ادت الى اختصار المسافات المادية حول العالم ، الا ان الحواجز السياسية والاقتصادية والعنصرية تواصل توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية وبين الاغنياء والفقراء . ولا تزال الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية تتسع ولا تزال الاخيرة محرومة من الاشتراك الفعال والمنصف في فوائد التنمية الدولية .

١٩ - وتعد الوحدة والتضامن بين بلدان عدم الانحياز اكثر ضرورة في الازمة الراهنة وفي العلاقات الدولية ولا غنى عنهما لاستقلال وقوة الحركة ولتحقيق اهدافها ولاكثر من عقد من الان جمعت حركة بلدان عدم الانحياز عددا متزايدا من الدول وحركات التحرير الوطني التي تربطها مبادئ اساسية معينة . وقد ابدت هذه الدول قدرة على التغلب على خلافاتها من خلال المناقشة الديمقراطية ويجاد اساس مشترك للعمل . وقد رفضت في الوقت نفسه اي محاولة لممارسة الضغوط بجميع اشكالها بواسطة القوى الخارجية لاضعاف وحدة الحركة وتحويلها عن مبادئها واهدافها الاصلية .

٢٠ - وتلقى تطلعات الشعوب والبلدان الى تحقيق الاستقلال الكامل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا والمساواة الحقيقية في العلاقات الدولية معارضة من جانب القوى التي تسعى الى استمرار العلاقات والمزايا غير المتكافئة . وقد عمدت بلدان عدم الانحياز الى تكثيف جهودها الرامية الى تعزيز السلم والامن الدوليين للجميع على اساس تحقيق العدالة ونزع

السلاح والتطبيق العالمي لمبادئ التعايش السلمي واستكمال عملية إنهاء الاستعمار واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والتعاون على قدم المساواة . ويرى رؤساء الدول او الحكومات ان المشاكل التي تؤثر على السلم والامن والتنمية والحرية والاستقلال تتطلب حلا يتم التوصل اليها عن طريق صراع من جانب المجتمع الدولي بأسره . وتكتسب سياسة عدم الانحياز وجهود حركة بلدان عدم الانحياز من اجل ايجاد حلول عادلة لهذه المشاكل اهمية متزايدة وتلعب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وحركات التحرر الوطني والقوى المحبة للسلم والحرية في جميع انحاء العالم دورا نشطا في الكفاح من اجل السلم والانفسراج العالمي والتقدم العام للعالم بأسره .

٢١ - واكد رؤساء الدول او الحكومات اهمية تكريس اهتمام خاص للجهود التي تهدف الى ايجاد حلول سلمية للخلافات والمنازعات التي تنشأ بين الدول الاعضاء بالحركة والمشاركة على هذه الجهود . وهم يدركون ان العديد من هذه الخلافات والمنازعات قد تفاقت بسبب الدول الاستعمارية السابقة او كنتيجة لظروف عدم التوازن المفروضة من الخارج وليس هنالك اى تعهد من جانب الدول الشقيقة في الحركة لاثارة العداة فيما بينها . وكان الجهد الواصي الى التخلص من مثل هذه الاحوال واقامة علاقات دولية منصفة بين الدول هو واحد الدوافع الرئيسية لانشاء حركة عدم الانحياز .

٢٢ - ولا حظ رؤساء الدول او الحكومات مع الارتياح ان التعاون بين بلدان عدم الانحياز في مجالي الاعلام والاتصال الجماهيري يسهم بنجاح في تقليل الاعتماد على وكالات الاعلام عبر الوطنية ، على الرغم من العقبات والمعارضة في انشاء نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال ولا حظوا ايضا مع الارتياح الشديد ان هناك توافقا دوليا في الاراء قد ظهر بشأن المفهوم الذي يرجع اصله الى حركة عدم الانحياز ، والمتعلق باقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال يكون اكثر عدلا وفعالية ، يهدف الى علاج حالات عدم المساواة في تدفق المعلومات عن طريق ضمان حرية نشر المعلومات على نطاق اوسع وبشكل اكثر توازنا مع ايلاء الاحترام الواجب للاحكام الدستورية والصكوك والاتفاقات الدولية المطبقة . ويعد السعي من اجل اقامة نظام دولي جديد للاعلام والاتصال جزءا لا يتجزأ من الكفاح من اجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٢٣ - واولى رؤساء الدول او الحكومات اهمية خاصة للتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في ميداني التعليم والثقافة ، وهم يرون انه يساهم بطريقة حاسمة في التنمية والتقدم الاجتماعي ككل ، وفي تدعيم الاستقلال والمساواة السياسية وكذلك في تعزيز السلم العالمي والتفاهم الدولي بين الدول . واكدوا على الحاجة الى التعاون الثنائي والدولي والمتعدد الاطراف فيما بين بلدان عدم الانحياز في ميداني التعليم والثقافة .

٢٤ - وكرر رؤساء الدول او الحكومات الاعراب عن التزامهم بضمان احترام وتعزيز حقوق الانسان للافراد وكذلك حقوق الشعوب وفقا لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يعد اساسا لضمان السلم والامن في العالم .



٢٥ - و أكد المؤتمر ان تحقيق الحريات الاساسية وحقوق الانسان الاساسية جزء لا يتجزأ من الكفاح من اجل تغيير العلاقات الدولية واضفاء الطابع الديمقراطي عليها ، وهو مرتبط بالتالي مع الحاجة الى التغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة ولا يمكن فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٢٦ - و أكد رؤساء الدول او الحكومات اهمية الحق في التنمية بوصفه احد حقوق الانسان ان تكافؤ الفرص في التنمية يعد من الحقوق الخاصة للدول وللأفراد الذين تتألف منهم هذه الدول . و يجب الالتزام باحترام حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية والاحتلال في تقرير المصير والاستقلال وحرية كل الشعوب في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك حقها في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية . وحث المؤتمر الأمم المتحدة على مواصلة العمل لاهمال حقوق الانسان للأفراد وللشعوب في اطار هذا المنظور الشامل . و دعوا ايضا الى احترام الحقوق الوطنية والعرقية والدينية للأقليات وكذلك للأشخاص المهاجرين طلبا للعمل .

٢٧ - و أكد المؤتمر على حقيقة انه منذ انعقاد مؤتمر القمة السادس تم عقد اربعة اجتماعات طارئة لمكتب التنسيق في مدينة الجزائر في اذار/مارس ١٩٨١ . وفي الكويت في نيسان/ابريل ١٩٨٢ وفي قبرص في تموز/يوليه ١٩٨٢ وفي ماناغوا في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ تناولت بصفة خاصة قضايا ناهيبيا وفلسطين ولبنان والحالة في امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على التوالي وتميزت هذه الاجتماعات بأهمية كبيرة . و أكد المؤتمر انها قامت بدور هام في اطار الساندة والتضامن التاريخيين من جانب حركة عدم الانحياز للكفاح العادل لشعوب ناهيبيا وفلسطين وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

### ثالثا - نزع السلاح والبقاء والتعايش في عصر الاسلحة النووية

٢٨ - يرى رؤساء الدول او الحكومات ان اكبر خطر يواجه العالم اليوم هو التهديد لبقاء البشرية الذي تشكله الحرب النووية . ولم يعد نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي قضية اخلاقية ، انه قضية البقاء البشري . ومع ذلك فان التصعيد المتجدد لسباق التسلح النووي يهدد الكمي والنوعي ، علاوة على الاعتقاد على نظريات الردع النووي ، قد زاد من خطر اندلاع الحرب النووية وأدى الى قدر اكبر من انعدام الامن والاستقرار في العلاقات الدولية والاسلحة النووية اكثر من مجرد اسلحة للحرب . انها ادوات للابادة الجماعية . وعلى ذلك ، وجد رؤساء الدول او الحكومات انه من غير المقبول ان يظل امن جميع الدول وبقاء البشرية ذاته رهين المصالح الامنية لحفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية . ويجب ان تراعى في التدابير الرامية لمنع الحرب النووية ولنزع السلاح النووي المصالح الامنية للدول الحائزة وفيه الحائزة للأسلحة النووية على السواء وضمان عدم تهديد بقاء البشرية . وقد رفضوا كل النظريات والفاهيم المتعلقة بحيازة الاسلحة النووية واستخدامها في ظل اي ظرف من الظروف .

٢٩ - يضيف التطور النوعي للأسلحة التقليدية بعدا جديدا لسباق التسلح وخاصة بسجن الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية . وقد تم نشر اجيال جديدة من الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية الاشد فتكا والاكثرو دقة ، وهناك خطر متزايد من امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وقد زادت كل هذه التطورات كثيرا من تفاقم الاخطار التي تهدد بقاء الحضارة الانسانية .

٣٠- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات الاعراب عن اقتناعهم بأنه لا يمكن ضمان السلام والامن الدوليين الا عن طريق نزع السلاح العام الكامل ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، تحت رقابة دولية فعالة . وفي سبيل الحيلولة بشكل فعال دون الانتشار الافقي والعمودي للأسلحة النووية ، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية ان تتخذ تدابير عاجلة لايقاف سياق الأسلحة النووية وعكس اتجاه هذا السياق . وبانتظار تحقيق نزع السلاح النووي طلب رؤساء الدول أو الحكومات ، باسم الانسانية ، فرض حظر فوري على استخدام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الأسلحة او التهديد باستخدامها . وطلبوا كذلك فرض تجميد على استحداث الأسلحة النووية وانتاجها وتخزينها ووزعها ، ووضع صيغة نهائية بسرعة لمعاهدة شاملة تحظر تجارب الأسلحة النووية . وكرروا ايضا رأيهم ان على الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما بضمان عدم تعرض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للتهديد أو الهجوم عليها بهذه الأسلحة . وأوصى رؤساء الدول أو الحكومات بمواصلة المفاوضات دون تأخير لا يبرام صك دولي متفق عليه بشأن وضع ترتيبات دولية فعالة لحماية جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، دون اي تمييز ، من استخدام الأسلحة النووية او التهديد باستخدامها .

٣١- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ان انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل اليها بشكل حريصا بين دول المنطقة المعنية انما يشكل تدبيرا هاما لنزع السلاح . وينبغي تشجيع انشاء مثل هذه المناطق في اجزاء العالم المختلفة ، على ان تكون غاية ذلك التوصل الى عالم خال كلية من الأسلحة النووية .

٣٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عميق قلقهم لقيام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بوزع الأسلحة النووية ، أو العزم على وزعها ، في مناطق مختلفة من العالم .

٣٣- وأكد المؤتمر انه في حين يحظى نزع السلاح النووي بالاولوية العليا ، فانه ينبغي بذل الجهود للعمل بدون اي مزيد من التأخير على ابرام معاهدة لحظر الأسلحة الكيميائية . كما يجب مواصلة نزع السلاح التقليدي في سياق احراز تقدم باتجاه نزع السلاح العام الكامل . وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات مرة اخرى انه ينبغي استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية حصرا .

٣٤- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن خيبة أملهم العميقة لاختفاق دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في تحقيق نتائج مجدية . وقد فشلت الجهود المبذولة لاعتماد برنامج شامل لنزع السلاح ولا تخاذ تدابير أخرى من أجل نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، وذلك بسبب المواقف المتصلبة التي

اتخذتها بعض الدول الكبرى . واكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد ان المبادئ والاولويات الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح لا تزال صالحة كل الصلاح ، وان الاهداف والتدابير الواردة فيها لا تزال تمثل هدفا يتعين بلوغه ، وهو ما سوف تواصل بلدان عدم الانحياز العمل من اجله بلا كلل أو ملل . وفي هذا الصدد ، رحبوا بالحملة العالمية لنزع السلاح التي شنت خلال دورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وأيدوها كل التأييد . وطالبوا ايضا بالعمل في وقت مبكر على تلوير البرنامج الشامل لنزع السلاح وذلك لضمان اقراره في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة .

٣٥- وفي سبيل تفادي المزيد من التدهور في الحالة ، طالب رؤساء الدول أو الحكومات بقيام المجتمع الدولي بالنظر على وجه الاستعجال في المقترحات المقدمة من بلدان عدم الانحياز .

٣٦- وقد أكد رؤساء الدول أو الحكومات الدور المركزي والمسؤولية الرئيسية للامم المتحدة في مجال نزع السلاح . وطالبوا لجنة نزع السلاح ، بوصفها الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح ، بأن تفي بولايتها وبأن تتخذ تدابير ملموسة لنزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي .

٣٧- وحث رؤساء الدول أو الحكومات الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية على متابعة مفاوضاتها المتعلقة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح بنشاط أكبر . وقد حثوا هذه الدول ، واضعين في اعتبارهم المصلحة الحيوية لجميع الدول في نزع السلاح ، على ابقاء الامم المتحدة على علم بالتقدم المحرز في مجال المفاوضات المذكورة اعلاه .

٣٨- ولدى استعراض رؤساء الدول أو الحكومات الموقف الدولي ، اعربوا عن شديد قلقهم لاستمرار وجود بؤر العدوان ومراتع التوتر في مناطق مختلفة من العالم ، وازدياد حدتها .

#### رابعا - الموقف في الجنوب الافريقي

٣٩- تبين التطورات في الجزء الجنوبي من افريقيا ان الفصل العنصري والتمييز العنصري والطغيان الاستعماري لا تزال تقاوم قوى التغيير . وان كفاح شعوب الجنوب الافريقي في سبيل تقرير المصير انما هو جزء لا يتجزأ من الكفاح الاوسع لشعوب العالم ضد جميع

اشكال القهر والاستغلال والسيطرة واللامساواة والتمييز . وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على تصميم بلدان عدم الانحياز على تكثيف جهودها المشتركة دعما لهذا الكفاح .

#### ناميبيا

٤٠ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد حقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني لناميبيا المتحدة ، بما في ذلك خليج والفيس ، وجزر بنغوين والجزر المجاورة الاخرى القريبة من الساحل ، وذلك وفقا لقرارات الامم المتحدة وبلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية . وأعربوا عن عميق قلقهم لاستمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا من قبل عنصر بني نظام جنوب افريقيا العنصري ، متحديا بشكل فاضح قرارات الامم المتحدة . وتشكل الحالة الناجمة عن سياسات نظام بريتوريا القمعية ضد الشعب الناميبى ، وكذلك عن سياسة الاخافة والارهاب التي يتبعها ذلك النظام ضد البلدان المجاورة ، تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

٤١ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تضامنهم مع الشعب الناميبى وتأيدهم للكفاح البطولي الذى يخوضه بقيادة سوابو ، الممثل الوحيد الحقيقي والشرعي للشعب الناميبى ، لتحرير ذاك الاقليم ولإقامة دولة ناميبيا المستقلة القائمة على مبادئ المساواة والحريية والعدالة . واثنوا على أنشطة سوابو ، ولا سيما على أنشطة جيش التحرير الشعبى لناميبيا وهو جناح سوابو العسكرى ، في كفاحهما ضد الادارة غير الشرعية في ناميبيا وجيش الاحتلال الاستعماري وكذلك ضد القوى شبه العسكرية الاخرى التابعة لجنوب افريقيا العنصرية .

٤٢ - وشجب المؤتمر بقوة الاستغلال غير المشروع لموارد ناميبيا الطبيعية وأكد أن قيام المصالح الاجنبية بنهب هذه الموارد تحت حماية الادارة القائمة بالاحتلال انما يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الامم المتحدة وعقبة في طريق استقلال ناميبيا السياسى . وأهاب المؤتمر بجميع البلدان والشركات عبر الوطنية والمنظمات الاخرى التي تستكشف هذه الموارد وتستغلها ، بما في ذلك الموارد البحرية في مياه ناميبيا الاقليمية المحددة بموجب اتفاقية قانون البحار التي وقعها مجلس ناميبيا منذ برهة وجيزة ، ان تمتثل لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وللقرارات ذات الصلة من اعلان الجزائر المتخذ في عام ١٩٨١ بالاتفاق مع المرسوم رقم ١ لمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وان تنتهي فوراً أنشطتها في اقليم ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين وغيرها من الجزر المتاخمة القريبة من الساحل .

٤٣- وجدد رؤساء الدول او الحكومات عهدهم بتقديم المزيد من المساعدات المادية والمالية والعسكرية والسياسية والانسانية والديبلوماسية والادبية لسوابو من أجل تكثيف الكفاح على جميع الجبهات ، ولا سيما الكفاح المسلح ، لضمان التحرير الكامل لناميبيا . واعربوا ، في هذا الخصوص ، عن تقديرهم للمساهمات المقدمة لصندوق بلدان عدم الانحياز للتضامن الخاص بناميبيا ، وناشدوا جميع بلدان عدم الانحياز زيادة مساهماتها .

٤٤- وشجب المؤتمر احتجاز المناضلين في سبيل الحرية ، من افراد سوابو ، بموجب ما يسمى بقانون الارهاب وطالبوا باطلاق سراح توافو هيرمان ياتوافو وجميع السجناء السياسيين الآخرين في مختلف سجون جنوب افريقيا ومراكز الاحتجاز ومعسكرات الاعتقال ، على الفور وبدون قيد أو شرط .

٤٥- وكرر المؤتمر طلبه بمنح جميع الاسرى من المناضلين في سبيل الحرية مركز اسرى الحرب ، وذلك بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وبموجب بروتوكولها الاضافي .

٤٦- وذكر رؤساء الدول او الحكومات بأن الامم المتحدة أعلنت سنة ١٩٨٢ سنة دولية للتعبيث من أجل فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، وهذا يمثل التزاما ثابتا من قبل المجتمع الدولي بالكفاح ضد النظام العنصري . ويتبغى تجديد وتعزيز هذا الالتزام في السنوات المقبلة ، وعلى وجه التحديد في سياق المسألة الناميبية . ورحب المؤتمر بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للامم المتحدة بعقد مؤتمر دولي . لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال ، في باريس في نيسان / ابريل ١٩٨٣ . وحث المؤتمر جميع الدول على المشاركة في المؤتمر بطريقة بناءة بحيث تتحقق نتائج ايجابية وعلى النظر في ايجاد طرق ووسائل عملية لزيادة دعم كفاح الشعب الناميبى ، وذلك للتعجيل بوصول بلده الى الحرية والاستقلال .

٤٧- واعرب المؤتمر عن قلقه العميق لعجز فريق الاتصال الغربى عن أن ينأى بنفسه عن المسألة الدخيلة المتمثلة في الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، وهو ما يصر عليه احد اعضاء هذا الفريق . وأكد المؤتمر ان هذا الربط ، الذى يتعارض كليا مع نص وروح قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، انما يشكل عبة في طريق تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

٤٨- واعرب رؤساء الدول او الحكومات عن قلقهم البالغ لأن تعنت نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ورفضه المستمر الامتثال لما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، ولا سيما القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) مازالا يعيقان استقلال ناميبيا .

وكررُوا الاعراب بقوة عن وجهة نظر بلدان عدم الانحياز بأن قرار مجلس الامن للامم المتحدة ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) يبقى الاساس الوحيد للتسوية السلمية للمسألة الناميبية . وفي هذا الصدد ، رفض المؤتمر رفضاً قاطعاً الصلة أو التوازي الذي ترسمه ادارة الولايات المتحدة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا . اذ ان هذا الاصرار المستمر انما يشكل تدخلا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا الشعبية . وأيد المؤتمر بقوة الموقف الذي اتخذته دول المواجهة في هذا الخصوص ، على النحو الذي ورد به في بيان لوزاكا المؤرخ في ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ وفي بيان هرر المؤرخ في ٢٠ شباط /فبراير ١٩٨٣ .

٤٩- وطالب رؤساء الدول والحكومات باعتماد مجلس الامن للامم المتحدة في اقرب وقت ممكن بغية النظر في اتخاذ المزيد من الاجراءات فيما يتعلق بتنفيذ خطته لاستقلال ناميبيا ، متحملاً بذلك مسؤوليته الرئيسية عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وعينت القمة وزراء خارجية الدول الاعضاء في الحركة ، التالية اسماءها ، للاشتراك في جلسة مجلس الامن في نيويورك : اثيوبيا ، اندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، باكستان ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، تنزانيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، كوبا ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، مصر ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، يوغوسلافيا .

٥٠- وشجب المؤتمر جميع ما يسمى بالخطط الدستورية والسياسية التي تحاول جنوب افريقيا عن طريقها خداعاً ادامة سيطرتها الاستعمارية في ناميبيا ، وحسب المؤتمر جميع الدول على عدم الاعتراف بأي كيان يقام في ناميبيا عن طريق تسوية " داخلية " او أي شكل آخر من أشكال الادارة المباشرة التي تتنافى وقرارات الامم المتحدة ، ولا سيما قرارى مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) .

٥١ - وكرر رؤساء الدول والحكومات تأكيد تأييدهم التام لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الدور الذي يقوم به بوصفه السلطة الوحيدة الشرعية القائمة بالادارة في ناميبيا حتى الاستقلال . ودعوا الى زيادة تعزيز فعالية المجلس في الاضطلاع بولايته وفي بناء الهيكل الاساسي الرئيسي لبرنامج بناء الدولة الناميبية والأنشطة الأخرى ذات الصلة .

#### جنوب افريقيا

٥٢ - وأدان المؤتمر بشدة نظام بريتوريا العنصرى لما يرتكبه من أعمال القهر والتمييز المنتظمة والوحشية ضد الغالبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا . ووجه الأنظار الى الخطط الشريرة التي تستهدف الابقاء على الاستعمار تحت ستار انشاء البانتوستانات ، مما يحرم شعب جنوب افريقيا من حقوقه وحرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كسي يظل تحت القهر المتواصل من جانب الأقلية البيضاء .

٥٣ - ان الجهود الدافعة التي يبذلها نظام الفصل العنصرى لا متلاك ترسانة أسلحة نووية هي دليل آخر على تصميمه على مواصلة سيطرته . ولم يؤد التعاون المستمر لبعضى البلدان الغربية واسرائيل مع نظام جنوب افريقيا في هذا الميدان فضلا عن الاستثمارات والمساعدة الاقتصادية التي تقدمها هذه الدول الى جنوب افريقيا الا الى تشجيع هذا النظام في عناده . وأعرب المؤتمر عن عميق الأسف لأن مجلس الأمن قد منع المرة تلو الأخرى من فرض جزاءات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق . وحث المؤتمر جميع الحكومات والمنظمات الدولية على قطع علاقاتها مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . ودعا رؤساء الدول والحكومات الى وقف جميع المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي وغيره من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الى جنوب افريقيا ، لأن نظام بريتوريا قسّد استعمل الحصول على هذه المساعدات والاعتمادات الائتمانية لتغطية نفقاته المتزايدة للأغراض العسكرية والقمعية الموجهة ضد أغلبية السكان .

٥٤ - ودعا رؤساء الدول والحكومات الى الافراج غير المشروط عن نلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين الذين يمضي ستة منهم سنتهم العشرين من سجنهم ممدى الحياة ، وكذلك منح مركز اسير الحرب لجميع المقبوض عليهم من المقاتلين في سبيل الحرية . وأدانوا بشدة التصديق الأخير على أحكام الاعدام التي فرضها نظام الفصل العنصرى على ستة من المقاتلين في سبيل الحرية ودعوا الى حملة عالمية مكثفة لانقاذ حياتهم .

٥٥ - ولا حظ المؤتمر مع السخط ادخال نظام جنوب افريقيا لما يسمى بالاصلاحيات الدستورية وأدان دون تحفظ هذا العمل بوصفه حيلة أخرى لتفريق شعب جنوب افريقيا المقهور ولتثبيت الفصل العنصرى وحكم الأقلية البيضاء والابقاء عليهما . وفي الوقت الذي



هنا فيه المؤتمر أولئك المسمين بالملونين والشعوب ذات الأصل الهندي لرفضهم القاطع لما يسمى بالاصلاحات الدستورية ، حذر العناصر غير النيابية في حزب العمل ومجلس جنوب افريقيا الهندي من الاشتراك في هذه الترتيبات الدستورية الزائفة .

٥٦ - وأعرب رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز عن تضامنهم مع كفاح شعب جنوب افريقيا المقهور ودعمهم القوى لهذا الكفاح الذي يقوده ممثلو هذا الشعب الحقيقيون - حركات التحرير الوطني - باستعمال جميع الوسائل المتاحة لهم . وفي الوقت نفسه أدان الرؤساء القمع والقهر الوحشيين للوطنيين الافريقيين في جنوب افريقيا من جانب نظام بريتوريا العنصرى . وهنأوا المقاتلين الأبطال في سبيل الحرية من المؤتمر الوطنى الافريقى على الانتصارات الرائعة التي أحرزوها ، وحشا الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والمجتمع الدولي على زيادة المساعدة المقدمة الى حركات التحرير في جنوب افريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية لتمكينها من زيادة تكثيف الكفاح .

٥٧ - وأدان المؤتمر سياسة التفاعل البناء التي تدعو اليها الولايات المتحدة والتي تستهدف معارضة الحملة الدولية من أجل العزل الكلي لجنوب افريقيا التي تنتهج سياسة الفصل العنصرى . وقد شجعت المناداة العلنية بنظام بريتوريا العنصرى بوصفه صديقا وحليفا هذا النظام في قمعه المكثف لشعب جنوب افريقيا وفي عدوانه المتصاعد ضد جيرانه وفي عناده الثابت ازاء استقلال ناميبيا .

٥٨ - وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم البالغ ازاء الأخبار المستمرة عن المحاولات التي تقوم بها بعض بلدان امريكا اللاتينية لتكوين ما يسمى بمنظمة حلف جنوب الأطلسي ( ساتو ) بالاشتراك مع نظام جنوب افريقيا العنصرى . وحذروا من أن هذا التحالف العسكرى وما يماثله مع جنوب افريقيا من شأنه أن يهدد أمن افريقيا والسلم والأمن الدوليين ومن شأنه كذلك أن يضعف جهود المجتمع الدولي الرامية لتأمين استقلال ناميبيا وتحرير جنوب افريقيا . وفي هذا الخصوص ، طلبوا الى بلدان امريكا اللاتينية المعنية التخلي عن جميع المحاولات الرامية لتكوين ما يسمى بمنظمة حلف جنوب الأطلسي مع جنوب افريقيا .

٥٩ - ونظر المؤتمر بقلق بالغ الى العدد المتزايد من الرياضيين والفنانين الذين يسجنون بجرى اجتذابهم الى جنوب افريقيا التي تنتهج سياسة الفصل العنصرى ، وأشاد بالموقف المبني على المبادئ الذى اتخذه بعض أفراد الفنانين والرياضيين الذين رفضوا عروضاً مغرية قدمها لهم هذا النظام . وأثنى المؤتمر أيضا ثناء حسنا على الحكومات والهيئات الرياضية الوطنية التي اتخذت تدابير عقابية ضد لاعبي الكريكت والفنانين الذين لعبوا في جنوب افريقيا أو اشتركوا في حفلات بها وطلب الى سائر الحكومات والهيئات الرياضية الوطنية اتخاذ تدابير مماثلة .

### زعزعة الاستقرار

٦٠ - لاحظ المؤتمر بقلق بالغ تزايد الأعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار في المجالات العسكرية والسياسي والاقتصادي والتي يتركبها النظام العنصري في جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة المستقلة وهي أنغولا وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلند وسيشيل . وأدان المؤتمر نظام جنوب افريقيا لقيامه باعداد جماعات مناهضة للثورة وقطاع طرق وجنود مرتزقة وتسليحهم وتمويلهم واستعمالهم كامتداد لجيش جنوب افريقيا لاثارة الفلأقل في المنطقة . وأعساد المؤتمر تأكيد أن سياسات نظام جنوب افريقيا وممارساته لا تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الاقليمي فحسب بل أيضا للسلم والأمن الدوليين .

٦١ - وأشاد المؤتمر بانشاء مؤتمر الجنوب الافريقي لتنسيق التنمية الذي يستهدف تحرير بلدان الجنوب الافريقي من الهيمنة والاستغلال الاقتصادي من جانب جنوب افريقيا . وأدان أنشطة جنوب افريقيا الرامية الى احباط هذه الجهود .

٦٢ - وأدان المؤتمر بقوة استمرار الاحتلال العسكري لجزء من أراضي أنغولا بواسطة قوات جنوب افريقيا العنصرية مما يشكل انتهاكا للسيادة والاستقلال الوطنيين وللسلامة الإقليمية لجمهورية أنغولا الشعبية . ورأى المؤتمر أن احتلال أراضي أنغولا هو عمل من أعمال العدوان ضد حركة بلدان عدم الانحياز ، وطالب بانسحاب قوات جنوب افريقيا الفوري غير المشروط من أراضي أنغولا ، وقرر زيادة الدعم المقدم لشعب وجمهورية أنغولا وزيادة التضامن معهما لتوطيد الاستقلال الوطني لأنغولا وصيانة سيادتها وسلامتها الإقليمية .

٦٣ - وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن بالغ قلقهم ازاء تركيز قوات جنوب افريقيا على طول حدودها مع جمهورية موزامبيق الشعبية وعدوانها عليها . وأدانوا بشدة الحرب العدوانية التي يشنها نظام جنوب افريقيا العنصري ضد جمهورية موزامبيق الشعبية من خلال استعمال قطاع الطرق والجنود المرتزقة المسلحين كامتداد لجيش جنوب افريقيا . وأعادوا تأكيد أن هذه الأعمال المستمرة من غزو وعدوان وتخريب للهيكل الأساسي الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية موزامبيق الشعبية والذي يقوم به نظام جنوب افريقيا تستهدف تقويض جهود الشعب الموزامبيقي الرامية الى تحقيق اعادة البناء الوطني في ظروف من السلم والأمن . وعلى ذلك أعربوا عن دعمهم التام لشعب وحكومة موزامبيق في كفاحهما من أجل المحافظة على استقلالهما وسيادتهما . وطلبوا الى جميع الدول الأعضاء في الحركة وكذلك البلدان الأخرى المحبة للسلم تقديم أكبر قدر من الدعم الدبلوماسي والسياسي والمادي لجمهورية موزامبيق الشعبية لتمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية .

٦٤ - وأحاط رؤساء الدول والحكومات علما بأعمال التخريب وزعزعة الاستقرار المتواصلة التي ارتكبتها نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ضد مملكة ليسوتو ، وأدانوا بشدة غزو ماسيرو بواسطة النظام العنصري . وأعربوا عن أسفهم العميق لخسائر الأرواح المبريئة وأدانوا بشدة ما نتج عن هذا العمل العدواني الوحشي من تدابير طائش للممتلكات . وأعربوا عن قلق خاص ازاء استمرار تدهور حالة الأمن بشكل خطير حول حدود ليسوتو ولا سيما تخريب وتدوير الهياكل الأساسية الاقتصادية بما في ذلك شبكات المياه ومخازن الوقود ، فضلا عن الحالة العسكرية الخطيرة التي خلقها نظام بريتوريا في القطاع الجنوبي الشرقي من الحدود بين ليسوتو وجنوب أفريقيا في منطقة ماتاتيلي . وقرر المؤتمر مسؤولية جنوب أفريقيا التامة عن هذه الحالة التي تشكل تهديدا لا من ليسوتو واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

٦٥ - وأثنى المؤتمر على حكومة ليسوتو وشعبها لمعارضتهما الصامدة للفصل العنصري بما في ذلك سياسة البانتوستانات التي يتبعها نظام بريتوريا . وأعرب أيضا عن دعمه لمملكة ليسوتو وتضامنه معها في وجه أعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار المتعمدة التي يتركبها نظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا ، وحذر بشدة النظام العنصري ضد أي غزو لمملكة ليسوتو سواء مباشرة أو بواسطة عملائه . وأشار المؤتمر كذلك الى قرار مجلس الأمن ٥٢٧ ( ١٩٨٢ ) ، وأحاط علما مع الارتياح بالتدابير التي اتخذها فعلا الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ هذا القرار ، وناشد المجتمع الدولي ، ولا سيما أعضاء حركة عدم الانحياز ، تقديم المساعدة الضرورية ، بشكل عاجل ، الى مملكة ليسوتو لتعزيز قدرتها على الثبات في وجه الضغوط والتهديدات المفرطة من جانب النظام العنصري وعلى القيام بالتزاماتها الدولية تجاه اللاجئين من جنوب أفريقيا .

٦٦ - وأعرب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز عن استبشاعهم لأعمال الهدم والغزو والعدوان التي يتركبها نظام جنوب أفريقيا العنصري دون استفزاز ضد جمهورية زيمبابوي . وأدانوا بشدة أعمال التخريب التي ترعاها جنوب أفريقيا ضد الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي والعسكري لزيمبابوي . وأدانوا بنفس الشدة نظام جنوب أفريقيا العنصري لاعداده للحرب ضد زيمبابوي بتدريب المجموعات الهدامة وتمويلها وتهريبها خلسة الى داخل هذا البلد . وأثنى رؤساء الدول والحكومات على زيمبابوي لاحتوائها واحباطها لعدة محاولات قام بها عملاء جنوب أفريقيا والمتسللون من قطاع الطرق والمسلحين بهدف زعزعة استقرار السلم فيها . وبناء على ذلك فقد طلب رؤساء الدول والحكومات الى جميع الدول الأعضاء في الحركة والبلدان الأخرى المحبة للسلم تقديم أقصى قدر من المساعدة الدبلوماسية والسياسية والمادية الى جمهورية زيمبابوي لتمكينها من الدفاع عن استقلالها وسيادتها وتعزيز قدرتها الدفاعية .

٦٧ - وأدان المؤتمر هجوم المرتزقة الذي استهدف الاطاحة بحكومة سيشل . وطالب بأن تتخذ جميع البلدان تدابير فعالة لمنع مواطنيها من الانضمام الى قوات المرتزقة وعدم السماح لهم بأية تسهيلات لأنشطتهم الاثيمة .

٦٨ - وأثنى رؤساء الدول والحكومات على دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى لشجاعتها وتصميمها في مواجهة التهديدات الصفيقة من جانب جنوب افريقيا ، وطلبوا الى المجتمع العالمي تقديم جميع المساعدة والدعم الممكنين الى هذه البلدان لتعزيز دفاعاتها وكذلك لايجاد ظروف تساعد على تلافي اراقة الدماء في الجنوب الافريقي كله .

#### خامسا - الصحراء الغربية

٦٩ - أشار المؤتمر الى الاعلانات السابقة للحركة بشأن مشكلة الصحراء الغربية والى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٦/٣٦ والمقرر ٤٠٦/٣٦ والقرار ٢٨/٣٧ والمقرر ٤١١/٣٧ ، وأعاد تأكيد الدعم لمجهودات لجنة التنفيذ الرامية الى حل النزاع وفقا لمقرر اجتماع القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية .

- ٧٠ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن القلق ازاء الأخطار المهددة للسلم والاستقرار في المنطقة والتي قد تترتب على أى تدخل أجنبي أو تدويل للمشكلة .
- ٧١ - ان رؤساء الدول أو الحكومات يناشدون الأطراف في النزاع البدء في مفاوضات مباشرة تحت رعاية اللجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية بغية التوصل الى حل منصف ودائم للنزاع في الصحراء الغربية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) ، ومبادئ بلدان حركة عدم الانحياز ، ومقررات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

#### سادسا - مايوت

- ٧٢ - فيما يتعلق بجزيرة مايوت القربية . التي لا تزال تحت الاحتلال الفرنسي ، أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أنها جزء لا يتجزأ من الاقليم الذى السيادة لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية . وأعربوا أيضا عن تضامنهم الفعال مع شعب جزر القمر فى جهوده المشروعة لاستعادة هذه الجزيرة والمحافظة على استقلال جزر القمر ووحدة وسلامتها الاقليمية . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم للنتائج الشاملة للاستفتاء الذى أجرى في ٢٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ في جميع أنحاء اقليم جزر القمر ورفضوا جميع الاقتراحات الداعية لاجراء استفتاء جديد في مايوت .

#### سابعا - الجزر الطغاشية

- ٧٣ - فيما يتعلق بالجزر الطغاشية - غلوريوز وخوان دى نونا ويوروبا وباساس دا انديا - في المحيط الهندي ، ومع وضع المقررات المختلفة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذه المسألة في الاعتبار ، حث رؤساء الدول أو الحكومات الحكومة الفرنسية على بدء المفاوضات مع حكومة مدغشقر بهدف تسوية المسألة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

#### ثامنا - اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم

- ٧٤ - طلب مؤتمر القمة الذى عقد في لوساكا الى جميع الدول للمرة الأولى النظر في اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم واحترام ذلك ، ثابرت حكومات عدم الانحياز على تأييدها الاجماعي لاعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٢٨٣٢ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧١ ، والذي يسعى الى حماية استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الاقليمية والى العمل على ازالة القواعد الاجنبية والمنشآت العسكرية ومرافق الامداد السوقي والتخلص من الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل من المحيط

الهندي وامتداداته الطبيعية ، وإلى تحرير المنطقة من كل مظهر للخصومات أو المنافسات على النفوذ بين الدول الكبرى مما أدى ، إلى تزايد وجودها العسكري وتهديد السلم والاستقرار في المنطقة .

٧٥ - وأكد المؤتمر من جديد على تصميم دول عدم الانحياز على مواصلة سعيها لتحقيق الأهداف التي يتضمنها إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم ووفقا لما ارتآه اجتماع الدول الساحلية والخلفية في تونز/يوليه ١٩٧٩ وارتآه كذلك اجتماعات اللجنة المخصصة للمحيط الهندي . وكرر الاعراب عن اقتناعه بأن أي مظهر للوجود العسكري للدول الكبرى أو القواعد الأجنبية أو المنشآت العسكرية أو مرافق الامداد السوقي أو الاسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل في منطقة المحيط الهندي ، منظورا إليها في إطار خصومات الدول الكبرى ، يشكل انتهاكا خطيرا لإعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم .

٧٦ - ونظر المؤتمر بعين قلق وانزعاج إلى التصاعد المستمر للوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي ، بما في ذلك التوسع في القواعد القائمة ، والبحث عن مرافق قواعد جديدة وإقامة هياكل قيادات عسكرية جديدة للدول الكبرى ضد الرغبات التي أعربت عنها بصراحة دول المحيط الهندي الساحلية والخلفية وبلدان عدم الانحياز الأخرى . وقد عرضت هذه الأنشطة للخطر استقلال دول المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية وتمتعها بالسلمية .

٧٧ - ولاحظ المؤتمر بقلق أن البحث عن مجالات للنفوذ يقوض هدف إقامة أمن جماعي عالمي خال من التحالفات العسكرية ، وكذلك المصالح الأمنية لبلدان عدم الانحياز . ولا حظ وأدان أيضا تطور المفاهيم الاستراتيجية التي تسند إلى نظام جنوب افريقيا العنصري دورا اقليميا يستخدمه بمثابة حجة للحفاظ على نظام الفصل العنصري بالقوة ، وللاحتلال غير الشرعي لأقليم ناميبيا الدولي ولزعزعة استقرار الدول المستقلة المجاورة .

٧٨ - وتعرب بلدان عدم الانحياز عن تصميمها على العمل لانجاح مؤتمر المحيط الهندي الذي سيعقد في سرى لانكا في عام ١٩٨٤ . وحثت هذه البلدان اللجنة المخصصة التابعة للأمم المتحدة على استكمال أعمالها التحضيرية للمؤتمر بدقة وفقا لولايتها . وترحب بالجهود التي يبذلها أعضاء حركة عدم الانحياز في اللجنة المخصصة وتؤيد هذه الجهود الرامية إلى إنهاء الأعمال التحضيرية للمؤتمر المذكور على الرغم من التأخيرات التي لا مبرر لها والناجمة عن موقف بعض الدول الكبرى ، الذي منع حتى الآن من استكمال الأعمال التحضيرية لانعقاد المؤتمر . وحثت أيضا جميع الدول الكبرى والمستخدمين البحرينيين الرئيسيين الآخرين على الاشتراك فسي المؤتمر بروح بناءة وعلى البدء في الوقت نفسه بعملية تخفيض لوجودها العسكري في منطقة المحيط الهندي .

٧٩ - وطالب المؤتمر باستئناف المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي ينبغي أن ينتج عنها تخفيض الوجود العسكري للدولتين المعنيتين والازالة النهائية لهذا الوجود ، ومن ثم المساهمة في تنفيذ القرار ٢٨٣٢ ( د - ٢٦ ) بشأن اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم .

٨٠ - وكرر المؤتمر الاعراب عن ارتياحه للمبادرة التي اتخذها رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية باقتراح عقد مؤتمر قمة معني بالمحيط الهندي في تاناناريف . ورجا المؤتمر من بلدان عدم الانحياز في المنطقة أن تجرى مشاورات بشأن صياغة اتفاقية دولية بشأن المحيط الهندي حسبما اقترحتته مدغشقر .

#### تاسعا - سيادة موريشيوس على أرخبيل تشاغوس بما فيه ديبغو غارسيا

٨١ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات بصفة خاصة عن تأييدهم الكامل لسيادة موريشيوس على أرخبيل تشاغوس ، بما فيه ديبغو غارسيا ، الذي انتزعه الدولة الاستعمارية السابقة من أراضي موريشيوس في عام ١٩٦٥ مخالفة بذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) و ٢٠٦٦ ( د - ٢٠ ) . وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى ان انشاء وتعزيز القاعدة العسكرية في ديبغو غارسيا قد عرض للخطر السيادة والسلامة الإقليمية والتنمية السلمية لموريشيوس وغيرها من الدول . ودعوا الى اعادة ديبغو غارسيا الى موريشيوس في وقت مبكر .

#### عاشرا - قضية فلسطين

٨٢ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن حركة بلدان عدم الانحياز ككل قد تعهدت بتأييد الشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه واستعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

٨٣ - وأكد المؤتمر من جديد ان الاحتلال الصهيوني لفلسطين واغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وانكارها هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي . وأكد المؤتمر أنه لا يمكن تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل انسحابا تاما وغير مشروط من جميع الأراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، ودون ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس نيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها في فلسطين ، بما في ذلك الحق في العودة وتقرير المصير دون تدخل خارجي ، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين بما في ذلك الحق في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في وطنه فلسطين .

٨٤ - وأكد المؤتمر من جديد ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وأن من حقها الاشتراك بصورة مستقلة وعلى قدم المساواة في جميع المساعي ، والمؤتمرات والأنشطة الدولية ، والهيئات والالجهزة والوكالات الدولية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين بغية ضمان نيل الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها في

فلسطين . وتبعاً لذلك ، فإن المؤتمر يرفض جميع الخطط والترتيبات والا اتفاقات التي لا تتفق والاحكام المشار اليها أعلاه .

٨٥ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالقرارات الصادرة عن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المعقودة في الجزائر في الفترة من ١٢ الى ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، والتي أكدت من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ووحدة الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد . وأكد المؤتمر أيضاً تضامنه الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي تصدت للعدوان الصهيوني بشجاعة وخرجت من المحنة وهي أكثر قوة وعزماً وتصميماً على الكفاح الى أن يتم احقاق حقوق الشعب الفلسطيني .

٨٦ - وأكد المؤتمر على الحاجة الملحة الى بذل مساعٍ لتحقيق تسوية عادلة وشاملة على أساس المبادئ المحددة أعلاه في هذا الاعلان . وأشار المؤتمر الى أنه ينبغي عدم اتخاذ أي اجراء يتعارض وهذه المبادئ أو يؤثر تأثيراً معاكساً على كفاح البلدان العربية من أجل تحرير أراضيها وكفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه فلسطين وممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف فيها .

٨٧ - وأدان المؤتمر اسرائيل بقوة لاستمرارها في احتلال الاراضي الفلسطينية وغيرها مسن الاراضي العربية ولأعمال القمع المستمرة التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني ، وطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يستخدم السلطات الممنوحة له من أجل فرض الجزاءات ذات الصلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة على اسرائيل حتى تتسحب من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتزيل جميع المستوطنات الاسرائيلية المنشأة في هذه الاراضي وتمثل امتثالاً كاملاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن .

٨٨ - وأدان المؤتمر بصفة خاصة اسرائيل لاعمال الابادة الجماعية التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني في مخيبي صبرا وشاتيلا في الاراضي اللبنانية المحتلة من قبل القوات المسلحة الاسرائيلية .

٨٩ - وقرر المؤتمر أيضاً أن يطلب من المجتمع الدولي انشاء محكمة لجرائم الحرب من أجل محاكمة اسرائيل بموجب القانون الدولي على الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني في جميع الاراضي التي احتلتها منذ انشائها في عام ١٩٤٨ .

٩٠ - وأشار المؤتمر الى مسؤولية حكومة الولايات المتحدة الامريكية عن الاخلال بالالتزامات التي تعهدت بها لضمان سلامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين .

٩١ - وأكد المؤتمر من جديد معارضته الصارمة لسياسة وممارسات اسرائيل في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وأدانها بشدة . وأدان المؤتمر بصفة خاصة انشاء المستوطنات الاسرائيلية في هذه الاراضي واعتبره عملاً غير مشروع انه يشكل عقبة خطيرة تعترض سبيل التوصل الى حل عادل وشامل لقضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط .



٩٢ - وأكد المؤتمر من جديد في هذا السياق رفضه التام لجميع السياسات الاسرائيلية الرامية الى تعديل الخصائص الجغرافية أو التكوين الديمغرافي أو المركز القانوني للأراضي العربية والفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وقرر المؤتمر عدم الاعتراف بأي تغيير تجريه اسرائيل في الأراضي المذكورة أعلاه ودعا جميع الدول الى عدم الاعتراف بهذه التغييرات والامتناع عن أى تعاون مع اسرائيل يمكن أن يشجعها على مواصلة سياساتها وممارساتها في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

٩٣ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد قرار مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في عام ( ١٩٨١ ) ، الذي أدان بحزم الموقف العدائي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومنظمة التحرير الفلسطينية وتجاه الانسحاب التام وغير المشروط من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس . وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى أن هذا الموقف يخل بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط وبشكل عتبة تعترض سبيل تحقيق سلم عادل في المنطقة .

٩٤ - وأدان المؤتمر السياسة التي تسعى الولايات المتحدة جاهدة الى فرضها في المنطقة والتي تضر بتحرير الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وبحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف .

٩٥ - وأدان المؤتمر كذلك الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للكيان الاسرائيلي في جميع الميادين ولا سيما في الميدانين العسكري والسياسي . وأكد المؤتمر ان انتهاج هذه السياسة يضر بالعلاقات والمصالح التي تربط بين بلدان عدم الانحياز من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية .

٩٦ - ولا حظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح الجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف للسعي الى ايجاد حل عادل لقضية فلسطين . ورحب المؤتمر بالتدابير التي اتخذتها اللجنة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٦٣/٣٧ لتنظيم المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي سيعقد في باريس في آب/اغسطس ١٩٨٣ . كما أعلن المؤتمر عن اقتناعه بأن هذا المؤتمر سيقدم مساهمة ايجابية في احقاق حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف . ودعا المؤتمر جميع الأعضاء الى أن يشاركوا بنشاط ، وأن يكونوا ممثلين على مستوى عال ، في المؤتمر الدولي وفي الاجتماعات التحضيرية الاقليمية من أجل الاسهام في نجاح هذا المؤتمر .

٩٧ - ودعا المؤتمر مجلس الأمن الى تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين ، ولا سيما القرار ١٨٦٣/٣٧ ( دال وها ) ، ودعا الامين العام للأمم المتحدة الى تنفيذ أحكام القرار ١٢٠٠/٣٧ ( طا ويا ) في أقرب وقت ممكن .

٩٨ - وقرر المؤتمر انشاء لجنة على مستوى رؤساء الدول للتعاون مع اللجنة العربية المكونة من سبعة أعضاء من أجل دعم حقوق الشعب العربي الفلسطيني وفقا للقانون الدولي وإرادة بلدان عدم الانحياز وشعوبها . وستعمل اللجنة مع مختلف القوى المؤثرة في نزاع الشرق الأوسط من أجل تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط يمكّن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه في الحرية والسيادة في وطنه المستقل . وستألف اللجنة من الأعضاء التاليين : بنغلاديش والجزائر وزامبيا والسنگال وكوبا ومنظمة التحرير الفلسطينية والهند ( الرئيس ) ويوغوسلافيا .

#### حادى عشر - مسألة لبنان

٩٩ - ان المؤتمر ، وقد نظر في الحالة الخطيرة التي تواجه لبنان والتي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة والعالم ،

( أ ) يعلن تضامنه مع الشعب اللبناني والحكومة اللبنانية ؛

( ب ) يؤكد من جديد تأييده لأمن لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله وحقوقه في ممارسة سيادته في جميع أنحاء أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً ؛

( ج ) يدعو جميع الدول الى دعم لبنان في تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ ( ١٩٨٢ ) و ٥٠٩ ( ١٩٨٢ ) من أجل ضمان انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي اللبنانية ؛

( د ) يدعو جميع الدول الى تأييد الجهود اللبنانية الرامية الى تأمين انسحاب جميع القوات غير اللبنانية التي لا يحظى وجودها في لبنان بتأييد السلطة الشرعية اللبنانية ؛

( هـ ) يؤكد من جديد دعمه للبنان في جهودها الرامية الى اعادة بنائها اقتصاده وتدعيم مؤسساته العامة من أجل تحقيق امانه الوطنية .

#### ثاني عشر - الحالة في الشرق الأوسط

١٠٠ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط نتيجة لسياسات اسرائيل التوسعية والعدوانية المعتادة في المنطقة . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأن هذه الحالة تهدد بعدوان اسرائيل جديد وتشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين . وأكدوا من جديد تضامن حركة بلدان عدم الانحياز مع الكفاح من أجل تحرير الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق المقتضية للشعب العربي .

١٠١ - واعتبر المؤتمر انه من الضروري اعادة تأكيد جميع المبادئ والقرارات التي سبق لحركة عدم الانحياز ان اعتمدتها فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط ولا سيما منسند

العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ . وأكد من جديد أن القضية لن تحل وأنه لن يتسم تحقيق السلم في المنطقة ما لم تتم مراعاة المبادئ التالية في الوقت نفسه :

( أ ) ان قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط والسبب الرئيسي للصراع العربي - الاسرائيلي .

( ب ) ان قضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط تشكلان كلا لا يتجزأ ولا يمكن معالجتهما أو حلها كل على حدة . ولذلك لا يمكن ايجاد حل جزئي أو حل يقتصر على بعض جوانب النزاع ويستبعد جوانب أخرى . وليس من الممكن أيضا تحقيق سلم جزئي . فالسلم ينبغي أن يكون عادلا وشاملا .

( ج ) ان تحقيق سلم عادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم الا على أساس انسحاب اسرائيل انسحابا تاما وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة جميع حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها الحق في العودة الى دياره والحق في تقرير المصير دون تدخل أجنبي والحق في اقامة دولة المستقلة ذات السيادة في اراضيه الوطنية على أساس قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

( د ) ان القدس العربية جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة وينبغي لاسرائيل أن تتسحب منها انسحابا كاملا غير مشروط وأن تعيدها الى السيادة العربية .

( هـ ) ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ولها وحدها كامل الحق في تمثيل هذا الشعب والاشتراك اشتراكا كاملا في جميع المؤتمرات والأنشطة والمناسبات الدولية المتصلة بقضية فلسطين والنزاع العربي - الاسرائيلي من أجل تأمين حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف وحل مشكلة الشرق الأوسط ، ولا يمكن اعتبار أي حل شاملا أو أعادلا أو مقبولا دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا مستقلا وعلى قدم المساواة في صياغته وقبوله .

( و ) ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة والفلسطينية منذ احتلالها والتي تشمل المنشآت ، وجميع التغييرات التي تصم المعاليم السياسية والثقافية والدينية والديمقراطية والعمرانية والجغرافية وغيرها من المعالم هي تدابير لاغية وباطلة وغير شرعية .

( ز ) ان جميع المستوطنات التي أنشأتها اسرائيل أو ستقوم بإنشائها في الاراضي المحتلة لاغية وباطلة وغير شرعية وتعتبر عقبة في طريق السلم . ولذلك ، ينبغي ازالة هذه المستوطنات فوراً وعدم اقامة مستوطنات جديدة وعدم السماح بتوسيع المستوطنات القائمة .

١٠٢ - ( أ ) وأعرب المؤتمر عن تأييده لخطة السلم العربية التي أعلنت في مؤتمر القصة العربي الثاني عشر الذي عقد في فاس بالمغرب وأقرها ، وأكد ان هذه الخطة ، لكونها تستند الى الشرعية الدولية والى مبادئ الحق والعدالة ، تشكل اطارا لتحقيق سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط .

( ب ) وأكد المؤتمر من جديد ان حركة عدم الانحياز تعتبر أن قضية فلسطين وقضية الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ قضية مشتركة لجميع بلدان عدم الانحياز . ولذلك فان المؤتمر يقرر أن أى خروج عن قرارات مؤتمرات بلدان عدم الانحياز المتصلة بمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين سيؤثر على وحدة حركة عدم الانحياز في كفاحها ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي والعنصرية والصهيونية . كما سيشكل أيضا انحرافا عن تصميم بلدان عدم الانحياز على انها " احتلال اسرائيل للاراضي العربية المحتلة الفلسطينية وعلى مساعدة الشعب الفلسطيني على تأمين حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

( ج ) وأدان المؤتمر أى اتفاق أو معاهدة تنتهك أو تمس حقوق الامة العربية والشعب الفلسطيني ، التي تعترف بها حركة عدم الانحياز والتي تتفق والقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقرارات ذات الصلة ، وتحول دون تحرير القدس والاراضي العربية المحتلة الفلسطينية المحتلة ودون ممارسة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه غير القابلة للتصرف وتبليها .

١٠٣ - ( أ ) وأكد المؤتمر من جديد معارضة الحازمة وادانته للسياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس . وأدان بصفة خاصة انشاء المستوطنات الاسرائيلية في هذه الاراضي واعتبرها مستوطنات غير شرعية تشكل عبقة خطيرة تعترض سبيل التوصل الى تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط .

( ب ) وأدان المؤتمر الغزو الاسرائيلي للاراضي اللبنانية والجرائم التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية مثل أعمال القتل والتدمير في هذا البلد غير المنحاز .

( ج ) وفي هذا الخصوص ، أكد المؤتمر من جديد رفضه البات لجميع السياسات الاسرائيلية الرامية الى تغيير المعالم الجغرافية أو الطابع الديمغرافي أو المركز القانوني للاراضي العربية والفلسطينية المحتلة . وقرر المؤتمر عدم الاعتراف بمسألة تفكيك اسرائيل وتجريها اسرائيل في الاراضي السابقة الذكر ودعا جميع الدول الى عدم الاعتراف بها والامتناع عن أى تعاون مع اسرائيل يمكن أن يشجعها على مواصلة سياساتها وممارساتها في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

١٠٤ - (أ) أدان المؤتمر اسراييل بشدة لرفضها الامتثال للقرارات الصادرة عن مجلس الامن التابع للأمم المتحدة عن الجمعية العامة والمتعلقة بمرتفعات الجولان السورية المحتلة . وأكد المؤتمر ان قرار اسراييل بضم هذه المرتفعات والتدابير السستي اتخذت لتنفيذ هذا القرار لاغية واطلة وليس لها أية صحة قانونية . وهذا القرار وتلك التدابير ليس لها آثار قانونية وغير معترف بها .

(ب) ودعا المؤتمر جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة والتي لم تتخذ بعد أية تدابير لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٨٢ - ١ / ٩ المؤرخ في ٥ شباط / فبراير ١٩٨٢ الى أن تفعل ذلك كي تنضم الى الكفاح العادل للمواطنين السوريين المقيمين في مرتفعات الجولان السورية المحتلة . ودعا المؤتمر مجلس الأمن الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لارغام اسراييل على تنفيذ القرار ٤٩٧ ( ١٩٨١ ) .

(ج) وأعرب المؤتمر عن تأييد اعضاء حركة عدم الانحياز الكامل للكفاح العادل للامسة العربية ضد الاحتلال والعدوان والتهديدات الاسرائيلية وتضامنهم مع هذا الكفاح ، ولحصول الشعب العربي الفلسطيني على حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وتحقيق تحرير الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة . وهذه المناسبة شجب المؤتمر الهجوم الذي شنته اسراييل والولايات المتحدة الامريكية حصول حق سوريا في الحصول على وسائل الدفاع عن نفسها . ولا حظ المؤتمر أنه يمكن اعتبار هذا الهجوم كمقدمة لعدوان متعمد ضد سوريا ودول عربية أخرى .

١٠٥ - (أ) وشجب المؤتمر بشدة استغلال اسراييل للموارد الطبيعية والثروات الموجودة في فلسطين والبلدان العربية المحتلة ، بما يعد تحدياً لاتفاقيات لاهاي وجنيف ، ودعا جميع البلدان الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للكف عن أي تعاون يكون من شأنه تمكين اسراييل من مواصلة استغلال هذه الثروات والموارد على نحو غير شرعي .

(ب) وأدان المؤتمر اسراييل لعزمها على شق قناة تربط بين البحر الميت والبحر الابيض المتوسط . وأكد المؤتمر ان هذا المشروع يشكل نشاطاً خطراً بين الاعمال العدوانية التي ترتكب ضد الحقوق الشرعية والمصالح الحيوية للشعب الفلسطيني والمملكة الاردنية الهاشمية ، كما يعد تهديداً للسلم والامن العالميين . ودعا المؤتمر جميع البلدان الى أن تشجب هذا المشروع وتمتنع عن تقديم أي دعم أو مساعدة يكون من شأنها السماح لاسراييل بتنفيذه .

(ج) وأعلن المؤتمر ان اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وصفا خاصة الاتفاقية رقم ٤ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والبروتوكولين (٢٠) المرفقين بالاتفاقيات المعقودة في عام ١٩٧٧ ينبغي أن تطبق على جميع الاراضي العربية المحتلة

وعلى فلسطين ، بما فيها القدس . وأدان المؤتمر اسراييل لاستمرارها في انتهاك هذه الاتفاقيات وانتهاك الحقوق والحريات الاساسية لسكان الاراضي المذكورة ، وذلك بتشريد هم وتد مير منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم . وشجب المؤتمر رفض اسراييل استقبال اللجنة الثلاثية التي شكلت بموجب قرار مجلس الامن ٤٤٦ ( ١٩٧٩ ) لبحث الاحوال في المستوطنات المقامة في الاراضي العربية المحتلة ورفضها الامتثال لقرار مجلس الامن ٤٥٢ ( ١٩٧٩ ) .

( د ) وأدان المؤتمر جميع السياسات ، ولا سيما سياسة الولايات المتحدة الامريكية التي تساعد اسراييل على مواصلة احتلالها للاراضي العربية والفلسطينية والتي تضر بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وفي هذا الصدد ، لاحظ المؤتمر أن الولايات المتحدة الامريكية مستمرة في دعم اسراييل في عدة ميادين .

( هـ ) ولا حظ المؤتمر أيضا ان الولايات المتحدة الامريكية بممارستها لحق النقض في مجلس الامن بطريقة تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . انما تحول دون قيام مجلس الامن باتخاذ خطوات لتنفيذ مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف . ولذلك فان المؤتمر يدعو الولايات المتحدة الامريكية الى التخلي عن اساءة استعمال حق النقض .

( و ) وأعرب المؤتمر عن قلقه العميق ازاء اقامة " تحالف استراتيجي " بين الولايات المتحدة واسراييل ، وأكد أن هذا التحالف يعزز دور اسراييل العدواني الذي يهدد استقرار بلدان الشرق الاوسط والسلم والا من العالميين ويشجع اسراييل على مواصلة سياسة الضم والعدوان والتمييز العنصري التي تمارسها .

( ز ) وعبر المؤتمر عن قلقه العميق ازاء تعزيز الاسلحة التقليدية والنووية في اسراييل والذي يهدف الى دعم وضع اسراييل بوصفها قاعدة للاستعمار والعنصرية في العالم الثالث بصفة عامة وفي افريقيا وآسيا بصفة خاصة . واتخاذ هذه التدابير فان اسراييل تعرض السلم والا من العالميين للخطر . ودعا المؤتمر الى تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣ / ٧١ المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ والمتعلق بالتعاون العسكري والنووي مع اسراييل و٣٧ / ٨٢ المؤرخ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ والمتعلق بالتسلح النووي الاسرائيلي .

( ح ) وأدان المؤتمر اسراييل لمواصلتها سياسة العدوان والضم التي تتبعها ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني ، ودعا جميع البلدان ، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية ، الى أن تنهي على الفور ما تقدمه لاسراييل من

مساعدة عسكرية وسياسية واقتصادية ومن موارد بشرية . ودعا المؤتمر جميع البلدان الى الامتناع عن تقديم المساعدة والتسهيلات لتنفيذ المخططات الصهيونية الرامية الى تهجير اليهود من جميع أنحاء العالم الى اسرائيل والاراضي العربية المحتلة وأدان المؤتمر جميع قوى التدخل العسكري الامبريالية أو الاستعمارية التي شكلت أو تشكل تهديداً لامن واستقلال البلدان العربية وتدخلها في شؤونها الداخلية .

(ط) وأعرب المؤتمر عن قلقه العميق لزيادة التعاون بين الكيان الصهيوني في فلسطين والنظام العنصري في جنوب افريقيا وخاصة في الميدانين العسكري والنووي . وأدان المؤتمر بشدة هذا التعاون والتضامن ودعا جميع بلدان الحركة الى قطع العلاقات مع هذين النظامين في جميع الميادين وإلى عزلها تماما .

١٠٦ - (أ) ودعا المؤتمر مجلس الامن الى الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في انشاء دولة عربية مستقلة في فلسطين ، وإلى تسهيل اعمال هذه الحقوق . ودعا المؤتمر ايضا المجلس الى تنفيذ مبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة ، وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . ودعا المؤتمر أعضاء مجلس الامن الى ان يقوموا بدورهم ويضطلعوا بمسؤولياتهم بحيث يمكن للمجلس ان يتخذ التدابير الثلاثة وفقا لميثاق الامم المتحدة من أجل ارساء وضمان السلم والامن في الشرق الاوسط .

(ب) وبعد استعراض المؤتمر لتاريخ الشرق الاوسط منذ انشاء اسرائيل في فلسطين في عام ١٩٤٨ ، اعتبر ان السياسات والممارسات العدوانية والتوسعية والاستعمارية التي تمارسها اسرائيل في الاراضي المحتلة ضد الامة العربية بصفة عامة وضد شعب فلسطين العربي بصفة خاصة ، وانتهاكها المستمر لميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات الدولية ، ورفضها الدائم تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالشرق الاوسط انما تظهر ان اسرائيل ليست عضواً محباً للسلم ولا تحقق اشتراطات ميثاق الامم المتحدة وقرارات المنظمات الدولية . ولذلك فان المؤتمر يعتبر انه قد آن الا وان كمي تتخذ الامم المتحدة التدابير اللازمة بموجب الفصل السابع من الميثاق . ودعا المؤتمر مجلس الامن الى الانعقاد كي يتخذ التدابير المشار اليها ضد اسرائيل لعدم قيامها بتنفيذ قرارات مجلس الامن ولتعرضها ، بسلوكها ، السلم والامن الدوليين للخطر .

(ج) ودعا المؤتمر جميع البلدان التي تؤيد تحرير البلدان المحتلة والقضية الفلسطينية الى ان تتخذ جميع التدابير اللازمة ضد البلدان التي تشجع اسرائيل على مواصلة سياستها وممارساتها وخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

(د) وأشار المؤتمر الى القرار الذي اتخذته رؤساء الدول أو الحكومات في اجتماعهم الذي عقد في الجزائر ، والذي يحث بلدان عدم الانحياز على العمل من أجل فرض المقاطعة على اسرائيل في الميادين الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفي مجال الحركة البحرية والحركة الجوية وفقا لحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وان وضع المؤتمر في اعتباره الاسباب التي ادت الى اتخاذ هذا القرار فانه شدد على الحاجة الى الاستمرار في تنفيذه وحثت البلدان الاعضاء في الحركة على التسك به وتطبيقه تطبيقا صارما .

١٠٧- (أ) وأكد المؤتمر التزام بلدان حركة عدم الانحياز بتعزيز تأييدها لدول المواجهة العربية ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، لتمكينها من تلبية الاحتياجات التي يفرضها عليها الكفاح من أجل التحرير ومن الدفاع عن اراضيها واستقلالها ضد الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية . وحث المؤتمر البلدان الصديقة والمنظمات التي اشتركت في الكفاح من أجل التحرر الوطني على مواصلة دعم هذا الكفاح .

(ب) وأعرب المؤتمر عن تقديره للمتضامن الفعال الذي قدمته جميع الدول والقوى التي تدعم كفاح الشعب الفلسطيني والامة العربية وخاصة بلدان منظمة الوحدة الافريقية والبلدان الاشتراكية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي . واشنى المؤتمر ايضا على الموقف الاوروبي التقدمي من مشكلة الشرق الاوسط وفلسطين . ودعا المؤتمر هذه البلدان والقوى الى ان تكثف الدعم السياسي والدبلوماسي والمادي الذي تقدمه الى الشعب الفلسطيني والبلدان العربية في الجهود التي تبذلها من أجل استعادة جميع حقوقها الوطنية واسترجاع الاراضي العربية المحتلة .

### ثالث عشر- العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية

١٠٨- أدان المؤتمر اداة قاطعة العدوان الاسرائيلي المنكر على المنشآت النووية العراقية المخصصة للأغراض السلمية باعتباره عملا من اعمال الارهاب التي تقوم بها الدول وعلا عدوانيا لم يسبق له مثيل تعرض فيه مفاعل نووي لهجوم مسلح لأول مرة في التاريخ .

١٠٩- ودعا المؤتمر مجلس الامن وجميع البلدان وكذلك المنظمات والوكالات الدولية الى اتخاذ الاجراءات الفعالة اللازمة لردع اسرائيل عن التهديد بأعمال العدوان هذه التي تعرض السلم والامن الدوليين للخطر الجسيم أو تكرارها .

١١٠- ولا حظ المؤتمر ان اي عدوان مسلح يقع بالاسلحة التقليدية على اية منشأة نووية سيخلف نفس الآثار والعواقب التي تترتب على استخدام الاسلحة النووية ، فدعا الى النظر المبكر في ابرام اتفاق دولي لحظر شن الهجمات العسكرية على المنشآت النووية .



١١١- وأعرب المؤتمر عن تضامنه مع العراق وجميع البلدان النامية الأخرى في ممارسة حقها في اكتساب وتطوير التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية ولبرامجها الانمائية.

#### رابع عشر - جنوب شرقي آسيا

١١٢- بعد أن استعرض رؤساء الدول والحكومات الحالة في جنوب شرقي آسيا ، أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الصراعات والتوترات في المنطقة ، لاسيما وأن كثيرا من دولها أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز . وأكدوا من جديد تأييدهم لبدء أي عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة وعدم جواز استعمال القوة ضد الدول ذات السيادة . وحذروا من وجود خطر حقيقي من تصاعد التوترات في كمبوتشيا وما حولها في منطقة أوسع . وأعربوا عن اقتناعهم بالحاجة العاجلة إلى تخفيف حدة هذه التوترات بإيجاد حل سياسي شامل ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية وذلك يضمن الاحترام الكامل لسيادة جميع دول المنطقة بما في ذلك كمبوتشيا ، واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

١١٣- وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بعيدا عن أي تدخل أو تخريب أو قسر خارجي ، وأعربوا عن الأمل في أن تؤدي عملية المفاوضات والتفاهم المتبادل إلى تهئية المناخ اللازم لممارسة هذا الحق . واتفقوا أيضا على أن المشاكل الانسانية الناجمة عن الصراعات في المنطقة تقتضي اجراءات عاجلة تستدعي التعاون الفعال بين جميع الأطراف المعنية . وحثوا جميع الدول في المنطقة على اجراء حوار يؤدي إلى حل الخلافات فيما بينها وإقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلا عن القضاء على تهريب الدول الخارجية وتهديداتها بالتدخل . وفي هذا الصدد لاحظوا بعين القبول الجهود المبذولة للتبكيـر بإنشاء منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة ، وطلبوا إلى جميع الدول أن تمنح هذه الجهود أوفى تأييدها .

#### خامس عشر - جنوب غربي آسيا

١١٤- لاحظ رؤساء الدول والحكومات بالقلق البالغ الحالة في جنوب شرقي آسيا ، واتفقوا على أن لها عواقب خطيرة على سلم المنطقة واستقرارها . واتفقوا على أن استمرار هذه الحالة يشكّل أثارا خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الإطار ، نظروا إلى الحالة في أفغانستان بقلق بالغ . وكرروا النداء العاجل الصادر في مؤتمر وزراء الخارجية المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ بإيجاد تسوية سياسية تقوم على انسحاب القوات الأجنبية والاحترام التام لاستقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية ومركزها غير المنحاز ، وعلى المراعاة الدقيقة لبدء عدم التدخل وعدم التدخل . كذلك أكدوا من جديد حق اللاجئين الأفغان في العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة ، ودعوا إلى إيجاد حل سريع لهذه المشكلة الانسانية الكبيرة . وتحقيقا

لهذه الغاية ، حثوا جميع من يهمهم الامر على العمل لبلوغ هذه التسوية بما يكفل للشعب الافغاني ان يقرر مصيره بنفسه بعيدا عن التدخل الخارجي ويمكن اللاجئين الافغان من العودة الى ديارهم .

١١٥- واعرب رؤساء الدول او الحكومات عن تقديرهم للجهود المخلصة التي تبذل لاجساد تسوية سياسية للحالة في افغانستان ، وايدوا الخطوات البناءة التي اتخذها الامين العام للامم المتحدة في هذا الصدد . واعتبروا المناقشات التي تجرى عن طريق الامين العام خطوة في الاتجاه الصحيح ، وحثوا على استمرارها بهدف تشجيع التوصل الى تسوية سياسية مكملة للمشكلة بما يتفق مع مثل ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز . وطلبوا الى جميع الدول ان تمارس ضبط النفس لتفادي زيادة تعريض السلم والامن في المنطقة للخطر ، وان تتخذ الخطوات الكفيلة بايجاد الظروف المؤدية الى قيام علاقات مستقرة ومنسجمة بين دول المنطقة على اساس مبادئ عدم الانحياز في التعايش السلمي بين الدول واحترام سيادتها واستقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل والتدخل في شؤونها الداخلية .

#### سادس عشر - كوريا

١١٦- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد مساندتهم لرغبة الشعب الكوري في إعادة توحيد وطنه سلميا ، ولجهوده الرامية الى تحقيق هذا الهدف بمنأى عن أي تدخل خارجي ، طبقا للمبادئ الثلاثة المبينة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب والمؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، وهي الاستقلال والتوحيد السلمي والوحدة الوطنية الكبرى .

١١٧- واعرب المؤتمر عن الامل في ان يتعزز تحقيق رغبة الشعب الكوري في إعادة توحيد بلده سلميا بانسحاب جميع القوات الاجنبية من المنطقة .

#### سابع عشر - النزاع الايراني العراقي

١١٨- احاط المؤتمر علما بالتقرير المقدم من وزراء خارجية زامبيا وكينيا والهند ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذين كلّفهم مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ ببذل كل الجهود الممكنة للمساهمة في تنفيذ مبادئ عدم الانحياز بشأن النزاع بين ايران والعراق . واعربوا عن التقدير للعمل الذي انجزه الفريق بهدف التوصل الى حل عادل ومشرف لهذا النزاع المؤسف .

#### ثامن عشر - أوروبا

١١٩- اعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء اشتداد التوتر في أوروبا والزيادة الخطيرة في تخزين الاسلحة في القارة ، مما يزيد من تفاقم المواجهة بين الكتلتين ويعرض السلم والامن

الدوليين للخطر . ورأوا ان البلدان المحايدة وغير المنحازة أصبحت بصورة متزايدة عوامل ايجابية في العلاقات الأوروبية تكمل الجهود العالمية لحركة عدم الانحياز .

١٢٠- ورحب رؤساء الدول والحكومات بإسهام البلدان المحايدة وغير المنحازة في إطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وجهودها لتخفيف التوتر الدولي في أوروبا بالاستناد إلى الوثيقة النهائية ، بما في ذلك الدعوة إلى عقد المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة ونزع السلاح في أوروبا .

١٢١- وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد الترابط الوثيق بين مشاكل الامن في أوروبا والبحر المتوسط ، وأيدوا الرأي القائل بأنه ، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالامن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، لابد من السماح لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز بالاشتراك في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

#### تاسع عشر - البحر الأبيض المتوسط

١٢٢- ورحب رؤساء الدول والحكومات أيضا بمبادرة مالطة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بمقر اجتماع لبحث القضايا المتعلقة بالامن في البحر الأبيض المتوسط كما جاء في الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي .

١٢٣- وفي هذا الصدد ، شددوا مرة أخرى على الحاجة إلى تعزيز التعاون في البحر الأبيض المتوسط . ولذلك دعوا إلى اجتماع لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة عدم الانحياز يعقد في اقرب وقت ممكن من أجل تنسيق الآراء ووضع المبادرات التي تستهدف التعاون وتعزيز الامن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

١٢٤- ولاحظوا مع القلق تزايد التوترات في البحر الأبيض المتوسط التي ترجع أساسا إلى استمرار سياسة إسرائيل العدوانية وازدياد تكديس الأسلحة في المنطقة . وأعربوا عن جديد عن مواقف حركة عدم الانحياز ، وأيدوا قرار الامم المتحدة الذي يستهدف خفض حدة التوتر وحل المشاكل بغية تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون بمنأى عن المواجهة والصراع .

١٢٥- وحثوا على تجديد الجهود ليجاد حلول عادلة وفاقية لحالات الازمات وفقا لميثاق الامم المتحدة . وأكدوا الحاجة إلى عكس اتجاه سباق التسلح وتخفيف المواجهة والتوتر لتشجيع التعاون في جميع الميادين ذات الاهتمام المتبادل وتعزيز الأهداف الأخرى لحركة عدم الانحياز . وأيدوا زيادة اشتراك الامم المتحدة في تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون .

١٢٦- وأكد رؤساء الدول والحكومات من جديد تأييدهم لمساهمة مالطة في انشاء منطقة سلم وأمن وتعاون في البحر الأبيض المتوسط . ورأوا ان نيل مالطة صفة الحياد القائم تماما على مبادئ عدم الانحياز يشل مساهمة فعالة في السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط . كما تعهدوا بتأييد هذا الوضع وحثوا جميع البلدان الأخرى على ان تحذو حذوهم .

١٢٧- ورأوا ان قيام دول البحر الابيض المتوسط ليس فقط بالاعتراف بموضع مالطة وانما ايضا بالتعهد بعدم القيام بعمل يعرض هذا الوضع للخطر هو وسيلة فعالة لتخفيف التوتر وتعزيز الامن في البحر الابيض المتوسط ، وهو ما يمكن توسيع نطاقه في المستقبل .

#### عشرين - قبرص

١٢٨- كرر المؤتمر كامل تضامنه ومساندته لشعب وحكومة جمهورية قبرص ، واكد من جديد احترامه لاستقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليمية ووحدة وعدم انحيازه .

١٢٩- كذلك اعرب رؤساء الدول او الحكومات عن عميق قلقهم لبقاء جزء من جمهورية قبرص خاضعا لاحتلال الاجنبي ، وطالبوا بانسحاب جميع قوات الاحتلال فوراً كأساس جوهري لحل مشكلة قبرص. ورحبوا بالاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص بجعل قبرص منطقة مجردة من السلاح تماما .

١٣٠- وشدد المؤتمر على الحاجة العاجلة الى ان يعود اللاجئين بمحض ارادتهم الى ديارهم في امان ، وإلى احترام ما لجميع القبارصة من حقوق انسان وحرية اساسية ، وإلى سرعة تقصي أثر الاشخاص المفقودين وتعليل اختفائهم . وادان جميع الجهود او الاجراءات الرامية الى تغيير التكوين الديموغرافي لقبرص ، ورأى ان حالة الامر الواقع التي اوجدت بقوة السلاح وبالاجراءات الانفرادية ينبغي الا تؤثر بأي حال في حل المشكلة .

١٣١- ومع ان المؤتمر أشاد بالاممين العام للامم المتحدة لتكثيفه للجهود التي يبذلها واستمرار المحادثات الطائفة على نحو متسارع ، فقد لاحظ بعين القلق عدم التقدم في هذه المحادثات واعرب عن الامل في أن يكون سيرها هادفاً وبنائياً بحيث تؤدي الى حل سريع للمشكلة يكون موضع القبول المتبادل ، وفقاً لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، بدلاً بقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د ٢٩) الذي تأيد بقرار مجلس الامن ٣٦٥ (١٩٧٤) ، وقرارات واعلانات حركة عدم الانحياز التي أعاد تأكيدها وللاتفاقين الرفيعي المستوى المؤرخين في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ و١٩ (أيار/مايو ١٩٧٩) .

#### واحد وعشرين - قضايا امريكا اللاتينية والكاريبي

١٣٢- اشار رؤساء الدول او الحكومات الى الكفاح الطويل الذي خاضته بالفعل شعوب امريكا اللاتينية من اجل استقلالها وسيادتها ، ولا حظوا مع الارتياح تصميم شعوب امريكا اللاتينية على اتباع سياسة عدم الانحياز وعلى الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد . وجميع أشكال السيطرة الأجنبية والهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . ولا حظوا في هذا الصدد مع الارتياح ان عشرة من بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي اصبحت اعضاء في الحركة منذ مؤتمر القمة السادس . واعربوا أيضاً عن ارتياحهم للجهود التي تبذلها دول المنطقة لتعزيز وحدتها وتضامنها وتعاونها بمختلف عمليات التكامل الإقليمي ، وأيدوا التطلعات الى ايجاد منظمة اقليمية تمثل مصالح جميع بلدان المنطقة .

١٣٣- ولا حظ رؤساء الدول أو الحكومات ان البلاغ الختامي الذي اصدره الاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب تنسيق في ماناغوا بنيكاراغوا في الفترة من ١٠ الى ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ لتقييم الحالة في امريكا اللاتينية والكاريبي قد اكد مرة اخرى ان مبادئ وسياسات عدم الانحياز عالميية الانطباق . كذلك اشاروا الى ان الاجتماع قد انعقد مراعيًا الحالة الخطيرة الموجودة في المنطقة خصوصا في امريكا الوسطى والكاريبي .

١٣٤- واحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع القلق البالغ باستمرار التوتر في امريكا الوسطى والكاريبي وجنوب الاطلسي . فضلا عن هذا رأوا بعد تحليل الحالة السائدة في المنطقة ، أن امريكا الوسطى تواجه ازمة سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة نجمت الى حد كبير عن الهياكل التقليدية للقوى القمعية والهياكل الاقتصادية الوطنية التي تسبب الفقر وعدم المساواة والبؤس ، وتفاقمت بفعل التدخل والتدخل اللذين تعرضت لهما هذه البلدان منذ نهاية القرن الماضي .

١٣٥- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على انه لا يمكن ارجاع عمليات التغيير في امريكا الوسطى الى المواجهة العقائدية بين الشرق والغرب أو تفسيرها بها . ولا حظوا ايضا انه بالرغم من تمرد النظر الى حالة الازمة السائدة في المنطقة بمعزل عن التطورات السلبية في الاطار العالمي السذي يتسم بالمجابهة بين الدول الكبرى فان هذه الحالة قد تفاقمت باشتداد التدخل الامبرياليستي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

١٣٦- وتد المؤتمر بالتهديدات وأجراآت التخريف الجديدة والمتزايدة ، والخطورة المتفاقمة والعدد المتزايد للأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا ، وخاصة انتهاك مجالها الجوي ومياهها الإقليمية ، واتخاذ أراضي البلدان الأجنبية ، داخل المنطقة وخارجها قواعد للعدوان ولتدريب قوات الثورة المضادة ، وارتكاب لأعمال الارهاب والتخريب ، وخاصة الهجمات التي تشنها المجموعات المسلحة من حرس سوموزا السابق ، عبر حدودها الشمالية ، مما أدى الى خسارة كبيرة في الأرواح والممتلكات ، وكذلك تدابير الضغط الاقتصادي على المستوى الدولي . وقد اعتبرت هذه الأعمال جزءاً من خطة متعددة لزعاج البلد وزعزعة استقراره ، كما اعترفت بذلك احدى الدول الأجنبية .

١٣٧- وأثنى المؤتمر ، لدى استعراضه للحالة المتوترة السائدة في أمريكا الوسطى ، على مبادرات السلم المقدمة من فرنسا وفنزويلا والمكسيك ومنما وكولومبيا ورحب باستجابة نيكاراغوا الايجابية وطالب جميع الدول المعنية باتخاذ موقف مماثل .

١٣٨- وطلب المؤتمر الى مكتب التنسيق أن يراقب الأحداث في المنطقة دون الإقليمية عن كثب ووجه تداع لوقف جميع الأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا . وطالب المؤتمر حكومتي الولايات المتحدة وهندوراس بأن تتخذوا موقفا ايجابيا مؤكدا للسلم والحوار وفقا لمبادئ القانون الدولي كما طالب جميع الدول بتجنب اتخاذ أى اجراء أو اتباع أية سياسة من شأنها زيادة التوترات في المنطقة .

١٣٩- وأعرب المؤتمر عن رأى مفاده أن وقف المناورات العسكرية أو مظاهرات عرض القوة ستقلل من التوتر وتيسر الحوار الضروري لتحقيق حلول سياسية وقائمة على التفاوض لمشاكل المنطقة . وأعتبر أن حق أية دولة في الاختيار الحر لنظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ذو أهمية فائقة في هذا الصدد .

١٤٠- وأعرب المؤتمر أيضا عن رأى مفاده أنه ينبغي على جميع الدول في المنطقة أن تبذل أقصى الجهود لحل مشاكلها بنفسها ، متحررة من كل تدخل خارجي ، وأن تساعد فسي ايجاد حالة من السلم والهدوء .

١٤١- ولا حظ رؤساء الدول أو الحكومات بعين القلق ، في معرض اشارتهم الى قرارات مؤتمر القمة السادس ، أن ثمة بؤرة توتر خطيرة أخرى في المنطقة وهي في غواتيمالا التي يتبع نظامها سياسة قمعية وتوسعية يعززها استخدام روابطها العسكرية الخاصة مع نظام اسرائيل الصهيوني ومع الامبريالية ، والتي تشكل تهديدا للدول الأخرى في المنطقة ، وليزبصفة خاصة .

١٤٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم من أن الحالة في السلفادور قد استمرت في التدهور نظرا للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي بقيت بدون حل ولمواصلة القمع والتدخل الامبرياليين اللذين يشكلان تهديدا لسلم المنطقة وأمنها . ولذلك طالبوا بالوقف

الغوري غير المشروط لهذا التدخل . وأعربوا كذلك عن قلقهم ازاء تورط جيش هند ورأس المتزايد في النزاع ، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في اتساع نطاقه . كما حث رؤساء الدول أو الحكومات كذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ موقف بناء من شأنه أن يساهم في حل سلمي للمشكلة بالوسائل السلمية ، واعترفوا ، في هذا الصدد ، بالحاجة الى تشجيع التوصل الى حل قائم على التفاوض ، بمشاركة كل القوى السياسية الممثلة ، التي تقدمت احداها وهي الجبهة الديمقراطية الثورية/جبهة فرايوند ومارتي للتحرير الوطني ، باقتراح لقي الترحيب للشروع في حوار بدون أية شروط مسبقة . ورحبوا أيضا بجدارتي السلم المقدمتين من المكسيك وفنزويلا ومن فرنسا والمكسيك وكذلك بجميع المبادرات الأخرى التي تسعى الى نفس الهدف . ورفضوا أية محاولة لمنع أو عرقلة هذه المفاوضات .

١٤٣- ولا حظ رؤساء الدول أو الحكومات الأحداث الأخيرة في سورينام والتدابير التي اتخذتها بعض الحكومات استجابة لهذه الأحداث . وأعرب الرؤساء عن تأييدهم لسيادة سورينام واستقلالها . وأعربوا ، كذلك عن أملهم في أن تكون التطورات المقبلة في سورينام متفقة مع مصالح شعبها ورفاهيته ، وخالية من أي تدخل أو ضغط خارجيين .

١٤٤- وأشار المؤتمر الى التضامن الذي أبدته حركة بلدان عدم الانحياز لكوبا منذ بداية عهد ها ، وأكد من جديد نداءه الى حكومة الولايات المتحدة للقيام من أجل الموقف الغوري غير مشروط لكل الأعمال العدوانية والتهديدات ورفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ اثنين وعشرين عاما ، وهو الحصار الذي زادت كفافته في الفترة الأخيرة باقرار تعديل سيمنز والتدابير التقييدية الجديدة ضد العلاقات المالية والأثمانية والتجارية مع كوبا . كما حث على الكف عن انتهاك المجال الجوي الكوبي والمياه الإقليمية الكوبية ، وأكد تأييده التام للطلب العادل بأن تعيد الولايات المتحدة الأراضي التي تشغلها قاعدة غوانتانامو البحرية بصورة غير قانونية ، ودفع تعويض عن الخسارة المادية الكبيرة التي لحقت بالشعب الكوبي نتيجة لهذا الحصار وغيره من التدابير العدوانية .

١٤٥- وحث رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول على الامتناع الدقيق عن القيام بأي أنشطة أعمال عدوانية ، وعن اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها ، وعن كافة أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذلك عن أشكال الضغط الأخرى ، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والعسكري . وأكدوا من جديد حق جميع شعوب المنطقة في تقرير المصير الوطني والاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وحققها في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومواصلة تنميتها الاقتصادية دون أي نوع من أنواع التدخل أو الضغط الخارجيين .

١٤٦- وكان من دواعي سرور رؤساء الدول أو الحكومات أن يلاحظوا أنه منذ انعقاد مؤتمر القمة السادس ، حصلت بليز ، سانت لوسيا ، وأنتيغوا وبربادوس ، على استقلالها وأصبحت الآن أعضاء او مراقبين في حركة بلدان عدم الانحياز . كما أكدوا من جديد اقتناعهم بضرورة القضاء على الاستعمار في المنطقة . وحثوا جميع الدول ، وخاصة بلدان عدم الانحياز ، على تأييد المطالب المشروعة بالحرية والسلم والاستقلال لشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي التي لاتزال واقعة تحت السيطرة والتبعية الاستعماريتين ، وطالبوا بالتنفيذ الجكر لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د - ١٥) في هذه الأراضي .

١٤٧- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى المقررات السابقة للحركة ، وأكدوا من جديد ضرورة التخلص من الاستعمار في جميع صوره ومظاهره ، ثم أكدوا تأييدهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

١٤٨- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى المقررات التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز منذ تأسيسها والتي مؤداها أن اقامة قواعد عسكرية أجنبية خلافا لإدارة البلدان التي تقام فيها تشكل انتهاكا لسيادتها الوطنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وأشاروا الى الخطر الذي يمثله وجود قواعد عسكرية والقيام بمناورات عسكرية موجهة ضد بلدان المنطقة .

١٤٩- ولاحظ المؤتمر بارتياح بدء نفاذ معاهدات قناة بنما في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، وهي المعاهدات المعروفة باسم معاهدات توريجوس - كارتر والمعقودة بين جمهورية بنما والولايات المتحدة الأمريكية والتي تكفل ممارسة بنما الفعلية لسيادتها على كامل ترابها الوطني عن طريق عملية استعادة بنما لولايتها على المناطق المعروفة سابقا باسم منطقة القناة ، وتزايد مشاركة بنما في إدارة القناة والدفاع عنها ، والتي توجت في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ بالازالة التامة لأي أثر من آثار الاستعمار في جمهورية بنما .

١٥٠- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح أن هذه العملية ستمر الآن بمختلف مراحلها ، ولكنهم أعربوا عن قلقهم ازاء استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الاضطلاع بسياسات وممارسات في منطقة القناة تعرقل التطبيق الدقيق لمعاهدات قناة بنما ، ووجه خاص بادخالها لجداول الأجور التمييزية وصدور القانون العام ٩٦٧٠ لمجلس الشيوخ الأمريكي ، وما يتنافى مع المعاهدات المشار اليها أعلاه وينتهكها .

١٥١- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تضامنهم مع شعب بنما وحكومته ، وطالبوا الولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد لجميع السياسات والممارسات التي من شأنها أن تعرقل التطبيق التام للمعاهدات ، كما طالبوا بالاحترام المطلق للحياة الدائم لقناة بنما . وقرروا ، تأكيد ندائهم الموجه الى جميع دول العالم للانضمام الى بروتوكول المعاهدة المتعلقة بالحياة الدائم لقناة بنما ، مع المراعاة الواجبة لسيادة بنما وللجهد العالي القاضي بصدد التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

١٥٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء السياسات الاستعمارية المتواصلة والاضغوط الاقتصادية والتهديدات والأعمال العدوانية المتزايدة في منطقة البحر الكاريبي ، حيث أن هذه الوقائع تشكل تهديدا حقيقيا للمسلم والأمن والتنمية في المنطقة .

١٥٣- أدان رؤساء الدول أو الحكومات التدابير السرية والعنصرية والاضغوط السياسية والاقتصادية التي تجرى ممارستها من جانب القوى الامبريالية ضد غرينادا . وفي حين يضمنون في اعتبارهم الآثار الضارة التي تحدثها مثل هذه الضغوط على جهود التنمية الاقتصادية ،



فانهم قد أعربوا عن تأييدهم لحق حكومة غرينادا وشعبها غير القابل للتصرف في المضي في الاجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية متحررين من جميع أشكال الضغوط والتهديدات الخارجية . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم لحكومة غرينادا وشعبها ودعوا جميع البلدان الى احترام استقلال غرينادا وسيادتها .

١٥٤- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات الاعراب عن تأييدهم غير المشروط لاستقلال بليز وسلامتها الاقليمية ونددوا بجميع الضغوط والتهديدات الموجهة ضد سيادتها . وفي هذا الصدد ، أيدوا حق حكومة بليز في اتخاذ أية مبادرات ترى أنها ذات صلة ومتشعبة مع مبادئ عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة بغية مواجهة أى تهديد مواجهة فعالة . وأكدوا أن التهديد باستعمال القوة أو استعمال القوة ضد بليز امر غير مقبول . وحثوا أيضا جميع الدول على المساهمة في التنمية الاقتصادية لبليز .

١٥٥- وأشار المؤتمر الى الجادات الكثيرة التي قامت بها بلدان المنطقة في جهودها الرامية الى تحقيق السلم وضمان الاستقلال وتعزيز التنمية ، وأيد الجهود الرامية الى اعلان أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي منطقة سلم .

١٥٦- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات الاعراب عن تأييدهم الراسخ لحق جمهورية الأرجنتين في اعادة سيادتها على جزر مالفيناس عن طريق المفاوضات . وحثوا على استئناف هذه المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة وذلك بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ومساغيه الحميدة ، وأكدوا من جديد الحاجة الى قيام الأطراف بالمراعاة الواجبة لمصالح سكان هذه الجزر . ومن شأن هذا أن يضمن حلا سريعا وسلميا وعادلا للمسألة يتششى مع مبادئ ومقررات حركة بلدان عدم الانحياز بشأن هذا الموضوع ، ومع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) ، ٢٠٦٥ (د-٢٠) ، ٢١٦٠ (د-٢٨) ، ٢١٩٠ (د-٢١) ، ٢٢٧٩ و ٢٢٨٠ .

١٥٧- وأقر المؤتمر بأن جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية جزء لا يتجزأ من منطقة أمريكا اللاتينية ، ووفقا لذلك أعرب عن ارتياحه للتضامن والتأييد الحاسم المقدمين من البلدان الأمريكية اللاتينية وغيرها من بلدان عدم الانحياز لجمهورية الأرجنتين فسي جهودها الرامية الى تسوية النزاع على السيادة ومنع تثبيت الحالة الاستعمارية القائمة في هذه الجزر .

١٥٨- وفي الوقت نفسه ، اعتبر المؤتمر أن الوجود العسكري والبحري الهائل للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في منطقة جزر مالفيناس وأنشطتها فيها مدعاة للقلق الشديد لدى بلدان المنطقة ويؤثران بصورة ضارة على الاستقرار في المنطقة .

١٥٩- وأحاط المؤتمر علما بالجهود التي تقوم بها حكومة غيانا لتعزيز استقلالها وسيادتها . وفيما يتعلق بمطالبة فنزويلا بأكثر من ثلثي اقليم غيانا ، أشار المؤتمر الى أن بروتوكول بورت أوف سبين قد انتهى أجله في حزيران/يونيه ١٩٨٢ . ودعا المؤتمر الى تسوية سلمية .. / ..

وعادة للنزاع وذلك على أساس المبادئ الواردة في الفقرتين ١٣٤ و ١٣٥ من البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري للمكتب المعقود في هافانا في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، ولا سيما تلك المبادئ المتصلة بعدم جواز التهديد بالقوة أو استعمالها في تسوية المنازعات ، واحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية ، والامتنال التام لاتفاق جنيف لعام ١٩٦٦ .

١٦٠- وكرر المؤتمر الاعراب مرة أخرى عن تأييده القاطع لمطالبة جمهورية بوليفيا المشروعة والمحقة في استرداد منفذ مباشر ومفيد على المحيط الهادئ تكون لها عليه سيادة كاملة . واقتناعا من المؤتمر بأن حل هذه المشكلة يهيم المجتمع الدولي ، أشار إلى أن السلم والأمن الدوليين يدعوان إلى مثل هذا الحل ، وحث جميع الدول على الاعراب عن تضامنها مع هذا الحق غير القابل للتصرف للشعب البوليفي . وأعرب المؤتمر عن أمله في إيجاد حل منصف لهذه المشكلة بتطبيق الإجراءات السلمية المبينة في ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار أهداف حركة بلدان عدم الانحياز .

١٦١- وأعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد تأييدهم للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأها الرئيس الراحل سلفادور أليندي ، وطالبوا بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بشيلي والذي اتخذته في دورتها السابعة والثلاثين . وأكدوا كذلك تأييدهم للتطلعات المشروعة للشعب الشيلي في استرداد حرياته الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية والمسار غير المنحاز الذي رسمه الرئيس أليندي .

١٦٢- وأشار رؤساء الدول والحكومات إلى أن بلدان أمريكا اللاتينية قد قدمت مساهمة هامة في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف انترامية إلى إقامة علاقات دولية اقتصادية أكثر عدلا ، وإلى أنها قدمت مبادرات ذات أهمية في ميدان نزع السلاح والحد من التسلح ، واتخذت أو عززت تدابير موجهة إلى الاستخدام الكامل لمواردها الطبيعية لصالح شعوبها .

١٦٣- ولاحظ رؤساء الدول والحكومات وجود منطقة في أمريكا اللاتينية حرمت فيها الأسلحة النووية بموجب معاهدة ثلاثيولوكو التي وقعت بها اثنتان وعشرون دولة أمريكية لاتينية ، ولكنهم رأوا أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تكون نافذة إلى أن يتم إيجاد الظروف التي تمكن جميع الدول الأمريكية اللاتينية من توقيعها والتصديق عليها ، وجميع الدول النووية من احترامها . وناشدوا الدول التي تتحمل مسؤولية دولية على الأقاليم غير المتمتعة بالسيادة في المنطقة أن تصادق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة ثلاثيولوكو حتى يمكن لهذه الأقاليم أن تستفيد منها .

١٦٤- وفي هذا الصدد ، أحاط المؤتمر علما بالبيانات التي أدلت بها جمهورية الأرجنتين أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بما ذكر عن قيام المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بادخال الأسلحة النووية إلى منطقة جزر الماليناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية .

١٦٥- ورحب رؤساء الدول والحكومات بالزيارة التاريخية التي قام بها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلى أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي حاملا رسالة السلم والتوفيق .

### ثانياً وعشرين - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

١٦٦- كرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على أن الوصول الكامل وغير المقيد إلى التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بشروط غير تمييزية هو حق لكل دولة غير قابل للتصرف . وأكدوا على الحاجة إلى احترام خيارات وقرارات كل دولة في هذا المجال بدون الاضرار أو المساس بالسياسات والمبرمج ذات الصلة المتعلقة بدورة الوقود النووي ، وبالتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

١٦٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن استيائهم للضغوط والتهديدات الموجهة ضد البلدان النامية لمنعها من إنجاز برامجها لتطوير الطاقة النووية . في هذا الصدد ، وتم تكرار الاعراب عن أن عدم الانتشار لا ينبغي أن يكون مبرراً لمنع الدول من ممارسة حقوقها الكاملة في اقتناء وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها ومصالحها وحاجاتها .

١٦٨- مالمثل ، أيدوا عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بعد إجراء التحضير الكافي له وذلك بغية اعتماد مبادئ مقبولة عالمياً للتعاون الدولي في هذا الميدان على أساس منصف وغير تمييزي .

### ثالثاً وعشرين - تسمية المنازعات بالوسائل السلمية

١٦٩- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع القلق أن المنازعات والصراعات فيما بين بلدان عدم الانحياز قد تفاقمت في السنوات الأخيرة وأن بعضها يسبب خسائر بشرية ومادية خطيرة لاقتصادات البلدان المعنية حيث تهدد سبل السلم وتقدم شعوبها وكذلك لتماسك وتضامن حركة بلدان عدم الانحياز . ورأوا أن هذا التطور يبعث على القلق لأن استمراره يمكن أن يؤثر بصورة ضارة على جهود بلدان عدم الانحياز الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين .

١٧٠- وأشار المؤتمر إلى أن مبدأ تسمية المنازعات بالوسائل السلمية لا يزال مبدأ أساسياً في فلسفة التعايش السلمي التي تنادي بها بلدان عدم الانحياز . ولاحظ القلق الذي أعرب عنه رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرات سابقة في هذا الصدد ونظر على وجه الخصوص في ورقات العمل المقدمة من يوغوسلافيا ، وورقة العمل المتعلقة باللجنة المعنية بتسمية الخلافات حول الحدود بالوسائل السلمية بين بلدان عدم الانحياز ، المقدمة من سرى لانكا ، ومشروع القرار المشترك حول تسمية المنازعات بالوسائل السلمية المقدم من بنغلاديش والعراق ويوغوسلافيا وكذلك في عدد من الاقتراحات والمقترحات المقدمة من دول أخرى أعضاء في الحركة . وطلب المؤتمر من مكتب التنسيق في نيويورك أن ينهي تشكييل الفريق العامل المنشأ في الاجتماع الوزاري المعقود في هافانا بغية دراسة جميع المقترحات دراسة متأنية وتقديم تقرير ملائم إلى الاجتماع الوزاري القادم لبلدان عدم الانحياز .

١٧١- وادراكاً من المؤتمر للحاجة الى المحافظة على وحدة بلدان عدم الانحياز والى تعزيز قضية التسمية السلمية للمنازعات فيما بينها ، كرر التأكيد على المبادئ التالية : ينبغي على دول عدم الانحياز بوجه خاص أن تسترشد بصورة مستمرة في علاقاتها المتبادلة بمبادئ الاحترام التام المتبادل لاستقلال وسيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وحرمة الحدود الدولية القائمة على أساس قانوني ، وعدم التدخل ، واحترام حق الشعوب في التنمية الوطنية والاجتماعية الحرة . وينبغي حل جميع المنازعات بالوسائل السلمية وحدها وذلك بما يتفق تماماً مع أغراض ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز ، وكذلك ضمن إطار ومبادئ المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية بدون التدخل وبدون اللجوء الى الضغط أو التهديد بالقوة أو استعمالها . وينبغي حل المنازعات بين الدول المتجاورة بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات المباشرة أو الوساطة أو الساعي الحميدة المقبولة من الأطراف المعنية أو من خلال التقدير الأخرى التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة بدون اللجوء الى الضغط أو التهديد بالقوة أو استعمالها وبدون التدخل أو التداخل الاجنبي .

#### رابعاً وعشرين- عدم التدخل وعدم التداخل

١٧٢- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى المقررات ذات الصلة المتخذة في مؤتمر القمة السادس في هافانا ولا حظوا مع التقدير أن جهود الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز قد توجت باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اعلان عدم جواز التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهو الاعلان الذي تضمنه القرار ١٠٣/٢٦ . وحيث اعتمد هذا الاعلان بوصفه ساهمة تاريخية من حركة عدم الانحياز في مهمة ادخال نظام للعلاقات بين الدول يقوم على الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال . الا أنهم لاحظوا مع القلق ان سياسات التدخل والتدخل والضغط والتهديد بالقوة أو استعمالها لاتزال تتبع ضد بلدان كثيرة غير منحازة وتترتب عليها نتائج خطيرة على السلم والأمن . ودعوا جميع الدول الى التمسك بالاعلان ومراعاة مبادئه في تعاملها مع الدول الأخرى .

### خامسا وعشرين - النظام العالمي الجديد للاعلام والاتصال

١٧٣- ( أ ) أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن احساسهم العميق بالارتياح ازاء التقدم الذي سجلته مختلف الوكالات التي انشئت لتعزيزا للتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز في ميدان الاعلام ووسائل الاتصال الجماهيرى ، وهو تعاون يشكل جزءا لا يتجزأ من عملياتهم الانمائية الوطنية . وأشادوا بوجه خاص بالعمل الذى اضطلع به مجمع وكالات الأنباء ومنظمة اذاعات بلدان عدم الانحياز ، وحثوا هذه الوكالات على أن تنفذ بجدية برامج عملها المعنية من أجل المزيد من تطوير وتنويع ما تقدمه من اسهام بارز في انهاء آثار الاستعمار في قطاع الاعلام ولمواجهة الحملة المتحيّزة لنقل الأنباء ووسائل الاتصال الجماهيرى ضد بلدان عدم الانحياز وحركات التحرير الوطني . ولساعدتها في هذا المسعى حث رؤساء الدول والحكومات على اتخاذ اجراء من أجل ما يلي :

- خفض تعريفات الاتصال ، وبخاصة في اطار الاحتفال بالسنة العالمية للمواصلات ؛
- تعزيز تنمية الهياكل الأساسية للمواصلات عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/٣٦ المعني بالسنة العالمية للمواصلات ( ١٩٨٣ ) ؛
- انشاء أو تدعيم وكالات الأنباء ومنظمات الاذاعات الوطنية ، وتنشيط اتصال وتبادل أكثر تكررا فيما بين ممثلي وسائل الاتصال والحكومات ؛
- الاشتراك بنشاط في المؤتمر الثاني المعني باستراتيجيات أجهزة الاعلام وسياساتها المقرر عقده في هافانا في ١٩٨٤ .

( ب ) قبل رؤساء الدول أو الحكومات النظام الأساسي لمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز باعتباره وثيقة رسمية للمؤتمر .

( ج ) وأعرب المؤتمر عن تقديره لأعمال المجلس الحكومي الدولي في وضع اطار للتعاون في جورج تاون في ايار/مايو ١٩٨١ ، ولاجراءات التعاون العملية التي وضعت في برنامج العمل المعتمد في فاليتا في حزيران/يونيه ١٩٨٢ . وأقروا توصية المجلس الحكومي الدولي بأن يجتمع وزراء الاعلام في مؤتمر عام خلال فترة ستة شهور عقب كل مؤتمر لرؤساء الدول أو الحكومات ، بغية تدعيم وتنمية التعاون المتبادل فيما بين بلدان عدم الانحياز ، تشيا مع أهداف ومبادئ النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال ، ولتقييم أثر التطورات التكنولوجية في هذا الميدان . كما أقروا توصية المجلس الحكومي الدولي بأن يقوم المؤتمر العام لوزراء الاعلام بتحديد المعايير للمجلس الحكومي الدولي الذي سيخدم حتى موعد انعقاد المؤتمر العام الثاني لوزراء الاعلام ، والشرع في تشكيله .

( د ) وطلبوا الى رئيس المجلس الحكومي الدولي أن يواصل المشاورات بغية تحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر العام لوزراء الاعلام .

( هـ ) وأكدوا من جديد أهمية مركز توثيق بلدان عدم الانحياز في كولومبو ، فدعوا جميع أعضاء الحركة الى تقديم كل مساعدة ممكنة لهذا المركز .

( و ) ودعا رؤساء الدول أو الحكومات أعضاء الحركة الى النظر المتأن في آثار الاستفادة من المدار الثابت بالنسبة للأرض وتنظيم الطيف المغناطيسي الالكتروني ، وهما أمران لهما أهمية حيوية للبث الاعلامي في التجارة العالمية والتبادل العالمي ، على السيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية .

( ز ) وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى الاتفاق الذي تم في اليونسكو بشأن الحاجة الى ايجاد توازن جديد وتبادلية أكبر في تدفق المعلومات من البلدان النامية واليهما وكذلك بين هذه البلدان وذلك بتدعيم وتوسيع الهياكل الاساسية لوسائط الاتصال الجماهيري والاعلام في البلدان النامية . وقد أخذوا ذلك في الاعتبار حين قاموا بما يلي :

— دعوا أعضاء الحركة الى مواصلة تنسيق جهودهم لتحقيق الأهداف المشتركة في الأمم المتحدة ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمؤتمرات الادارية العالمية للاتصالات اللاسلكية ؛

— دعوا جميع الدول الأعضاء في اليونسكو الى ايجاد الموارد الاضافية التي تطلبها منظومة الأمم المتحدة من أجل اقامة النظام الجديد للاعلام والاتصال ، وبخاصة عن طريق تقديم مساهمتهم الكاملة ، بما يتناسب مع مواردهم ، الى البرنامج الدولي لليونسكو من أجل تنمية المواصلات والى البرامج الدولية الأخرى لتنمية الهياكل الاساسية للمواصلات .

#### سادس وعشرين - الأمم المتحدة

١٧٤- أكد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية الأمم المتحدة بوصفها أنسب محفل دولي لاجاد حلول لقضايا عالمية كبرى مثل تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، وإعمال النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والقضاء على الاستعمار والعنصرية ، وتعزيز حقوق الانسان . وأحاط المؤتمر علماً مع الارتياح بالزيادة في عضوية الأمم المتحدة نتيجة لانضمام بليز ، وزمبابوي ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، ومنتيجوا وبربودا ، وسانت لوسيا وفانواتو ، وهم أعضاء جدد ينتمون الى العالم النامي وعالم عدم الانحياز . واعتبر المؤتمر هذا الانضمام خطوة في اتجاه الشمولية العالمية للمنظمة .

١٧٥- وأعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد الحاجة الى اتخاذ اجراء مستمر تأييداً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأشاروا الى النداء الوارد في اعلان هافانا الختامي والموجه الى أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، ولاحظوا مع القلق أن المجلس ما زال يمنع من القيام بالتزاماته فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين . وأعربوا عن قلقهم ازاء المحاولات المنهجية لتجاوز قرارات الأمم المتحدة وتجاهلها ، وازاء عجز المنظمة عن معالجة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين . ان دور الأمم المتحدة وفعاليتها في صون السلم والأمن الدوليين ، وفي تسوية المنازعات والأزمات الدولية بالوسائل السلمية ،

وفي توطيد التعاون الدولي على أساس المساواة السيادية لجميع الأمم ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين احترام حقوق الانسان ، هما أمران لا غنى عنهما في عالم اليوم . وأعربوا عن توقعهم بأن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته الأساسية من أجل صون السلم والأمن الدوليين عن طريق التنفيذ الفوري والفعال لأحكام الأمن الجماعي الواردة بالميثاق . وأشادوا بالآراء والمقترحات الملموسة الواردة في تقرير الأمين العام الى الدورة السابعة والثلاثين لكي تنظر فيها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وبخاصة الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، بغية اتخاذ نهج جديدة أكثر فعالية في إطار الميثاق لمنع المنازعات وحلها . ودعوا الى تدعيم دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين .

١٧٦- وأكد المؤتمر كذلك ضرورة تعزيز فعالية عمل اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة . وفي هذا الصدد ، أعرب عن تأييده للجهود المبذولة بغية احراز تقدم ملموس في تعزيز دور الأمم المتحدة وجعلها أكثر تمثيلا لمصالح وأمانني الغالبية العظمى للبلدان الأعضاء في تلك المنظمة .

١٧٧- وحث المؤتمر جميع الدول الأعضاء بحركة بلدان عدم الانحياز على تكثيف جهودها لكي تعقد الأمم المتحدة ، وتعتمد على الفور ، مشروع اتفاقية حظر تجنيد المرتزقة وتمويلهم واستخدامهم وتدريبتهم ومنح تسهيلات العبور لهم ، وهو مشروع تنظر فيه حاليا الجمعية العامة للأمم المتحدة .

١٧٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح الدور المتنامي لبلدان عدم الانحياز في الأمم المتحدة ، وأكدوا الحاجة الى مواصلة تعزيز مقاصد الميثاق ومبادئه واسباغ الفعالية على أعمال الجمعية العامة ومجلس الأمن .

١٧٩- وأشاروا الى المبادرات الايجابية للحركة ، مثل عقد دورات استثنائية طارئة للجمعية العامة ، والحاجة الى مواصلة الاستعانة بالآليات التي يقضي بها ميثاق الأمم المتحدة عندما تتطلب الحالة ذلك ، وأحاطوا علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في الأعوام الأخيرة في زيادة تمثيل بلدان عدم الانحياز في الهيئات الأساسية للأمم المتحدة ، وبخاصة في مجلس الأمن ، وأكدوا استصواب الحفاظ على هذا التمثيل وتدعيمه مستقبلا .

#### سابعاً وعشرين - النتائج والتوصيات

١٨٠- جدد المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز التزامه بمبادئ حركتهم وأهدافها .

١٨١- ان عدم الانحياز يمثل قوة دينامية كبرى في التاريخ المعاصر . ويخدم بوصفه عنصراً حافزاً في الجهود المبذولة لتحويل هيكل العلاقات الدولية من هيكل الخضوع الامبريالي والسيطرة والاستغلال الاستعماريين الى نظام عالمي منصف يقوم على الاستقلال والمساواة والعدل والتعاون والتنمية . بيد أن المواقف والسياسات الامبريالية والاستعمارية

ما زالت مستمرة في أجزاء من العالم وبلدان عدم الانحياز مصممة على معارضتها ومقاومتها والقضاء عليها .

١٨٢- ان الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ، والفصل العنصري وجميع أشكال التدخل أو التداخل أو العدوان أو الاحتلال الأجنبي أو السيطرة أو الهيمنة الأجنبية ، والبعد الكلي عن تكتلات وتحالفات القوى ومواجهاتها ، تظل تشكل العناصر الأساسية في سياسة عدم الانحياز . وتجدد بلدان عدم الانحياز تعهداتها بالعمل دون كلل على ازالة هذه السياسات في العلاقات بين الدول وبناء نمط جديد للعلاقات الدولية يتم فيها التأمين الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية والاستعمارية في تقرير المصير والاستقلال والحق في المساواة بين الدول كبيرة كانت أم صغيرة .

١٨٣- ان روح الحركة ذاتها يتطلب البعد عن تكتلات القوى المنحازة ضد بعضها البعض ، والتشجيع على حل هذه التكتلات ، ورفض النظريات الضيقة والبالية للردع وتوازن القوى ومجالات النفوذ ، وهي النظريات التي تشير التوترات والاستقطاب والانقسام والنزاع فيما بين الأمم . وتستطيع الحركة بالتزامها الصارم بمبادئها وأهدافها ، أن تسهم مساهمة بناءة في حل القضايا الدولية البارزة على أساس مبادئ التعايش السلمي والتعاون المنصف فيما بين الأمم .

١٨٤- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالوحي والاهتمام المتزايدين بحركة عدم الانحياز فيما بين الشعوب والأحزاب والمنظمات بالبلدان غير الأعضاء في الحركة . وحشوا على تعزيز هذا الاتجاه والتشجيع على الأخذ بمبادئ حركة عدم الانحياز ومقاصدها .

١٨٥- وتكرر الحركة تأكيد تأييدها لشعوب فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا الباسلة ولجميع ضحايا السياسات والأعمال العدوانية لاسرائيل وجنوب افريقيا . وهي تدين جميع أشكال العنصرية بما في ذلك الصهيونية والفصل العنصري وسياسات البلدان التي تؤيدها .

١٨٦- وقد رحب رؤساء الدول والحكومات بالمبادرة التي قامت بها بنما وفرنسا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك سعيا ليجاد حلول سياسية للمنازعات في امريكا الوسطى عن طريق التفاوض .

١٨٧- وترفض حركة عدم الانحياز أن تكون نزعة التفوق وما يصاحبها من شك وخوف أساسا للعلاقات الدولية . ويعتبر سباق التسلح وخاصة جانبه النووي نتيجة مباشرة للمواجهة بين الدول الكبرى . ويؤدي هذا بدوره الى محاولات جديدة لتعزيز التجمعات الاستراتيجية والتكتلات والأحلاف العسكرية ومحاولات تأمين وتعزيز القواعد والمرافق العسكرية وغيرها من الترتيبات المتشابكة المقصورة في اطار المنازعات بين الدول الكبرى في مختلف مناطق العالم والتي تؤدي فقط الى تفاقم حالة عدم الأمن في المحيط الدولي . ومن جهة



أخرى ، فان الشعوب في جميع أنحاء العالم تنشدد التوافق والسلم والتعاون السلمي وقبل كل شيء ابعاد شبح الفناء النووي الذي خيم على البشرية لأمد طويل . وان الخطر الأكبر الذي يواجه البشرية اليوم يتمثل في تهديد بقائها نفسه . ولذلك يجب أن تنصهر الدول الكبرى عن السعي من أجل القوة والسيطرة والتفوق وأن تنتهج سياسة التعايش السلمي . ويجب أن تستأنف عملية المفاوضات في جدية وإخلاص من أجل تسوية مشاكلها المشتركة . ويؤكد رؤساء الدول والحكومات أنه يجب ألا يكون الاتفاق بين الدول الكبرى على حساب أعضاء حركة عدم الانحياز .

١٨٨ - وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تصميمهم على تعزيز وحدة وتماسك الحركة وزيادة قدرتها على العمل في دعم السلم والتعاون . وأعربوا عن قلقهم إزاء المنازعات بين أعضاء الحركة وازدياد حدتها واستغلالها من جانب القوى الخارجية مما يضر بتضامن الحركة . وحثوا على ضرورة حل الخلافات بين أعضاء الحركة بالوسائل السلمية فقط . وطالبوا ، لصالح التوافق والسلم العالميين ، بأن تحترم الدول الأخرى استقلال الحركة والسلامة الإقليمية لأعضائها وأن تمتنع تماما عن كافة أعمال الضغط والتخويف والتدخل بجميع أشكاله .

١٨٩ - وتؤكد بلدان عدم الانحياز من جديد التزامها الشديد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتسلم تماما بالحاجة الى دعم وتعزيز المنظمة العالمية بغية جعلها أداة فعالة لأداء دورها الرئيسي في حفظ السلم والأمن الدوليين ، وفي تنمية وتعزيز التعاون بين الأمم ، وفي إقامة علاقات اقتصادية متكافئة بين الدول ، وفي تعزيز الحقوق والحريات الأساسية في العالم .

١٩٠ - وفي هذا السياق دعا المؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الى اغتنام الفرصة التي تتيحها الدورة العادية الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة لاجراء تقييم جماعي بهدف ايجاد حلول سريعة وعادلة لبعض مشاكل العالم الرئيسية . كما دعا المؤتمر المجتمع الدولي الى الاحتفال بسنة ١٩٨٥ بوصفها سنة الأمم المتحدة .

١٩١ - ورحب المؤتمر بالنظر ، خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة في مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

١٩٢ - وشمة ضرورة ملحة لسرعة تعزيز اعضاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي وإعلان قيام النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام الدولي الجديد للأمن والاتصال . وقد اتفق رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز على اتخاذ خطوات معينة لتعزيز التعاون في الميادين الاقتصادية والاعلامية والميادين الأخرى بهدف تعزيز استقلالها وكذلك تعزيز مركز البلدان النامية في التفاوض مع البلدان المتقدمة النمو على أساس المساواة والمنافع المتبادلة . واعتمدوا اعلانا بشأن الاعتماد الجماعي . . . / . . .

على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز وحثوا في نفس الوقت المجتمع العالمي ككل على توفير ما يكفي من الموارد المالية وغيرها من الموارد من أجل تحقيق تقدم البلدان النامية .

١٩٣ - وقد دعا رؤساء الدول والحكومات جميع الدول أن تلتزم بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول . ودعوا الى اجراء مفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعّالة وعاجلة من أجل نزع السلاح النووي الذي يحظى بأعلى أولوية في العملية الهادفة الى نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعّالة . وحثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على الموافقة على اتفاقية دولية لحظر استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها في ظل أي ظرف من الظروف .

١٩٤ - وقرر المؤتمر أن يعقد المؤتمر القادم لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في لواندا بجمهورية أنغولا الشعبية في عام ١٩٨٥ .

١٩٥ - وأشار رؤساء الدول والحكومات الى أن المؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في ١٩٧٩ قد قبل دعوة العراق لاستضافة مؤتمر القمة السابع . وأحاط رؤساء الدول والحكومات علما بالاستعدادات الضخمة التي قامت بها العراق لعقد مؤتمر القمة وأعربوا عن سرورهم بايماة العراق البناءة من أجل الحفاظ على وحدة الحركة بارجاء دعوتها الى مؤتمر القمة الثامن . وأحاطوا علما بأن الأغلبية الساحقة من البلدان الأعضاء قد أعربت عن رأيها المحبذ لاختيار العراق كمكان لانعقاد مؤتمر القمة الثامن . وقد أعلنت العراق ، مراعاة لمصالح الحركة ولأن الظروف التي جعلت من المستصوب نقل مكان انعقاد مؤتمر القمة السابع ما زالت قائمة ، عن قرارها بالموافقة على أن يتم اتخاذ القرار النهائي في اجتماع وزاري يعقد في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٥ . وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن ارتياحهم العميق لهذه النتيجة التي تم الاتفاق عليها .

بيان من الرئيس عن النزاع الايراني - العراقي

انطلاقاً من البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول والحكومات المجتمعين فسي نيسود لهي لحضور مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز أود أن أدلي بالبيان التالي :

" اننا نعرب عن أسفنا العميق للنزاع الايراني - العراقي الذي بدأ منذ ثلاثين شهراً والذي سبب للبلدين وشعبيهما خسائر باهظة في الأرواح وتدميراً للممتلكات .

ان ايران والعراق كلاهما عضو بحركة عدم الانحياز التي تتضمن مبادئها وجوب حل كل الخلافات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية .

واننا على اقتناع بأن انتهاء النزاع الايراني - العراقي سيساهم في تعزيز وحدة الحركة وتضامنها .

ولذلك فاننا نناشد ايران والعراق انتهاء الحرب فوراً . وثمة رغبة عالمية في أن القتال يجب أن يتوقف على الفور وأن يتوصل الجانبان الى سلم مشرف وعادل ودائم عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية ."

وقد تقدم العديد من رؤساء الدول والحكومات باقتراحات ومقترحات ، وتشمل رأى الأغلبية الساحقة في أنه يتعين على حركة عدم الانحياز بذل كل جهد ممكن للتوصل الى نهاية سريعة وسلمية لهذا النزاع المأساوي . وهذا الأمر يشغل تفكيرى كثيراً . وسأقوم ، بوصفي رئيساً ، بمواصلة المشاورات واتخاذ كل التدابير الممكنة والملائمة لتحقيق هذا الهدف .

## قرار بشأن تشكيل مكتب التنسيق

١ - قرر المؤتمر أن يضم مكتب التنسيق ما يلي :

### افريقيا ( ٣٦ )

اثيوبيا - أنغولا - أوغندا - بنين - بروندي - توغو - تونس - الجزائر - الجماهيرية العربية الليبية - جمهورية افريقيا الوسطى - جمهورية تنزانيا المتحدة - جمهورية الكاميرون المتحدة - الرأس الأخضر - زائير - زامبيا - زيمبابوي - السنغال - سوازيلند - السودان - سيراليون - سيشيل - الصومال - غانا - غينيا - غينيا الاستوائية - فولتا - العليا - الكونغو - كينيا - مالي - مدغشقر - مصر - المغرب - المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية - موريتانيا - موزامبيق - نيجيريا .

### آسيا ( ٢٣ )

الأردن - أفغانستان (جمهورية - الديمقراطية) - اندونيسيا - ايسران - باكستان - البحرين - بنغلاديش - بوتان - الجمهورية العربية السورية - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - سرى لانكا - سنغافورة - العراق - عمان - فييت نام - الكويت - ماليزيا - منظمة التحرير الفلسطينية - نيبال - الهند \* - اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) - اليمن الديمقراطية الشعبية .

### امريكا اللاتينية ( ١٢ )

اكوادور - بليز - بنما - بوليفيا - بيرو - ترينيداد وتوباغو - جامايكا - سورينام - غرينادا - غيانا - كوبا\*\* - نيكاراغوا .

### اوروپا ( ٣ )

قبرص - مالطة - يوغوسلافيا .

٢ - وستستمر ولاية المكتب على النحو المبين في الفقرة ١ من الفرع الأول من المقرر المتعلق بتشكيل ولاية مكتب التنسيق والذي اعتمد في مؤتمر القمة الخامس المعقود في

\* رئيس مؤتمر القمة السابع .

\*\* الرئيس السابق .

كولومبو في عام ١٩٧٦ وفي المقرر المتعلق بطرق تعزيز الوحدة والتضامن والتعاون بين بلدان عدم الانحياز والوارد في المرفق الأول من الاعلان الختامي الذي اعتمدته مؤتمر القمة السادس المعقود في هافانا في عام ١٩٧٩ .

٣ - تكون كل اجتماعات مكتب التنسيق مفتوحة العضوية .

ثانياً - رسالة نيودلهي

١ - يتزايد الاضطراب وعدم الامان في عالمنا . ولا تزال العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بعدم المساواة والسيطرة والاستغلال . وتتجلى خطورة الحالة في تكثيف سباق التسلح . وفي مقاومة الاقوياء لمبادرات التغيير لصالح الضعفاء ، وفي انغماس الدول الكبرى في المنازعات الاقليمية ، وفي التهديد بوقوع كارثة نووية تجتاح العالم بأسره .

٢ - والقضايا الاساسية في عصرنا هي السلم والتعايش السلمي والاستقلال ونزع السلاح والتنمية . لكن لا بد ان يكون السلم قائما على العدالة والمساواة لان عدم المساواة والاستغلال اللذين أوجدهما الاستعمار والامبريالية لا يزالان يمثلان أهم اسباب التوتر والنزاع والعنف في العالم .

٣ - ونحن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز نناشد الدول الكبرى ان توقف سباق التسلح الذي يستنفد ، بمعدل دائم التزايد ، الموارد المادية النادرة لكوكبنا ، ويقوض التوازن الايكولوجي ويهدد الكثير من أرفع المواهب العلمية للانسان في مساع عقيمة ومدمرة . والمفروض أن تستغل هذه المواهب لاعادة تنشيط الاقتصاد العالمي واعادة هيكلته . كما ينبغي ان توجه الموارد التي توفرها اجراءات نزع السلاح نحو تعزيز التنمية في البلدان النامية .

٤ - ان بلدان عدم الانحياز ، وهي تتكلم باسم غالبية المجتمع العالمي ، تريد وفقا فوربها للانساق نحو الصراع النووي الذي لا يهدد رفاه الانسانية في عصرنا الحالي فحسب بل يهدد رفاه الاجيال المقبلة أيضا . ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية ان تصفي لهذا الصوت الصادر عن شعوب العالم . ان جميع الدلائل تظهر ان سنة ١٩٨٣ قد تكون حاسمة في نزع السلاح النووي . ونحن نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لمنع وقوع حرب نووية . وعليها ان توافق على اتفاقية دولية تحظر استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها تحت اية ظروف وان تكف عن المزيد من انتاج الاسلحة النووية ووزعها . ومن اللازم ايضا ان تراعي هذه الدول الاتفاقات الموجودة للحد من الاسلحة وان تسعى في الوقت نفسه للتفاوض حول برامج اكتر اتساعا وفعالية تؤدي الى نزع السلاح العام الكامل ، خصوصا نزع السلاح النووي ، في ظل اشراف دولي .

٥ - ان الازمة الاقتصادية العالمية ، التي نشأت في بعض الدول الصناعية الرئيسية ، أصبحت الآن ، وبحق ، تشمل العالم بأسره في طابعها ونطاقها . وأدت هذه الازمة في البلدان المتقدمة النمو الى ركود اقتصادي وارتفاع في البطالة ، وكان رد فعل هذه البلدان هو انتهاج سياسات حمائية وسياسات انطوائية أخرى . اما في البلدان النامية التي لها اقتصادات ضعيفة بصفة خاصة فقد أدت هذه الازمة الى عجز هائل في ميزان المدفوعات ، وتفاقم أعباء الديون ، وتدهور معدلات التبادل التجاري بسبب الهبوط الحاد في أسعار سلعها الاساسية والارتفاع الحاد في أسعار المنتجات الصناعية التي يتعين عليها ان تستورد ها . كل ذلك جر كثيرا من تلك البلدان الى حافة الكارثة .

٦ - ولم يحدث من قبل أن ارتبط المصير الاقتصادي للدول المتقدمة النمو والدول النامية هذا الارتباط الوثيق . ومع ذلك فان كثيرا من الدول الغنية في العالم تتجه وسط هذه الازمة

المشتركة نحو الثنائية الفاجعة للعشرينيات والثلاثينيات بدلا من ان تتجه الى تعدد الاطراف المستنير . وهي لا تزال ترفض الاعتراف بأن الانتعاش الاقتصادي للشمال هو ببساطة امر غدير ممكن بدون البقاء الاقتصادي للجنوب . وأية حلول لهذه المشاكل لا بد بالضرورة ان تكون عالمية .

٧ - ولقد أوضحت الازمة الحالية قصور النظام الاقتصادي الدولي الموجود عن معالجة مشاكل التنمية . ولذلك فمن الضروري أن تعاد هيكلة هذا النظام تماما عن طريق عملية تفاوض عالمية . ولا بد الآن من التغلب على جميع الصعوبات بحيث تبدأ هذه المفاوضات دون ابطاء . وبلدان عدم الانحياز ملتزمة بالكفاح من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد المبني على العدالة والمساواة .

٨ - وتمشيا مع ذلك ، لا بد من اتخاذ تدابير فورية للبدء في عملية انعاش الاقتصاد العالمي واعادته مرة أخرى الى مسار النمو المستقر . ولا بد أن يكون تنشيط عملية النمو وحفزها في البلدان النامية هدفا رئيسيا لهذا المسعى . فثمة مجالات عديدة تحتاج الى تدابير فورية . ولا بد من التركيز بصورة خاصة على تمكين البلدان النامية ، لا سيما أقل البلدان نمواً ، من حل مشاكل ميزان مدفوعاتها الحادة دون تعويق عملية التنمية فيها . وفي الوقت نفسه يجب ان نكفل لها اشباع حاجاتها الاساسية من أغذية وطاقة ، وتعزيز وصولها للأسواق وضمان اسعار عادلة للسلع الاساسية . ولا بد من عكس الاتجاهات الحمائية واتخاذ تدابير فورية لازالة الحواجز التجارية . ومن الضروري أن يوضع حد للتبادل غير المتكافئ بين البلدان المتقدمة النامية والبلدان النامية . فضلا عن ذلك فان كثيرا من البلدان النامية في حالة مفاجعة بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزامات ديونها . ولا بد من التطرق لهذه المشكلة الخطيرة على وجه السرعة .

٩ - اننا نقترح ان يعقد على الفور مؤتمر دولي يكون الاشتراك فيه على نطاق عالمي ويعني بتوفير النقود والتمويل لأغراض التنمية ، ونقترح أيضا إعادة هيكلة شاملة للنظام الدولي النقدي والمالي .

١٠ - اننا نشعر بقلق عميق ازاء التوترات والمواجهات بين الدول الكبرى وآثارها المزعجسة بالنسبة لبلدان عدم الانحياز . كما اننا عازمون على مقاومة الضغوط الاقتصادية والسياسية التي قد تمارسها أية دولة كبرى ضد الدول الصغيرة والضعيفة .

١١ - وثمة قضايا سياسية عاجلة ، منها الحاجة الملحة الى ان يعاد الى الشعب الفلسطيني الباسل ، الذي يناضل نضالا بطوليا ضد القوات الاسرائيلية ، حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولة ذات سيادة خاصة به وفقا لقرارات الامم المتحدة ؛ ومنها انسحاب اسرائيل من القدس وفلسطين المحتلة والاراضي العربية ومن لبنان ؛ ومنها استقلال ناميبيا الذي يجب ان يتحقق بالتنفيذ السريع لقرار مجلس الامن ٤٣٥ ؛ ومنها الحاجة الى اقرار السلم في امريكا الوسطى عن طريق المفاوضات السياسية بين الاطراف المعنية ، وكذلك مشاكل جنوب شرقي آسيا ، وجنوب غربي آسيا ، والمحيط الهندي ، ومنطقة البحر المتوسط وغيرها من مناطق العالم ، وهذه القضايا تدعو الى بذل جهد مخلص من جانب جميع البلدان لحلها وفقا لمبادئ السلم والعدالة والاستقلال والمساواة . ولا تقل عن ذلك الحاحا مسؤوليتنا المشتركة جميعا في أن نكفل لآخوتنا



البشر في كل مكان حياة كريمة شريفة . لقد ارتكبت أخطاء كثيرة في حق القارة الأفريقية وشعبها الذي عانى طويلا . وشعب جنوب أفريقيا يناضل ببسالة ضد نظام العنصرية والفصل العنصري القائم على البغض والقمع . واننا نؤكد من جديد تضامنا مع الشعب الأفريقي وقضيته النبيلة . وهناك بعض الدول الكبرى القادرة على المساعدة في تحقيق هذا الهدف بطريقة أسرع ويقدر أقل من المعاناة بصفة عامة ، وهو ما نرجوه . ونحن نحثها بالحاح على ان تفعل ذلك .

١٢ - واننا من جانبنا ، ملتزمون بأن نتابع بالحاح هذه القضايا وغيرها من القضايا الحرجة ، في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وحث رؤساء دول وحكومات بلدان العالم كافة أن تنضم إلينا في هذا . كما اننا على اهبة الاستعداد للتعاون معهم في إيجاد حلول منصفة وسليمة وسريعة وعادلة لتلك المشاكل ، فمسيرنا واحد .

١٣ - ان الازمة التي تواجهها حضارتنا اليوم لم يسبق لها مثيل على مر التاريخ . والمهام العظيمة تتطلب قرارات حكيمة . لذلك نناشد الدول الكبرى ان تنبذ الشكوك وان تشرع فسي مقاضات مخلصه تستشرق المستقبل بروح من حسن النية المتبادلة للتوصل الى اتفاق حول مختلف تدابير نزع السلاح والاهتداء الى مخرج من الازمة الاقتصادية المتفاقمة التي تتهددنا جميعا . ان اعضاء حركة عدم الانحياز على استعداد لأن يقوموا ، متحدين ، ببذل كل ما في وسعهم للمساعدة في هذه العملية . ان الأرض أرضنا جميعا ، فلننعم بها في كنف السلم والأخوة الصادقة ، القائمة على الكرامة والمساواة لبني الانسان .

ثالثاً - اعلان اقتصادى

فهرس

الفقــــــــــــــــرات

أولا	- مقدمة	.....	١	١٠-
ثانيا	- الحالة الاقتصادية في العالم	.....	١١	٢٢-
ثالثا	- مفاوضات اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد	.....	٢٣	٣٤-
ألف	- التقييم	.....	٢٣	٢٦-
باء *	- الاستراتيجيات المتعلقة بالمفاوضات الاقتصادية الدولية المقبلة	.....	٢٧	٣٤-
رابعا	- المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية	.....	٣٥	٣٩-
خامسا	- برنامج التدابير الفورية في المجالات ذات الاهمية الحاسمة للبلدان النامية	.....	٤٠	٤٢-
ألف	- القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد			
	المساعدة الانمائية الرسمية			
	المديونية			
	صندوق النقد الدولي			
	البنك الدولي			
باء *	- التجارة والمواد الخام			
	امكانية الوصول الى الاسواق			
	سياسات التكيف			
	السلع الاساسية			
جيم	- الطاقة			
دال	- الاغذية والزراعة			
ها *	- المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل لأغراض التنمية			
سادسا	- الشروط	.....	٤٣	٤٩-
				٠٠/٠٠

الفهرس ( تابع )

الفقــــــــــــــــرات

٥٢- ٥٠	.....	الاستراتيجية الانمائية الدولية	سابعاً
٥٣	.....	ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية	ثامناً
٥٧- ٥٤	.....	الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية	تاسعاً
٧٤- ٥٨	.....	القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد	عاشراً
٨٣- ٧٥	.....	التجارة	حادى عشر
٨٩- ٨٤	.....	المواد الخام	ثاني عشر
٩٥- ٩٠	.....	الاغذية والزراعة	ثالث عشر
١٠٢- ٩٦	.....	الطاقة	رابع عشر
١٠٨-١٠٣	.....	العلم والتكنولوجيا	خامس عشر
١١٣-١٠٩	.....	التصنيع	سادس عشر
١١٤	.....	الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة من اجل التنمية وأزمة موارد المنظومة	سابع عشر
١١٦-١١٥	.....	السيادة على الموارد الطبيعية	ثامن عشر
١٢١-١١٧	.....	قانون البحار	تاسع عشر
١٢٣-١٢٢	.....	المنطقة القطبية الجنوبية	عشرين
١٢٨-١٢٤	.....	الشركات عبر الوطنية	حاديا وعشرين
١٢٩	.....	الاسكان	ثانيا وعشرين
١٣١-١٣٠	.....	تنمية الموارد البشرية	ثالثا وعشرين
١٣٤-١٣٢	.....	دور المرأة في عملية التنمية	رابعا وعشرين
١٣٥	.....	التصحر وتقدم المعونة لضحايا الجفاف	خامسا وعشرين
١٣٧-١٣٦	.....	البلدان المعرضة للكوارث	سادسا وعشرين
١٤٠-١٣٨	.....	حالة اللاجئين والاشخاص المشردين ، في افريقيا	سابعاً وعشرين
٠٠/٠٠			

الفهرس ( تابع )

الفقــــــــــــــــرات

١٤٢-١٤١	.....	ثامنا وعشرين - البيئة
١٤٤-١٤٣	.....	تاسعا وعشرين - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
١٤٥	.....	ثلاثين - الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي
١٤٦	.....	واحدًا وثلاثين - عقد النقل والمواصلات في افريقيا
١٤٧	.....	ثانيا وثلاثين - أقل البلدان نموا
١٤٩-١٤٨	.....	ثالثا وثلاثين - البلدان غير الساحلية
١٥٣-١٥٠	.....	رابعا وثلاثين - البلدان النامية الجزرية
١٥٤	.....	خامسا وثلاثين - أشد البلدان تأثرا
١٧٨-١٥٥	.....	سادسا وثلاثين - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
		ألف - نظرة عامة
		باء - برامج العمل من اجل التعاون فيما بين البلدان النامية .....
		١ ' برنامج العمل من اجل التعاون الاقتصادي ( بلدان عدم الانحياز)
		٢ ' برنامج عمل كراكاس ( مجموعة ال٧٧ )
		جيم - التوفيق والتنسيق بين برنامجي العمل
		دال - اتجاهات المستقبل
١٨٠-١٧٩	.....	سابعا وثلاثين - خاتمة

## أولا - مقدمة

١ - استعرض رؤساء الدول أو الحكومات الحالة الاقتصادية المتدهورة في العالم منذ مؤتمر القمة السادس . وبرزت أزمة العلاقات الاقتصادية الدولية والفجوة المتزايدة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بوصفهما أخطر المشاكل واحد مصادره عدم الاستقرار التي تهدد السلم والأمن العالميين . ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية ، حدث تدفق هائل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان النامية قبلت أسعار السلع بقيمتها الحقيقية أدنى مستوى لها في الخمسين سنة الأخيرة . كما يحد بصورة متزايدة من وصول منتجاتهم المصنوعة إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو . وظهرت إيرادات البلدان النامية تدفقا هائلا ينسدر بالسوء ، بينما ارتفعت نسب الفائدة على القروض الأجنبية ارتفاعا هائلا . وانخفضت الديون المتوسطة الأجل والطويلة الأجل المقدمة إلى البلدان النامية . وبلغ العجز في موازين مدفوعات هذه البلدان وأعباء ديونها مستويات هائلة . والتدابير التي يجري التفكير في اتخاذها والمقترحة حاليا لا تكفي على الإطلاق لمعالجة هذه المشاكل .

٢ - وكرر وأكد أن الأزمة الاقتصادية الدولية ليست مجرد ظاهرة دورية بل هي أحد أعراض سوء تكيف هيكلية يتميز ، في جملة أمور ، بأوجه اختلال وعدم مساواة متزايدة مما يضر بالفرص الانمائية للبلدان النامية .

٣ - وفي ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي غير العادل وترسخ وسائل النفوذ في أيدي قلة من البلدان المتقدمة النمو ، وكثيرا ما تستخدم بشكل يضر بمصالح البلدان النامية . ولا تزال البلدان المتقدمة النمو تعتمد سياسات وممارسات تراجعية تتعارض وأهداف وغايات النظام الاقتصادي الدولي الجديد والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . ولا يمكن أن يكون هناك أمل في أي شيء سوى انتعاش قصير الأجل للاقتصاد العالمي على أحسن الفروض ، كما لا يمكن أن يكون هناك نظام منصف وقابل للبقاء للتعاون الاقتصادي الدولي بدون تغيير جوهري أساسي في النهج والسياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الطابع التراكمي للوضع الدولي - فهناك ترابط متزايد بين المشاكل ، وتشابك بين حلولها ، واعتماد متبادل متزايد فيما بين الدول - بوصفه الأساس المنطقي والدافع للحوار والتعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وتواجه البلدان النامية آفاقا قاتمة للغاية . وقالوا أنه بوجه خاص فإن حالة أقل البلدان نموا ميؤوس منها وفرصها الانمائية أشد كآبة . وأشاروا إلى أن البلدان المتقدمة النمو تواجه أيضا مشكلة بلوغ الطاقة الانتاجية غير المستخدمة مستويات قياسية وكذلك بطالة متزايدة . وأشاروا إلى أنه بالإضافة إلى ضرورة تحقيق قدر أكبر من الانصاف في مجال العلاقات الدولية فإن هناك أسبابا تحتم تنظيم التكافل على أساس المساواة والعدل والمصالح والمنافع المتبادلة . وذكرنا أنه بينما تفضل بعض البلدان المتقدمة النمو تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ، فإن هناك بلدان أخرى تقاومه ،

بل ان عددا قليلا من البلدان القوية اقتصاديا يعوق التقدم نحو اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . وأكدوا ان البلدان المتقدمة النمو لم تعد تستطيع ككل ان تتجنب بأية ذريعة تحمل نصيبها من المسؤولية عن التعاون الاقتصادي الدولي ، كما لا يمكنها ان تتجاهل طبيعة الرخاء العالمي غير القابلة اساسا للتجزئة . وقرر رؤساء الدول والحكومات العمل في تساق من أجل التأثير على سير التعاون الاقتصادي الدولي بشكل حاسم وفي الاتجاه الصحيح مع التركيز على النقاط الجوهرية بغية معالجة المشاكل الهيكلية والطلحة التي تواجه الاقتصاد العالمي وبغية تعزيز اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٥ - وأكد رؤساء الدول والحكومات انه يتعين على جميع الدول ان تلتزم فعلا بالتقدم السلمي على مستوى العالم . وأشاروا الى أن التقدم المحرز في البلدان النامية سيساعد على تنشيط الاقتصادات الراكدة في البلدان المتقدمة النمو ، وأن من شأن ادخال تحسين على اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ان يتيح للبلدان النامية فرصا انمائية أفضل ، وأنه في عالم يقوم على الاعتماد المتبادل بصورة متزايدة ، فان المستقبل الاقتصادي والاستقرار السياسي لهاتين المجموعتين من البلدان يتشابكان اكثر فأكثر .

٦ - وأكدوا ان السلم والتنمية مترابطان ، وأنه لا يمكن ضمان سلم دائم للمجتمع الدولي طالما ان الفوارق الاقتصادية تزداد بين الدول . وان التنمية العالمية المستقرة والنظام العالمي القابل للبقاء يتطلبان وقف سباق التسلح واتباعه بتدابير عاجلة لنزع السلاح تطلق الموارد التي تحتاج اليها التنمية بشدة . وان كلا من التنمية والتقدم بشكل منهجي لا يمكن ان يتحقق الا في جو يسوده السلم والوثام والتعاون ، وأن الحرية السياسية والتقدم الاقتصادي امران لا ينفصلان .

٧ - وأكدوا ان بلدان عدم الانحياز ملتزمة بالتشجيع على اجراء عملية اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بصورة اساسية عن طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وذكر رؤساء الدول والحكومات أنهم يعتبرون ان الجهود التي يبذلونها في هذا الاتجاه جزء لا يتجزأ من كفاح شعوبهم العام من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي . وأكدوا في هذا الصدد ان الامبريالية ، والاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والتوسعية ، والفصل العنصري ، والعنصرية ، والصهيونية ، والاستغلال ، وسياسة القوة ، وجميع اشكال أو مظاهر الاحتلال الاجنبي ، والسيطرة ، والهيمنة ، قد أدت في الماضي الى الشرور التي لا تزال آثارها تسبب المعاناة لبلدان نامية كثيرة وتعوق الآن كفاحها الحالي من اجل التنمية . وهم يرون ان هذه العوامل تشكل في الواقع عقبات رئيسية في وجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان ، وتهديد السلم العالمي وأمنه . واعربوا عن اقتناعهم بأن ازالة هذه العوامل شرط مسبق لتحقيق تنمية اقتصاداتهم ولتحقيق تعاون اقتصادي دولي فعال . وأكدوا ان النظام الدولي القائم ، الذي يتعارض والمصالح الاساسية للبلدان النامية ، هو الى حد بعيد نظام غير عادل ولا يتفق مع التنمية المعجلة لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، وحذروا من ان عدم اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على المساواة والعدل ستؤدي الى نتائج اقتصادية وسياسية تضر بالجميع ضررا شديدا .

٨ - وأكدوا ان حركة بلدان عدم الانحياز تقوم وستظل تقوم بدور هام في الكفاح من اجل الاستقلال السياسي والاقتصادي لجميع البلدان النامية وشعوبها ، ومن اجل تحقيق السيادة والسيطرة بصورة كاملة ودائمة على الموارد الطبيعية والانشطة الاقتصادية بجميع انواعها ؛ ومن اجل التشجيع على اجراء عملية اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بصورة أساسية عن طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٩ - وأشاروا الى ان بلدان عدم الانحياز تقوم بدور محوري وحقار في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، فقد عقد الاونكتاد الاول في عام ١٩٦٤ في اعقاب اعلان بلغراد لعام ١٩٦١ ، كما اعتمد في قمة القاهرة في عام ١٩٦٤ برنامج للسلم والتعاون الدولي ، وأعطيت دفعة جديدة لمفهوم الاعتماد على الذات في قمة لوساكا عام ١٩٧٠ ، ونادت قمة الجزائر في عام ١٩٧٣ باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وبعد ذلك اعتمد الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ . واتخذت في قمة كولومبو في عام ١٩٧٦ مبادرات هامة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . ودعت قمة هافانا في عام ١٩٧٩ الى بدء مفاوضات عالمية ، واعتمدت مبادئ توجيهية للسياسة الرامية الى تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية .

١٠ - وأكد رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز عزمهم في هذا الوقت الذي يشهد أزمة خطيرة في التعاون الاقتصادي الدولي ، على مواصلة العمل من اجل تعزيز وتشجيع التعاون الدولي . وقالوا أنهم يعلقون أهمية خاصة على تعزيز التعاون بصورة كبيرة فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية \* بوصفه جزءا أساسيا من النظام الاقتصادي الدولي الجديد واداة لإقامته . وقرر رؤساء الدول أو الحكومات ان يظلوا مهتمين بشكل فردي وجماعي بجميع هذه المهام الهامة .

#### ثانيا - الحالة الاقتصادية في العالم

١١ - وأكد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ان اوجه الاختلال وعدم المساواة التي ينطوي عليها هيكل النظام الاقتصادي العالمي الحالي ، التي تشكل سببا هاما من اسباب الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة وبوجه خاص تلك التي تواجه البلدان النامية ، تبعث على بالغ القلق ، فقد ازدادت الازمة الاقتصادية منذ القمة السادسة وهي تهدد الآن بابتلاع العالم كله في كساد ضخم أسوأ من الكساد الكبير الذي شهدته الثلاثينات ، ولذا فان هناك حاجة ملحة الى التشجيع على اعتماد تدابير واستراتيجيات جديدة ، وفي نفس الوقت ، الى اعادة تأكيد سلامة القرارات ذات الصلة التي اعتمدت في مؤتمر القمة السادس المعقود في هافانا وفي مؤتمرات القمة التي سبقته .

\* في هذه الوثيقة تشير عبارة " وغيرها من البلدان النامية " الواردة في عبارة " بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية " الى الدول الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ .



١٢ - وأشاروا الى ان الازمة الراهنة تؤثر على جميع البلدان ، ولكنها تحمل في طياتها آثار خطيرة جدا على البلدان النامية ، فقد انخفض الانتاج العالمي بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ ، وحدث مزيد من الانخفاض في عام ١٩٨٢ ، وأدى الكساد في البلدان المتقدمة النمو الى بطالة تزيد نسبتها عن ١٠ في المائة من القوى العاملة ، وهذه نسبة لم يسبق لها شيل منذ الكساد الكبير ، وركدت التجارة العالمية لسنتين على التوالي ركودا اشتد بسبب السياسات الحمائية الوقائية والسياسات النقدية القصيرة النظر التي تنتهجها بلدان متقدمة النمو لكبح التضخم . وأضافوا الى ذلك قولهم ان هناك أيضا اتجاهات مقلقة نحو القومية الاقتصادية في بعض البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ، تسهم في تدور رهيب في العلاقات الدولية وتخالف الصعوبات التي تواجه حل الازمة الاقتصادية .

١٣ - وأكدوا أنه قد كان لهذه التطورات آثار ضارة بوجه خاص بالبلدان النامية ككل ، فقد عانت هذه البلدان خلال السنتين الماضيتين من خسارة في توفر العملات الأجنبية وذلك للاعتبارات التالية :

١' انخفضت إيرادات التصدير بمبلغ ١٥٠ بليوناً من الدولارات ، ونجم ذلك جزئياً عن انخفاض مبيع في اسعار السلع . وتكاد اسعار معظم السلع بقيمتها الحقيقية ان تبلغ الآن في انخفاضها المستوى الذي كانت عليه اثناء الكساد الكبير ؛

٢' ارتفعت مدفوعات خدمة الديون بمبلغ ٣٧ بليوناً من الدولارات ، وذلك ناتج جزئياً عن ارتفاع نسب الفائدة ؛

٣' انخفضت النسبة السنوية للقروض التي تقدمها المصارف الخاصة الى البلدان النامية بمبلغ ٢٥ بليوناً من الدولارات ؛

وأشاروا الى انه اذا أخذت العوامل التعويضية في الحسبان ، فان الخسارة الصافية التي تكبدتها البلدان النامية من العملات الأجنبية خلال هذه الفترة تقدر بنحو ٢٠٠ بليون دولار ، وادى هذا الانخفاض الهائل في توفر العملات الأجنبية الى انخفاض مقابل له في القدرة الاستيرادية للبلدان النامية مما خفض صادرات البلدان المتقدمة النمو وهدد بحدوث انكماش كبير وتراكمي في النشاط الاقتصادي العالمي . وقالوا ان هذه العملية الرهيبة قد بدأت بالفعل .

١٤ - وأكدوا ان الآثار المترتبة على الازمة والتي تنزل الدمار والانهك باقتصادات البلدان النامية ككل ، ولا سيما اقتصادات اقل البلدان نمواً ، قد جعلت هذه البلدان اكثر عرضة للخطر فهي تقوض منجزاتها الماضية وتعرض نموها للخطر . فلم تبلغ نسبة النمو في ناتج البلدان النامية الا ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٠ و ٦٠ في المائة في عام ١٩٨١ . كما انخفض نصيب الفرد في عدد كبير من البلدان النامية ، ولا سيما في اقل البلدان نمواً . وفي نهاية عام ١٩٨١ ، لم تتجاوز احتياطيها البلدان النامية الا تقليل مبلغ ١٠٠ بليون دولار ، هذا المبلغ

الذى يمكن ان يعمل بالكاد الاستيراد لمدة شهرين ونصف . وارتفع عبء ديون البلدان النامية ارتفاعا حادا فبلغ ٥٤ مليونا من الدولارات كما ارتفع عبء خدمة هذه الديون فوصل الى ١٠٦ بلايين من الدولارات في السنة . وبلغ العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية ٦٢ مليونا من الدولارات في عام ١٩٨٢ ويتوقع ان يزيد في عام ١٩٨٣ . وقد اضطرت جميع هذه العوامل عددا من البلدان النامية الى تأجيل سداد قروضها والى السعي الى اعادة جدولة ديونها . وزاد من صعوبة اعادة الجدولة هذه فرض الشروط والقيود .

١٥ - وعين رؤساء الدول أو الحكومات العوامل التالية بوصفها من أهم العوامل التيسيرية أسهمت في تفاقم الأزمة الاقتصادية الدولية التي تؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية :

- ١° تشتت موارد بشرية ومادية ضخمة في سباق تسلح غير منتج ومضيع ؛
- ٢° سياسات تتميز بالنظر الى الداخل تنتهجها البلدان المتقدمة الكبرى ؛
- ٣° أزمة مالية ونقدية تواجه البلدان النامية وتتسم بـ : ( أ ) انخفاض فسي السيولة العالمية يقترن باحتياطات متضائلة ( ب ) أعباء متصاعدة من الديون التي أصبح تسديدها مرهقا بصورة متزايدة والتي أصبحت مقترنة بأسعار فائدة مرتفعة ، ( ج ) انخفاض كبير في التدفقات بشروط ملائمة من أجل التنمية ، ( د ) تشدد في شروط المساعدة المالية ، ( هـ ) عقبات متزايدة تفرضها البلدان المتقدمة النمو على الوصول الى أسواق رأس المال الدولية .
- ٤° شروط تجارية معاكسة تتسم بـ : ( أ ) الحواجز الحماية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على الواردات من البلدان النامية وما يترتب على ذلك من انخفاض في صادرات هذه البلدان ، ( ب ) التدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا وخاصة البلدان غير البترولية ، ( ج ) انكماش أسواق السلع وانخفاض أسعارها والتحكم المنظم بأسعار المواد الخام ؛
- ٥° عدم تأمين الامدادات الغذائية ونقصها ؛
- ٦° تشكيلة من العوامل الأخرى ذات التأثير المتزايد الضرر منها : ( أ ) العقبات والقيود التي تفرضها البلدان المتقدمة على الوصول الى التكنولوجيا مع الشروط الصارمة وغير المواتية لنقل التكنولوجيا ، ( ب ) الآثار التراكمية لنزوح الأدمغة .

١٦ - ويعتبر التكافل غير متناسق نتيجة النظام الاقتصادي الظالم الحالي . وتشتد الأزمة على مدار السنين . ولما أصبح النظام الاقتصادي الدولي أكثر تكافلا فان هذا التكافل أصبح أكثر بعدا عن التناسق . وان قعود المجتمع الدولي عن الاستجابة بصورة مناسبة قد زاد من استفحال تأثير الأزمة على البلدان النامية ، وذلك الى حد كبير بسبب الموقف السلبي الذي تتخذه بعض البلدان المتقدمة التي لم تسمح باتخاذ نهج متكامل لحل المشاكل الاقتصادية المتشابكة ولم تسهل ذلك .

١٧ - ونظر رؤساء الدول أو الحكومات بشديد القلق الى معدل النمو البالغ البطء والسلب في بعض الحالات في غالبية البلدان النامية ولا سيما في معظم البلدان الافريقية خلال أول

سنتين من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وذلك في مقابل هدف النمو البالغ ٧ في المائة والمقصود في الاستراتيجية الانمائية الدولية . ولم تسجل البلدان الـ ٣٦ السماه بأقل البلدان نمواً ، والتي من بينها ٢٦ بلداً افريقياً ، أى تقدم بالمرّة عن ستواها في عام ١٩٨٠ . وتعد حالة تلك البلدان الواقعة في منطقة الساحل ميؤوساً منها . وتواجه البلدان النامية الأخرى ولاسيما ذات الدخل المنخفض منها جواً خارجياً قاسياً - وعدائياً أيضاً - في جهودها للقضاء على الفقر المدقع وتهيئة مستويات معيشية مناسبة لسكانها . وكانت حالة غالبية البلدان الافريقية خطيرة بدرجة تتطلب تدابير تصحيحية عاجلة وينبغي وضع هذه الحقيقة في الاعتبار في أية مفاوضات اضافية متعددة الأطراف .

١٨ - وهناك سمة هامة للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة هي النقص البين لنظام برنتون وودز الذي تأسس في وقت كانت الظروف السياسية والاقتصادية فيه مختلفة اختلافاً كبيراً . وكان القليل من البلدان النامية دولاً ذات سيادة ومستقلة . ولم تكن البلدان النامية تتمتع بقسط كافٍ من صنع القرار وكان النظام يعمل متضارباً ومضالاً للبلدان النامية . ووصفها بلداناً متضررة تعاني من العجز داخل النظام ، كان عليها أن تواجه خمس صعوبات أخرى العسيرة الأساسية للتكيف ، في الوقت الذي تفادت فيه البلدان المتقدمة ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي الاشراف الدولي ولم تكن خاضعة لأي نظام . ويتسم النظام اليوم بتقلبات واسعة وشاذة في أسعار الصرف واعتماد مفرط على عملات احتياطية رئيسية قليلة ، ويعود عن زيادة السيولة الدولية تعشياً مع النمو في التجارة العالمية والنقص المتزايد في موارد المؤسسات المالية الدولية . ولقد دفعت هذه القيود بعض البلدان الى اعتماد أكبر على التدفقات المصرفية الخاصة مما أدّى الى تراكم الديون ذات الفوائد المرتفعة والآجال القصيرة نسبياً الأمر الذي عجل بعدوث أزمات ديون خطيرة . ونتيجة لذلك انخفض اقراض المصارف الخاصة للبلدان النامية انخفاضاً حاداً . ومن شأن تعزيز دور التمويل متعدد الأطراف في النظام خلق أساس أكثر استقراراً لجهاز المصارف الخاصة أيضاً ليلعب دوراً تمويلياً مستمراً بالحجم المطلوب .

وفي مواجهة العجز الكبير في النقد الأجنبي المتاح للبلدان النامية فإن الوقف الجزئي والخطوات المحدودة المتخذة في اللجان المؤقتة ولجان التنمية منذ مؤتمر القمم السادم وخاصة في الاجتماع الأخير للجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي تعد غير كافية بالمرّة .

١٩ - ورؤيتنا الدول أو الحكومات على الحاجة الى خلق نظام نقدي دولي شامل وعادل يضع حداً لسيطرة بعض عملات الاحتياطي ، ويضمن للبلدان النامية دوراً في صنع القرار في الوقت الذي يؤكد فيه الانضباط النقدي والمالي في البلدان المتقدمة النمو والمعاملة التفضيلية للبلدان النامية .

٢٠ - وقد تبنت بشكل واسع الكفاءة المحتملة للتعاون المتعدد الأطراف ودوره في رفـع أداء النظام الاقتصادي الدولي الى الحد الأقصى من وجهة نظر البلدان المتقدمة والبلدان النامية كليهما . وحتى السياسات المتعددة الأطراف المحدودة التي برزت نتيجة المفاوضات التي أجراها المجتمع الدولي على مدى سنوات كثيرة والتي قصد بها أن تجعل النظام التجاري والمالي والنقدي أكثر سائدة للتنمية ، هي الآن موضع شك من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو . وأبدى رؤساء الدول أو الحكومات أسفهم لأن هذه السياسات تخضع الآن لاعتبارات سياسية ولأن بعض البلدان المتقدمة تتراجع عن تعددية الأطراف الى الثنائية في أمور التعاون المالي . وأعرب هؤلاء الرؤساء عن استيائهم لأنه على الرغم من التحددات الواضحة للنظام النقدي والمالي الحالي الذي يلعب فيه الجهاز المصرفي الخاص دورا رئيسيا فسي تدفقات رأس المال ، فإن المحاولات ما زالت جارية لجعل هذا النظام خاصا بصورة متزايدة .

٢١ - ولا حظ رؤساء الدول أو الحكومات أن بعض البلدان النامية فقط هي التي اتخذت موقفا ايجابيا تلبية للدعوة الى انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . وأعربوا عن أملهم في نصيب أكبر من التفهم السياسي في البلدان المتقدمة للصلة القائمة بين مشاكل تنمية البلدان النامية وبين المحافظة على السلم والأمن الدوليين . ولدى ملاحظتهم أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي لها عواقب سياسية خطيرة كانت نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية مختلفة تطورت بطريقة متشابكة ، أعربوا عن أسفهم لأن البحث عن تدابير تعزيزية متبادلة في مختلف المجالات لم يبدأ على أية صورة جديدة .

٢٢ - بيد أن رؤساء الدول أو الحكومات شعروا بالتشجيع بسبب التكامل الدينامي في اقتصادات البلدان النامية ولا سيما في مجالات المواد الخام والطاقة والموارد التكنولوجية والمالية ، وبسبب الفرص الكبيرة التي اتاحت تبعا لذلك أمام التوسع الاقتصادي الذاتي وبخاصة من خلال تعزيز الروابط التجارية والتعاون المتصل بها فيما بينها . واقتنع الرؤساء بأن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة تتطلب ، أكثر من أي وقت مضى ، الانتهاج الصارم من جانب البلدان النامية لسياسات وطنية مناسبة ، والاستخدام لكامل طاقة تعاونها المتبادل عن طريق مؤسساتها وأجهزتها الخاصة ، والتعاون الاقتصادي الدولي المعزز بدرجة كبيرة .

### ثالثا - مفاوضات اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد

#### ألف - التقييم

٢٣ - عقب اعتماد القرار ٣٢٠١ (د ٦ - ١) و٣٢٠٢ (د ٦ - ٢) للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي محصت عليها كل أبعاد النظام الاقتصادي الدولي . ولم تسفر المفاوضات التي تمت في هذه المؤتمرات عن نتائج هامة .

واستعاض عن الحركة الأمامية المحدودة في بعض المجالات بالتراجع إلى الأسفل في هذه المجالات والارتداد في مجالات أخرى . ونتيجة لذلك فإنه لا يكاد يوجد أى تقدم نحو إقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٢٤ - وتمخضت المؤتمرات والاجتماعات الكبرى المعنية بالتعاون الاقتصادى الدولى عن نتائج ضئيلة الأهمية . ولم يتسن اتخاذ قرارات بالاجماع حول القضايا التي توليها البلدان النامية أهمية رئيسية في المؤتمر الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في وقت مبكر من عام ١٩٨٠ بسبب عناد كبير من البلدان المتقدمة النمو .

وعجزت الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعقودة في آب / اغسطس - أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ عن الاتفاق حول اجراءات وجدول أعمال المفاوضات الشاملة . وفشلت الدورات العادية التي أعقبتها في كسر الجمود . وكان توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة حول الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث قاصرا على اتفاقية تشمل الحد الأدنى وغير كاف بالمرء بشأن تدابير السياسة العامة ، وحتى هذه التدابير قوضتها البيانات التفسيرية التي وصلت الى التحفظات في وقت اعتماد الاستراتيجية .

وبعد الاختتام الناجح للمفاوضات حول اتفاق انشاء الصندوق المشترك في عام ١٩٨٠ كان التقدم في التصديق عليه بطيئا ولم تحرز المفاوضات المتعلقة به في نطاق برنامج السلع التكملي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أى تقدم يذكر .

وبالرغم من أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي عقد في تموز / يولييه ١٩٨١ أسفر عن اعتماد برنامج عمل نيروبي ، كان هناك تقدم ضئيل في تنفيذ هذا البرنامج لم يتجاوز انشاء جهاز مؤسسي في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وكان التقدم في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بطيئا وغير كاف .

٢٥ - ولدى استعراض نتائج اجتماع قمة كانكون في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ الذي حضره قادة ٢٢ من البلدان المتقدمة والنامية حول " التعاون والتنمية " ، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بشديد الأسف أن توافق الآراء المحدود الذي ظهر هناك بشأن المفاوضات العالمية والأغذية والطاقة لم تسفر حتى الآن عن أى اجراء ايجابي هام من جانب البلدان المتقدمة .

٢٦ - وبعد أن اعتمدت بلدان مجموعة السبعة والسبعين المبادئ التوجيهية للسياسة بشأن إعادة تعزيز الاعتماد الجماعي على النفس بين البلدان النامية عندما اجتمعت في هافانا ، عقدت هذه البلدان سلسلة من الاجتماعات أدت إلى اعتماد برنامج عمل كراكساس الذي يغطي التعاون في المجالات الرئيسية ويتضمن آليات للتنسيق والرصد وأعمال المتابعة والتقييم .

## ب١ - الاستراتيجيات المتعلقة بالمفاوضات الاقتصادية الدولية المقبلة

٢٧ - ينبغي لحركة عدم الانحياز أن تضع استراتيجياتها المتعلقة بالمفاوضات الاقتصادية الدولية المقبلة على أساس تحليل شامل للحالة الاقتصادية في العالم ، وتقدير للحالة السائدة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتقييم للتقدم الضئيل المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وينبغي أن تسير المفاوضات المقبلة على هدى مفهوم جديد للأمن الدولي يعترف بمصلحة جميع الدول وجميع الشعوب في البقاء وفي التنمية العالمية . وينبغي أن يشكل التعاون والتنمية الفعالان هما المحور الذي تدور حوله هذه المفاوضات .

٢٨ - وبالنظر إلى العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، فإن تخفيف حالات التوتر في العالم ووقف سباق التسلح ، اللذان سيفرجان عن موارد من أجل التنمية ، هما من الضرورات الحيوية للبلدان النامية ومن العوامل التي لا غنى عنها للتقدم العالمي .

٢٩ - ومراعاة من رؤساء الدول أو الحكومات لأهمية اتباع نهج ملائمة قابلة للبقاء في معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، فقد شددوا على أهمية التفاعل البناء بين الخطط الوطنية إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي العالمي وإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة ، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات متزامنة في هذا الصدد . فالانتعاش المستقر للاقتصاد العالمي لن يتحقق إلا عن طريق انتعاش اقتصادات البلدان النامية وتحقيق تنميتها بخطى أسرع . ولهذا تتمثل المهمة الأولى في ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فورية لصالح البلدان النامية لتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي عاجل ، وتنمية سريعة لاقتصادات البلدان النامية .

٣٠ - وثمة مصلحة مشتركة للمجتمع الدولي ، كما أنه مسؤول مسؤولية مشتركة عن تشجيع عملية المفاوضات الاقتصادية الدولية . وعلى البلدان النامية ، من جانبها ، أن تضع استراتيجيات منسقة وواقعية للمفاوضات الاقتصادية الدولية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة . وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تعمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للبلدان النامية ، فضلا عن تعزيز أهداف سياستها المتفق عليها .

٣١ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على المبادئ والمقاصد المعنية بالعلاقات الاقتصادية الدولية والتي وافقت عليها بلدان عدم الانحياز ، وأكدوا من جديد ، في هذا الصدد أيضا ، التزامهم بحفز عملية المفاوضات الاقتصادية الدولية من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٣٢ - وأحرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بعدم جدوى أية محاولة يبذلها بلدان بمفرده أو تقوم بها مجموعة من البلدان بمعزل عن غيرها من أجل إيجاد حلول للمشاكل



الاقتصادية الدولية المعاصرة القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . وينبغي أن تقوم الإدارة الكلية للاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية على أساس تعاون اقتصادي دولي فعال من خلال مشاورات ومفاوضات عالمية في ميادين التجارة والمواد الخام والتنمية والنقد والمال حتى يتسنى اتباع سياسات متسقة مع عملية التنمية وداعمة لها ، وارساء القواعد التي تنظم سير العملية المتسقة داخليا ، مع تحديد دقيق للحقوق والمسؤوليات . وينبغي أن تساعد السياسات المطبقة على المدى القصير في البلدان المتقدمة النمو على دفع الحركة فسي اتجاه إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية . وينبغي اتباع نهج متأسك ومنسـسق ومتكامل في معالجة القضايا الهامة . ودعوا المنظمات الحكومية الدولية القائمة الى ان تتولى ، بطريقة فعالة وعلى أساس مستمر ، تقييم ورصد السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو ، والتي تترتب عليها عواقب دولية كبرى حتى يتسنى اكتشاف آثارها الضارة واتخاذ ما يلزم من اجراءات لعلاجها .

٣٣ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات على ألا تحل مشاكل البلدان المتقدمة النمو على حساب البلدان النامية ، وبخاصة في ميادين التجارة والنقد والمال . وأية محاولة من جانب البلدان المتقدمة النمو للقيام بذلك لن تساعد على تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي ، وستقوض التعاون الاقتصادي الدولي الى حد كبير . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو ان تنظر في هذا الجانب بعناية ، وأن تكرر مزيدا من الاهتمام لمسألة العلاقات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ومن شأن اجراء مشاور وحوار مستمرين بين هاتين المجموعتين من البلدان أن ييسر ادراك البلدان المتقدمة النمو لمصالح واهتمامات البلدان النامية على نحو أفضل ، وأن يسهم في انجاح المفاوضات المتعلقة بقضايا التنمية .

٣٤ - وذكروا أن أية مفاوضات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لحل المشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ينبغي أن تكون عالمية الطابع وأن تجرى في اطار منظومة الأمم المتحدة .

#### رابعا - المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

٣٥ - أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى المبادرة ذات الأهمية البالغة التي اتخذوها اثناء انعقاد مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز في هافانا لبدء جولة جديدة من المفاوضات العالمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية التي وردت بمعد ذلك في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/١٣٨ . وأعربوا عن اقتناعهم الراسخ بأن المفاوضات العالمية لاتزال أهم وأشمل تسعى من مساعي المجتمع الدولي الرامية الى اععادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتحقيق التنمية المعجلة لاقتصادات البلدان النامية ، ودعم التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف على أساس المنفعة المتبادلة .

٣٦ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات ، اثناء تقييمهم لعدم احراز تقدم في اتجاه بدء المفاوضات العالمية ، ان البلدان النامية بذلت جهودا متسقة وبناءة للوصول الى اتفاق لبدء

هذه المفاوضات في وقت مبكر . ولاحظوا أن البلدان المتقدمة النمو الرئيسية وافقت ، أثناء مؤتمر القمة الذي عقده في فرساي ، على بدء المفاوضات العالمية باعتبارها هدفا سياسيا رئيسيا . وأعربوا عن أسفهم لأن المرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٧٧ ازاء مقترحات قمة فرساي لم تخلق أى استجابة على نحو ايجابي من البلدان المتقدمة النمو الرئيسية التي ظلت متشددة في موقفها منذ ذلك الوقت .

٣٧ - وأجرى رؤساء الدول أو الحكومات تقييما للتطورات التي حدثت أثناء انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولا سيما تلك المشاورات المكثفة التي جرت في الجمعية العامة ، ولاحظوا أن هذه المشاورات أثبتت هي الأخرى أنها غير مجدية . وترجع مسؤولية الاخفاق في بدء المفاوضات العالمية الى رفض عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو ، وبخاصة بلد صناعي رئيسي ، الاستجابة بصورة ايجابية للمقترحات البتاءة التي تقدمت بهها مجموعة الـ ٧٧ في تموز/يوليه ١٩٨٢ .

٣٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالبدء المبكر للمفاوضات العالمية ، كما كرروا تأكيد ايمانهم بالنهج الأساسي للمفاوضات ، وهو اتباع معالجة متوازنة ومتناسكة ومتكاملة للقضايا الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي . ولا يزال في رأيهم أن الوصول الى نهاية ناجحة للمفاوضات العالمية من شأنه أن يساعد كثيرا على ادراك مرامي وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وقطع خطوة هامة نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأوضحوا ان الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، التي كشفت عن نقاط الضعف الأساسية في النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته ، جعلت من المحتم ومن الملح النظر الى قضايا الاقتصاد العالمية الرئيسية بطريقة مترابطة في إطار المفاوضات العالمية . ولهذا فقد حثوا البلدان المتقدمة النمو على الاستجابة بشكل ايجابي وبتاء للجهد التي تبذلها البلدان النامية من أجل بدء المفاوضات العالمية في وقت مبكر .

٣٩ - وتعبيرا عن عزم رؤساء الدول أو الحكومات على تقديم قوة دفع سياسية جديدة للمفاوضات العالمية ، قرروا اقتراح عقد مؤتمر في نطاق الأمم المتحدة لبدء المفاوضات العالمية في وقت مبكر من عام ١٩٨٤ ، يتناول في مرحلته الأولى القضايا التي سيكون قد تم التوصل الى اتفاق بشأن صياغتها وتخصيصها . وينبغي خلال هذه المرحلة الأولى ، أن يبذل فريق من الأفرقة العاملة بالمؤتمر جهودا موازية لتوسيع نطاق المفاوضات العالمية بحيث تشمل قضايا أخرى في مرحلتها الثانية ، وبخاصة تلك القضايا التي تؤثر على هيكل النظام الاقتصادي الدولي ومؤسساته .

#### خامسا - برنامج التدابير الغورية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية

٤٠ - وفي هذه الأثناء ، فان إيجاد حلول للمشاكل الملحة التي تواجهها البلدان النامية لا يحتمل أى تأخير . كما تتطلب الأزمة الاقتصادية العالمية السائدة ضرورة اتباع نهج جسورة وخلق . وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السابعة والثلاثين من

المجتمع الدولي ، بناءً على مبادرة تقدمت بها مجموعة الـ ٧٧ ، اتخاذ تدابير فورية وفعالة وطموسة في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية مثل الأغذية ، وتقديم البنك الدولي المساعدة في تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، وقيام صندوق النقد الدولي بدعم موازين المدفوعات ، والتدفقات المالية ، والتجارة ، والمواد الخام ، وذلك في المؤتمرات والاجتماعات المقبلة لمنظومة الأمم المتحدة . وقرر رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة بذل جميع الجهود الممكنة لضمان بدء المفاوضات الرامية الى اقرار برنامج التدابير الفورية وتنفيذها بصورة فعالة لصالح البلدان النامية ، وتتضمن ، في جملة أمور ، التدابير الواردة أدناه .

٤١ - ونظرا للحالة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والأثر المدمر الذي تتركه الأزمة على اقتصادات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، فانه من الضروري أن تتخذ بعض هذه التدابير على أساس عاجل . وتحقيقا لهذه الغاية ، دعا رؤساء الدول أو الحكومات المؤسسات ذات الصلة ، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، إلى النظر بصورة عاجلة في تطبيق التدابير التي يمكن أن تعمل على التنشيط السريع لاقتصادات البلدان النامية ، وتتوفر لها على الفور الآليات اللازمة .

٤٢ - وعقدوا العزم على متابعة هذه التدابير بكل قوة ، حسب الاقتضاء ، في المؤتمرات المقبلة التي تعقد في إطار منظومة الأمم المتحدة ، وبالذات خلال الاونكتاد السادس ، وعن طريق أجهزة هذه المؤتمرات الخاصة بالمتابعة . وتحقيقا لهذه الغاية ، ستقوم بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى بصياغة قرارات ومقترحات محددة في محافلها التفاوضية ذات الصلة لتيسير سرعة اعتمادها وتنفيذها . وأدركوا ان بعض التدابير الفورية ستترك آثارا على الجهود المتوسطة والبعيدة المدى ، وايضا على التغيرات الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي الراهن ، وانه ينبغي مواصلة هذه المفاوضات في إطار المفاوضات العالمية عند بدئها .

## الف - القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد

### المساعدة الانمائية الرسمية

١ - الوصول ، بحلول عام ١٩٨٥ ، الى معدل للمساعدة الانمائية الرسمية يبلغ ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وينبغي نقل الموارد على أساس مضمون ومستمر ويمكن التنبؤ به بشكل متزايد ، كما ينبغي توزيع الموارد بين البلدان النامية بصورة رشيدة ومنصفة . كذلك ينبغي أن يتحقق بحلول ١٩٨٥ الرقم المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً وقدره ١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وذلك في إطار الزيادات العامة في المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية ككل . ويفضل أن تقدم المعونة في شكل منح ، وينبغي أن تكون غير مقيّدة ؛

٢ - تحقيق زيادة كبيرة في الاقراض البرنامجي في إطار تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية ، واجراء تحسين في طريقة تقديم المعونة وتكوينها ونوعيتها ؛

### المدىونية

- ٣ ' تبادل المعلومات بين البلدان النامية حول المفاوضات التي تجريها بشأن الدين الخارجي ، والتعاون معها في تلك المفاوضات حيثما يكون ذلك مستصوباً ، ووضع اطار شامل ومنصف ومتعدد الأطراف من أجل إعادة جدولة عبء ديون البلدان النامية بغية توفير استجابة دولية منظمة لما قد يظهر من ازمات خطيرة تتعلق بالديون ؛
- ٤ ' التنفيذ العاجل والكامل لقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ل - ٩ ) وتحويل جميع قروض المساعدات الانمائية الرسمية الثنائية غير المسددة الى منح لأقل البلدان نمواً .

### صندوق النقد الدولي

- ٥ ' زيادة حصص صندوق النقد الدولي بما يتجاوز تلك المتفق عليها في الاجتماع الأخير للجنة المؤقتة الى مستوى ١٢٥ بليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة ، وذلك مع الابقاء على الحدود الحالية المتعلقة بإمكانية السحب من حيث مضاعفات الحصة ؛
- ٦ ' تخصيص اعتماد كبير من حقوق السحب الخاصة يكفي لتوفير السيولة المطلوبة بشدة وذلك علاوة على الشرط المتعلق بدفع عنصر الشرائح الاحتياطية فسي الزيادة الأخيرة في الحصة الذي تبلغ نسبته ٢٥ في المائة . وينبغي ايجاد آليات تمكن البلدان المتقدمة النمو من التنازل عن جزء من حصصها فسي مخصصات حقوق السحب الخاصة الى البلدان النامية ؛
- ٧ ' وريثاً تتم تغذية موارد الصندوق الى الحد اللازم عن طريق زيادة حصصه مرة أخرى ، ينبغي أن تكون موارد الاتفاقات العامة للاقتراض متاحة على نحو فعال للصندوق لتلبية احتياجات الأعضاء ، وعلاوة على ذلك ، ينبغي للصندوق أن يلجأ الى مزيد من الاقتراض من البلدان ذات الفائض أو من أسواق رأس المال بحسب الاقتضاء ؛
- ٨ ' تغذية موارد الصندوق الاستثماري التابع لصندوق النقد الدولي عن طريق بيع كمية أخرى من الأرصدة الذهبية الموجودة لدى صندوق النقد الدولي واستخدام هذه الموارد لتوفير اقراض معان للبلدان النامية المستوفية الشروط ؛
- ٩ ' اجراء استعراض فوري لشروط صندوق النقد الدولي بغية ضمان تساوقها مع نوع عملية التكيف التي يمكن للبلدان النامية أن تتبناها ، مع مراعاة حالتها الاقتصادية والطبيعة الهيكلية للاختلالات التي تعاني منها والحاجة الى

تشجيع التوسع في الانتاج باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التكيّف الهيكلي ، وذلك عند التوصية بأجراء تغييرات معينة في السياسة العامة . ومن الضروري تجنب عمليات التكيّف التي تعرّض عملية التنمية للخطر ؛

١٠٠ ' تحرير مرفق التمويل التعويضي بما يتناسب مع الزيادة الكبيرة في الاحتياجات في ضوء انخفاض أسعار السلع الأساسية .

### البنك الدولي

١١٠ ' اجراء توسع كبير في برنامج الاقراض الجارى الذى يضطلع به البنك الدولي للانشاء والتعمير ؛

١٢٠ ' تسهيل التوسع في الاقراض البرنامجى الذى يقدمه البنك الدولي ، في اطار شروطية لا تضر بعملية التنمية ، بما في ذلك الاقراض المقدم لأغراض التكيّف الهيكلي عن طريق تغيير الحد الحالي لهذا الاقراض من ١٠ في المائة الى ٣٠ في المائة على الأقل من جملة الاقراض .

١٣٠ ' زيادة تعزيز الموارد الرأسمالية للبنك عن طريق اجراء زيادة اضافية في رأس المال في موعد مبكر مع اتخاذ خطوات في الوقت ذاته لزيادة معدّل الربط من المعدّل الحالي الذى يبلغ ١ : ١ الى ١ : ٢ ؛

١٤٠ ' اجراء زيادة كبيرة في التغذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية بغية تمكينها من تحقيق زيادة حقيقية في التدفقات المتجهة الى جميع البلدان المستفيدة ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نمواً . وينبغي ألا تشدد شروط الاقراض التي تفرضها المؤسسة الانمائية الدولية ؛

١٥٠ ' اتخاذ اجراء مناسب لتنفيذ فقرات مواد الاتفاق التي لم يتم بعد وضعها موضع التنفيذ ، وان كان بمقدورها تحسين وضع البلدان النامية الى حد كبير داخل البنك .

### ٢٠٠ - التجارة والمواد الخام

#### امكانية الوصول الى الأسواق

١٦٠ ' زيادة امكانية وصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو زيادة كبيرة ؛

١٧٠ ' التأكيد بصورة خاصة على معاملة صادرات البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية ؛ علاوة على ذلك ، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تمتنع عن أية معاملة تقييدية أو مشروطة أو انتقائية أو تمييزية يكون من شأنها الاضرار بالبلدان النامية ؛

١٨ ' ينبغي على البلدان المتقدمة النمو :

- ( أ ) أن تمتنع عن فرض قيود جديدة على التجارة في السلع الأساسية ، بما في ذلك السلع الزراعية الأساسية ، والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة التي يكون منشؤها من البلدان النامية ؛
- ( ب ) أن تقوم فوراً بإلغاء التدابير التقييدية التي لا تتماشى مع التزاماتها الدولية أو التي تهدف إلى التنصل من تلك الالتزامات ؛
- ( ج ) أن تقوم بوضع برنامج لإلغاء التدابير الحماائية ، بما في ذلك الإعانات الممنوحة للمنتجات غير التنافسية ، التي تضر باحتمالات التجارة في البلدان النامية ؛

١٩ ' الإبقاء على الطابع المعموم وغير التمييزي لنظام الأفضليات المعموم وتحسينه من حيث كل من مدى شمول المنتجات وتخفيض التعريفات الجمركية ؛

٢٠ ' التزام البلدان المتقدمة النمو بالامتناع عن اتخاذ أى إجراء من جانب واحد يضر بتجارة البلدان النامية ؛

٢١ ' ينبغي على البلدان المتقدمة النمو الامتناع عن استخدام التدابير الاقتصادية كلون من ألوان القسر السياسي .

#### سياسات التكيف

٢٢ ' قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ تدابير للتكيف الهيكلي في سياساتها بغية زيادة الواردات من البلدان النامية ، وتعزيز الألية ذات الصلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) المتعلقة بالتشاور والتنسيق فيما يتعلق بسياسة التجارة وسياسة التكيف بحيث يتم ضمان أمور من بينها وضوح الاجراءات الوطنية والمراقبة المتعددة الأطراف .

#### السلع الأساسية

٢٣ ' الاسراع بإبرام الاتفاقات المتعلقة بالسلع الأساسية الواردة في قرار الاونكتاد ٩٣ ( ٤-د ) ؛

٢٤ ' القيام ، حيثما يكون ذلك ممكناً ، باتخاذ ترتيبات بشأن سلع أساسية معينة لمنع حدوث أى هبوط في الأسعار ؛

٢٥ 'حث البلدان المتقدمة النمو ، عند قيامها ببيع احتياطياتها الاستراتيجية ، على الدخول في مشاورات مسبقة مع البلدان النامية المنتجة والمصدرة للسلع

الأساسية المعنية بغية تجنب حدوث هبوط في أسعار تلك السلع الأساسية ؛

٢٦ ' التصديق المبكر على اتفاق الصندوق المشترك بحيث يبدأ تشغيله بحلول ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ؛

٢٧ ' الاعلان المبكر عن التبرعات المقدمة للحساب الثاني للصندوق المشترك بغية تحقيق الهدف المتفق عليه ؛

٢٨ ' تحسين الاتفاقات السلعية الدولية بحيث تنص على ترتيبات تسعيرية مناسبة لضمان أسعار مجزية للمنتجين ؛

٢٩ ' تحرير مرفق تحويل المخزونات الاحتياطية التابع لصندوق النقد الدولي لتمكين الاتفاقات السلعية الدولية من الوفاء باحتياجاتها المالية ؛

٣٠ ' تحسين وتوسيع نطاق المرافق المتعلقة بتثبيت حصائل صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية ؛

٣١ ' وضع اطر للتعاون بغية زيادة مشاركة البلدان النامية في عمليات تجهيز سلعها الأساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها .

#### جيم - الطاقة

٣٢ ' اجراء توسع صاف في عمليات الاقراض التي يقوم بها البنك الدولي في قطاع الطاقة في سياق توسع شامل في برنامجه الاقراضي ؛

٣٣ ' التكبير بانشاء مرفق مناسب متعدد الأطراف للتمويل وذلك لتنمية موارد الطاقة المحلية للبلدان النامية ، في اطار المؤسسات الدولية الحالية مثل مؤسسة فرعية للطاقة تابعة للبنك الدولي ؛

٣٤ ' تقديم دعم في اطار منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة ، لبحوث الطاقة في البلدان النامية وتشجيع ونقل التكنولوجيات المتصلة بالطاقة .

#### دال - الأغذية والزراعة

٣٥ ' توسيع وتكبير مرفق تمويل الأغذية التابع لصندوق النقد الدولي ليشمل بنود الأغذية الأساسية الأخرى ؛

٣٦ ' زيادة هدف الاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ من ٥٠٠ . . . . . إلى ٧٥٠ . . . . . طن وهدف اتفاقية المعونة الغذائية من ١٠ إلى ١٨ مليون طن ؛

- ٣٧ ' انشاء نظام للأمن الغذائي ، عن طريق وسائل من بينها انشاء نظام للاحتياجات الغذائية التي تملكها البلدان النامية ؛
- ٣٨ ' القيام ، على سبيل الأولوية العاجلة ، باعتماد برنامج دولي خاص للمعونة الغذائية والمساعدة المالية لاغثة بلدان افريقيا المنكوبة بدرجة كبيرة ؛
- ٣٩ ' زيادة تدفق الموارد اللازمة للاستثمار في مجال انتاج الأغذية والانتساج الزراعي ، فضلا عن تنمية القدرات البحثية المحلية .



#### هـ - المؤتمر الدولي المعني بالنقد والتمويل لأغراض التنمية

' ١١ ' أكد رؤساء الدول والحكومات الحاجة إلى إصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الدولي القائم الذي يتسم بعدم الانصاف والقدم . ولتحقيق هذه الغاية دعا إلى عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل لأغراض التنمية ، بمشاركة عالمية ، بغية أن يلبي بفعالية احتياجات التنمية والاحتياجات التمويلية الأخرى للاقتصاد الدولي ولا سيما للبلدان النامية ، والحاجة إلى أحداث تغييرات هيكلية موجهة نحو النمو . وينبغي ألا يعتبر هذا المؤتمر شرطاً مسبقاً لهذه المفاوضات العالمية ، وأن يصبح جزءاً لا يتجزأ من تلك المفاوضات عند بدئها . ودعا البلدان النامية إلى السعي لتحقيق هذا الهدف باعتباره مسألة عاجلة في جميع المحافل ذات الصلة ، وذلك من أجل انعقاد المؤتمر في أقرب وقت .

#### سادسا - الشروط

- ٤٣ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن اقتناعهم بأن اعتماد التدابير المذكورة أعلاه سيسهل التنمية المعجلة في البلدان النامية ويعزز التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف ويعيد تنشيط الاقتصاد العالمي ويقدم اغاثة فورية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وفي هذا الصدد وجهوا إلى المجتمع الدولي اعلاناً بشأن العمل الجماعي من أجل الرخاء العالمي \* .
- ٤٤ - وقرر رؤساء الدول والحكومات انه يتعين على مكتب التنسيق أن يجتمع على المستوى الوزاري قبل انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ويستعرض الحالة .
- ٤٥ - ودعا مجموعة السبعة والسبعين إلى تحديد مسار العمل المقبل في اجتماعهم الوزاري السنوي أثناء انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .
- ٤٦ - وأحاط رؤساء الدول والحكومات علماً بالمقترح الخاص بتنظيم الدعم السياسي اللازم من أجل اجراء مفاوضات ناجحة بشأن القضايا الاقتصادية العالمية وذلك عن طريق القيام ضمن جملة أمور ، بعقد اجتماعات على مستوى عال لمعالجة الشؤون الاقتصادية واجراء اتصالات دورية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أعلى مستوى سياسي ممكن مع احترام مبدأ العالمية ووفقاً لمبادئ وأهداف حركة بلدان عدم الانحياز .

---

\* انظر الاعلان بشأن العمل الجماعي من أجل الرخاء العالمي في الصفحات من ١٢٨ إلى ١٣٠ .

- ٤٧ - واقترح وفد الجزائر تشكيل لجنة مكونة من وزراء خارجية عدد من بلدان عدم الانحياز برئاسة رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز (أو وزير خارجيتها) وتتولى شرح مضمون اعلانات نيودلهي في عدد من العواصم المختارة للبلدان المتقدمة النمو.
- ٤٨ - واقترح رئيس سرى لانكا أن تأخذ رئيسة وزراء الهند بصفتها رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز زمام المبادرة في حشد مجموعة ذات صفة تمثيلية من رؤساء دول أو حكومات بصفة بلدان لاجراء محادثات مع رؤساء حكومات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية للعمل بسرعة لمواجهة الأزمات الاقتصادية الدولية الخطيرة عن طريق اعتماد برنامج للتدابير الفورية في المجالات ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية.
- ٤٩ - وقد رحب رؤساء الدول أو الحكومات بهذه المقترحات وطلبوا من رئيسة حركة عدم الانحياز اتخاذ الاجراء الذي تراه مناسباً. وطلبوا أيضاً من الرئيسية ان تدعو مجموعة من رؤساء الدول أو الحكومات لاجراء محادثات مع زعماء العالم الآخرين حول مضمون اعلانات ورشالة نيودلهي. وكانت الرئيسية قد وجهت في خطابها الافتتاحي نداء لعقد اجتماع لرؤساء الدول أو الحكومات اثناء انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيتيح هذا أيضاً فرصة مبكرة لاجراء البحوثات على اعلى مستوى.

#### سابعا - الاستراتيجية الانمائية الدولية

- ٥٠ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات ظهور امكانيات لاعتماد نهج متكامل في معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية بالصورة المتوخاة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث. وأكدوا من جديد الغايات والأهداف المحددة في الاستراتيجية وخاصة هدف السبعة في المائة للنمو الشامل في الناتج القومي الاجمالي، والأهداف ذات الصلة في القطاعات التجارية والزراعية والصناعية، وكذلك الحاجة الى بلوغ المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو سبعة من عشرة في المائة من الناتج القومي الاجمالي لها. وأعربوا عن أسفهم لأنه بسبب الأزمة في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية، التي أدت الى اتباع بعض البلدان المتقدمة النمو لسياسات ذات اتجاهات سلبية، فان جهود البلدان النامية لبلوغ غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية قد أعيقت بدرجة كبيرة.
- ٥١ - لوحظ مع الأسف البالغ أن المفاوضات العالمية، التي قصد بها أن تكون احسدى الأوقات الرئيسية لتيسير تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية، لم تبدأ بعد. وينبغي على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، عند وضعها لسياساتها، أن تعكس بصورة ملائمة على المستوى الوطني ووفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية غايات وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية.

- ٥٢ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات انشاء لجنة عالمية العضوية للقيام باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية في عام ١٩٨٤ ودعوا المجتمع الدولي الى المشاركة بصورة فعالة وبنائية في جميع مراحل هذه العملية. وفي هذا الصدد يرى رؤساء الدول أو الحكومات انه من المهم جداً ألا تعتبر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى عملية الدراسة والتقييم مجرد وسيلة

لا د خال تعد يلات كمية بسيطة على الغايات والأهداف المتضمنة في الاستراتيجية الانمائية الدولية بل لاقتراح ما يلزم من التدابير المحسنة التي تسهم في تحقيق مقتضيات الاستراتيجية المستقبل وتسهل بالتالي في تنمية البلدان النامية .

#### ثامنا - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

٥٣ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء التطبيق غير الوافي لأحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وطلبوا من البلدان المتقدمة النمو التي لم تقبل بعد ذلك الميثاق أن تعيد دراسة موقفها وأن تلتزم بمبادئ وأحكامه . وكانت الجمعية العامة قد قررت في دورتها السابعة والثلاثين أن تقوم خلال دورتها التاسعة والثلاثين باجراء استعراض شامل لتطبيقه وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لقراره . وينبغي على جميع الدول أن تتعاون بطريقة نشطة وبنائة في هذا الصدد لتأمين اتخاذ تدابير تصحيحية تهدف الى جعل هذا الصك دليلا فعالا للعلاقات الدولية .

#### تاسعا - الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٥٤ - تتيج الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فرصة أساسية للقياس باستعراض شامل ومترايط للحالة الاقتصادية الدولية وأثرها على تجارة وتنمية البلدان النامية . وينبغي لتلك الدورة أن تنظر في تشعبات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي تعد مظهرا من مظاهر الاختلال الهيكلي في النظام ، وأن تركز الاهتمام على الحاجة الى تحقيق الانتعاش العاجل للاقتصاد العالمي مع التأكيد على اعادة تنشيط عملية التنمية في البلدان النامية . وينبغي أن تركز على القضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية لاسيما الترابط بين الملح الأساسية والتجارة والنقد والتمويل والتنمية ، وأن تقرر في هذا السياق ما تراه من تدابير ليد\* برنامج للانعاش الاقتصادي العالمي ولا استمرار النمو والتنمية على أن تشمل تدابير عاجلة لعلاج الحالة الراهنة وتدابير للاصلاح الهيكلي للاقتصاد العالمي . فضلا عن ذلك ، ينبغي للسدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تقوم بما يلي ضمن جملة أمور :

( أ ) التقدم بمقترحات كفيلة بإدارة الاقتصاد العالمي بطريقة تضمن أن تكون المبادئ والسياسات المطبقة فعالة ومتشعبة مع متطلبات الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بأهداف النمو والحالة والتنمية ، وخصوصا متطلبات البلدان النامية ؛

( ب ) القيام باستعراض خاص لتنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للشائينات لصالح أقل البلدان نموا ؛

وأن تؤذن لمجلس التجارة والتنمية أن يقوم بما يلي :

( أ ) استعراض الحالة الاقتصادية العالمية وأجراء مشاورات بشأنها ؛

( ب ) ايلاء اهتمام خاص لتأثير المبادئ والسياسات والممارسات المتبعة في المجالات المترابطة للتجارة والنقد والتمويل والتنمية الدولية على تجارة وتنمية البلدان النامية .

٥٥ - وكرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد الحاجة إلى أن يجتمع مجلس التجارة والتنمية بصفة دورية على المستوى الوزاري كل سنتين على الأقل لاتاحة الفرصة لاجراء مشاورات فسي مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل بحيث تكون السياسات المتبعة متناسقة فيما بينها ومدعمة لعملية التنمية في البلدان النامية .

٥٦ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالاعلان وبرنامج العمل المعتمد بين في الاجتماعات الوزارية الاقليمية الثلاثة الأخيرة التي عقدت في كل من بغداد وليبرفيل وقرطاج تحضيرا للاجتماع الوزاري لمجموعة ال٧٧ الذي سيعقد في بونينس آيرس في آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، وحثوا جميع المشاركين في مؤتمر الأونكتاد السادس ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو على الاستفادة ، إلى أقصى حد ممكن ، من الفرصة التي يتيحها اجتماع بلغراد لظهار روح جديدة فعالة من التعاون المتعدد الأطراف من خلال اتخاذ مقررات سياسية هامة .

٥٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم في أن تشارك جميع البلدان في مؤتمر الأونكتاد السادس بطريقة بناءة وأن تتعاون وتعاوننا تاما بغية احراز نتائج ذات مغزى في جميع المجالات التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي .

#### عاشرا - القضايا النقدية والمالية ونقل الموارد

٥٨ - لاشك أن مجال النقد والمالية هو من أهم المجالات التي يمكن عن طريقها تحسين التعاون الدولي وتوسيع نطاقه . فالكثير من المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية تنجم عن المضائقات المالية التي تعاني منها ، مما يؤكد الحاجة إلى اعادة تشكيل هيكل النظام النقدي والمالي كي يساعد البلدان النامية مساعدة فعالة في تكييف أوضاعها في مواجهة مشاكل متلاقية من مشاكل سمعية متعلقة بميزان المدفوعات ، وفي نقل موارد كافية إلى البلدان النامية لتمويل التنمية فيها .

٥٩ - وقد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء نواحي القصور الهيكلية في النظام النقدي والمالي الدولي ، ولاحظوا أن استجابة هذا النظام لم تكن على المستوى المطلوب لتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي ولكي تستعيد التنمية في البلدان النامية وتيرتها وذلك لجملة أسباب ، من بينها السياسات القصيرة النظر والمنغلقة التي تنتهجها بعض البلدان المتقدمة النمو والتي أدت إلى حدوث انخفاض شديد في السيولة المالية الدولية . فالتحكم في النظام النقدي والمالي الراهن ظل وفقا خالصا على قلة من البلدان المتقدمة النمو المهمة . وليس هناك تمثيل كاف للبلدان النامية في عمليات صنع القرارات داخل المؤسسات المالية الدولية ، كما ان البلدان المتقدمة النمو جميعها ، سواء منها البلدان ذات الاقتصاد السوقي أو البلدان ذات الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيا ، لم تشارك بطريقة تسمح باضفاء الطابع العالمي على هذه العمليات ، مما يجعل استجابة النظام المالي الدولي لاحتياجات البلدان النامية غير وافية .

٦٠ - وفي الوقت الذي تحتاج فيه البلدان النامية احتياجا ماسا الى تدفقات كبيرة من المساعدة التساهلية يحدث انكماش في تلك التدفقات . فلم يتجاوز صافي مدفعتها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية من مساعدة انمائية رسمية ٣٥٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي في عام ١٩٨١ ، مقابل ٥١٠ في المائة في عام ١٩٦٠ . وبعد انقضاء عقدين من الزمن ، كان الانجاز الذي تحقق يساوي بالكاد نصف الرقم المستهدف الذي حددته الأمم المتحدة وهو ٧٠٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في البلدان المتقدمة النمو . وأكدت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث أنه " ينبغي على البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد الرقم المستهدف ( ٧٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ) أن تبذل قصاراها بلوغ ذلك الرقم بحلول عام ١٩٨٥ ، أو في أجل لا يتجاوز بأية حال النصف الثاني من العقد . وينبغي بلوغ الرقم المستهدف البالغ ١ في المائة في أقرب وقت ممكن بعد ذلك . " كذلك تضمن برنامج العمل الجديد الأساسي للشمانينات لصالح أقل البلدان نمواً ، المعتمد في عام ١٩٨١ ، وضع التزام على البلدان المتقدمة النمو بأن تتم خلال السنوات القادمة ، اذاعة ١٥٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لتقدم الى أقل البلدان نمواً كمساعدة انمائية رسمية في اطار الزيادة العامة في تدفقات تلك المساعدة الى جميع البلدان النامية . وحث رؤساء الدول والحكومات جميع البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد الرقم المستهدف على أن تعمل على بلوغه في غضون الفترة المحددة . وأكدوا على أنه ينبغي أن يتم نقل الموارد الى البلدان النامية على أساس مضمون مستمر ومن الممكن التنبؤ به بصورة متزايدة كما ينبغي أن يسفر هذا النقل عن توزيع رشيد ومنصف للموارد بين هذه البلدان .

٦١ - وطلب رؤساء الدول والحكومات الى جميع البلدان المتقدمة النمو أن تكيف شروط وأحكام مساعدتها الانمائية الرسمية بادخال تحسينات ملموسة تتماشى مع الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث ، ومن ثم ينبغي أن يزداد باضطراب المعدل المتوسط العام الراهن للنسبة التساهلية في المساعدة الانمائية الرسمية . كما ينبغي أن تقدم المساعدة الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نمواً في صورة منح ، وأن تكون النسبة التساهلية عالية في الجزء المقدم منها للبلدان النامية الأخرى ، وبخاصة لتلك البلدان الداخلة في فئات خاصة ، كأشد البلدان تأثراً من البلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية التي تعتمد أساساً على التدفقات التساهلية . وينبغي أن تكون المساعدة الانمائية الرسمية غير مقيدة .

٦٢ - وفي رأى رؤساء الدول والحكومات أنه من الضروري ، في ضوء الحالة الدولية الراهنة والعمل على ضمان حدوث زيادة كبيرة جداً في تدفق الموارد المالية والمادية الى البلدان النامية وكذلك إلغاء الديون الخارجية المستحقة للبلدان المتقدمة النمو على أقل البلدان نمواً . وأشاروا في هذا الصدد ، الى الاقتراحات المقدمة من رئيس حركة عدم الانحياز في تقاريره الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى مؤتمر القمة السابع .

٦٣ - وما فتئت المؤسسة الانمائية الدولية تمثل مصدرا رئيسيا للتمويل التساهلي المقدم للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض . ومن ناحية أخرى ، كانت التجربة المكتسبة في تعبئة الموارد من أجل التغذية السادسة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية غير موفقة على الإطلاق . وأكد رؤساء الدول والحكومات على ضرورة تلافي هذا الموقف في المستقبل ، وطالبوا بإجراء توسيع كبير في نطاق التغذية السابعة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية ، من حيث القيمة الحقيقية ، مع مراعاة الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية في بيئة دولية تتميز بضغوط غير عادية . وأشاروا الى انه ينبغي الانتهاء من المفاوضات في وقت مبكر حتى تدخل التغذية السابعة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية المرحلة التنفيذية بحلول عام ١٩٨٥ على أكثر تقدير وحذروا من عواقب التحركات التي تضعف من قيمة دور المؤسسة الانمائية الدولية ، اما عن طريق التشدد في الشروط أو عن طريق اقتراح نوع من التمايز بين البلدان ، لأن هذا الاجراء سيكون مناهضا للفلسفة الأساسية التي تقوم عليها تلك المؤسسة . وأكدوا كذلك على ضرورة أن تكون التغذية السابعة لموارد المؤسسة الانمائية الدولية أكثر بكثير من حيث القيمة الحقيقية ، حتى تتمكن المؤسسة من ايلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، وخاصة أقل البلدان نموا في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء وفي بعض مناطق آسيا .

٦٤ - ونظرا للحاجة الملحة الى التوسع في توفير التمويل المتعدد الأطراف للبلدان النامية ، فإنه ينبغي أن يحدث توسع كبير ، من حيث القيمة الحقيقية ، في نطاق عمليات الاقراض التي يقوم بها البنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية ، حتى تتجاوز المستويات المتصورة حاليا . ولكي يتمكن البنك من توسيع نطاق عملياته بفعالية في المستقبل ، يتعين النظر في زيادة موارد الرأسمالية في وقت مبكر . ومن المنشود أيضا زيادة نسبة الربط من ١ : ١ حاليا الى ١ : ٢ . وينبغي أن تتخذ المصارف الاقليمية اجراءات موازية في هذا الصدد . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أن الموارد المالية التي يتيحها البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية للمصارف الانمائية الاقليمية ينبغي أن تشكل موارد اضافية ولا تكون على حساب البرامج الوطنية للبنك الدولي أو على حساب التخصيص الارشادي للأموال التي يقدّمها البنك مباشرة الى كل بلد . بل ينبغي ، أن تمثل هذه الموارد ، التي تقدم من خلال المصارف الانمائية الاقليمية ، تدفقات انمائية من المساعدة الانمائية للبلدان المعنية بشروط تختلف اختلافا أساسيا عن الشروط التي يتطلبها عادة البنك الدولي في عملياته المباشرة وتكون أكثر مرونة منها .

٦٥ - وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم ازاء سياسة التدرج المتبعة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيره من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، والتي تضع قيودا على دور هذه المؤسسات في وقت يجب عليها فيه أن تزيد لا أن تقلل مما تقوم به من أجل مساعدة البلدان النامية .

٦٦ - ولا حظ رؤساء الدول أو الحكومات ، مع القلق ، الضغوط المتزايدة التي تمارسها بعض البلدان المتقدمة النمو على المؤسسات المتعددة الأطراف ، لاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا اتخاذ نهج قائم على واقع سياسية فيما يخص شروط الاقراض ومنح القروض ولا يتفق مع احتياجات التنمية والمواءمة الهيكلية . وحذروا من المعالجة الساذجة للمشاكل الاقتصادية المرتكزة على نهج ايدولوجية معينة لا تعترف بتنوع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية .

٦٧ - وأبدوا ملاحظة مفادها أن للاقراض التجاري ، دور ولكن في الوقت نفسه ينبغي ألا يكون هناك اتجاه للاستعاضة بهذا النوع من الاقراض عن التدفقات المتعددة الأطراف أو لجعل هذه التدفقات مشروطة بالتمويل المشترك .

٦٨ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن صندوق النقد الدولي يستطيع أن يقوم بدور هام في مساعدة البلدان النامية على التكيف في مواجهة حالات العجز الناجم عن أسباب خارجية في حساباتها الجارية ، شريطة أن يتم تشكيل هياكله على الوجه الملائم ، وأن توجه سياساته بحيث توفي باحتياجات البلدان النامية . وأعربوا عن احساسهم بخيبة الأمل الشديدة لأن اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي أوصت ، في اجتماعها المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٢ ، بزيادة حصص الصندوق الى ٩٠ بليون وحدة فقط من وحدات حقوق السحب الخاصة فسي الاستعراض العام الثامن . وكرروا القول بأن مضاعفة حصص الصندوق ولتصل الى حوالي ١٢٥ بليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لا يزال أمراً ضرورياً إذا ما أريد تغذية موارد الصندوق بشكل مناسب في الحالة الراهنة ، وأنه ينبغي ألا تؤثر هذه الزيادة في الحصص بأي حال من الأحوال على الحدود الحالية لمكانية الاستفادة منها من حيث مضاعفات الحصص . وأيدوا الاقتراح الذي أقرته مجموعة ال ٢٤ في اجتماعها الأخير الذي تناول موضوع الأخذ مرة أخرى بنظام تخصيص حد أدنى من الحصص بالنسبة للدول ذات الحصص الضئيلة جداً وحسب صندوق النقد الدولي على اقرار هذا الاقتراح .

٦٩ - وأعربوا عن معارضتهم الشديدة للرأي الذي يروج له في بعض الأوساط والمقاتل بأنه ينبغي أن ينظر لصندوق النقد الدولي بوصفه " ملجأ أخير للاقراض " . وأكدوا أنه ، نظراً لطول الوقت الذي تستغرقه عملية التكيف التي تواجه معظم البلدان ، ولندرة التمويل المناسب ، لا ينبغي الحيد عن الأفضلية المقبولة لدى صندوق النقد الدولي والتي تقضي بتشجيع البلدان على التماس التمويل في المراحل الأولى لظهور الحاجة . ورحبوا بالقرار الداعي الى توسيع الاتفاق العام للاقتراض وتعديده بحيث يشمل البلدان غير المشاركة . غير انهم أوضحوا أن هذا الأمر مع انه يمكن أن يوفر موارد اضافية للصندوق في ظل ظروف معينة ، لا يمثل بديلاً فعالاً للزيادة المباشرة في حصص الصندوق ، ويرجع ذلك الى العنصر التقديري في تنشيطه . وأكدوا على ضرورة وضع آليات ملائمة وتقديم تأكيدات جازمة بأن الاتفاق العام للاقتراض الموسع لن يعرض استقلال الصندوق وسلطته في صنع القرارات لمزيد من الخطر ، بل ولن يحد أكثر من دور البلدان النامية في صنع هذه القرارات .

٧٠ - وأكد رؤساء الدول والحكومات كذلك الحاجة الماسة الى أن تكون اعتمادات حقوق السحب الخاصة كبيرة بحيث تكفي لتوفير السيولة التي تشتد الحاجة اليها . وعلاوة على ذلك ، فلما كانت حقوق السحب الخاصة المخصصة للبلدان المتقدمة النمو ذات الفائض لا تضيف في واقع الأمر شيئا الى السيولة العالمية والذات الى سيولة البلدان النامية ، وحيث انه ليس هناك ما يدعو الى أن تتحدد حقوق السحب التي يتمتع بها الأعضاء وفقا لنفس المعايير التي تحكم حقوق التصويت ، فيجب أن تمنح البلدان التي تعاني عجزا عامل ترجيح خاص عند تخصيص حقوق السحب . لذلك حث رؤساء الدول والحكومات على النظر في مسألة الربط ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بين تخصيص حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي ، كما طالبوا أيضا باتخاذ مبادرة رئيسية تتمثل في انشاء صندوق استثنائي آخر يمول عن طريق بيع ذهب صندوق النقد الدولي بغية تلبية حاجة البلدان النامية الى تمويل اضافي .

٧١ - وأكد رؤساء الدول والحكومات على أن الاستخدام الجيد للموارد المقدمة للصندوق النقد الدولي يتوقف على مدى ملائمة الشروط التي يفرضها الصندوق . ونوهوا ، في هذا الصدد ، بأن عملية التكيف التي تواجهها غالبية البلدان النامية تستغرق بطبيعتها وقتا طويلا ، وأن هناك حاجة لمعالجة هذا التكيف عن طريق الاستجابات المناسبة من ناحية العرض . ويتطلب هذا وجود اطار للمشروطية يختلف عن النهج التقليدي الذي يتبعه الصندوق ، الذي يركز على التكيف قصير الأجل عن طريق ادارة الطلب . ولا حظوا أن تغيير صندوق النقد الدولي لسياسته في عام ١٩٨١ وتوجيهها نحو برامج التكيف المستهدفة جانب العرض لم يدم طويلا ، وأن سياسات ادارة الطلب هي اليوم أشد رسوخا مما كانت عليه في أي وقت مضى . وشددوا على انه ينبغي أن تكون برامج التكيف متسقة مع الترتيبات السياسية والاجتماعية في كل بلد ، وكذلك مع نوع عملية التكيف التي يمكن للبلدان النامية أن تأخذ بها في سبيل حفز العطلات الانمائية الخاصة بها . وأكد رؤساء الدول والحكومات أيضا الحاجة الى وجود قدر أكبر من التماثل فيما يقوم به الصندوق من مراقبة ، وإلى تركيز قدر أكبر من الاهتمام على الآثار الدولية المترتبة على سياسات البلدان الرئيسية المتقدمة النمو .



٧٢ - وفي ضوء السلطة غير المتناسبة التي تستخدمها هذه المؤسسات في مواجهة البلدان النامية ، توجد حاجة الى عملية وساطة عندما تصبح العلاقات مجعدة أو عندما تصبح المفاوضات في طريق سدود حول قضية المشاركة وغيرها من العوامل . وفي حين أن البلدان النامية كانت حتى الآن تلجأ مؤقتاً الى أفرقة من الخبراء المستقلين لمعالجة هذا الوضع ، فإنه نوصي نصاً في مواد هذه المؤسسات يحقق هذا الهدف بصورة أكثر انتظاماً لم يستغل بعد استغلالاً كاملاً . وحث رؤساء الدول أو الحكومات على إيلاء اهتمام الى احياء نصوص هذه المؤسسات ، وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن تشكل البلدان النامية فريقاً من الخبراء المستقلين يمكن الاستشهاد بحكمة في حالات نشوب نزاعات بين المنظمات المالية الدولية والبلدان النامية . ومن شأن مثل هذا الفريق أن يحاول ضمان تناول مثل هذه الأوضاع بصورة متساوية ومراعاة القواعد الفنية المعينة مراعاة تامة .

٧٣ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن القلق ازاء موقف البلدان النامية الحرج بالنسبة لديونها الخارجية . وأشاروا الى قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د - ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ الذي يدعو البلدان المانحة المتقدمة النمو الى اتخاذ تدابير لتعديل شروط تقديم المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية في الماضي الى البلدان الأفقر ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، حتى يتسنى جعل هذه الشروط متشعبة مع الشروط الأيسر السائدة حالياً أو اتخاذ تدابير تعادل ذلك . ولا حظ الرؤساء أن التقدم نحو هذا الهدف لم يكن كافياً وطالبوا بالتنفيذ الكامل للقرار ١٦٥ (د - ٩) . ويعد الدين الرسمي جزءاً بسيطاً من الدين الحقيقي على البلدان النامية وقد زاد في السنوات الأخيرة العنصر غير الرسمي من الدين بصورة كبيرة مما فرض عبئاً ثقيلاً بالنسبة لسداد الدين وأدى بالتالي الى تقويض برامج التنمية بسبب الالتزامات الثقيلة المترتبة على سداد الدين . وطالب رؤساء الدول أو الحكومات باستحداث اطار شامل منصف متعدد الأطراف لاعادة هيكلة عبء ديون البلدان النامية حتى يمكن توفير رد دولي منظم على احتمال ظهور أزمة دين خطيرة . وحثوا أيضاً على النظر في اقامة مرفق دولي لاعادة هيكلة الديون للمساعدة على تمويل الديون الحالية للبلدان النامية لفترة طويلة الأجل وبشروط مناسبة .

٧٤ - وركز رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى اصلاح شامل للنظام النقدي والمالي الدولي الراهن الذي يفتقر الى الانصاف والتطور . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، طالبوا بعقد مؤتمر دولي حول المال والتمويل من أجل التنمية بمشاركة عالمية يستهدف تلبية الاحتياجات الانمائية وغيرها من الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الدولي بصورة فعالة ، ولا سيما احتياجات البلدان النامية والحاجة الى تعديل هيكله يتجه الى النمو . ولا ينبغي اعتبار هذا المؤتمر شرطاً مسبقاً للشروع في المفاوضات العالمية ، ومن شأنه أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه المفاوضات عندما تبدأ . ودعا الرؤساء البلدان النامية الى متابعة هذا الهدف على وجه السرعة في جميع المحافل ذات الصلة من أجل عقد المؤتمر في وقت مبكر .

### حادى عشر - التجارة

٧٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم الشديد للموقف الحرج الذى تواجهه البلدان النامية في تجارتها مع البلدان المتقدمة النمو . وقد تولدت عن الانكماش والركود المستمرين في التجارة العالمية خلال عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ سلسلة من ردود الفعل الحماائية قصيرة الأجل من جانب البلدان المتقدمة والتي ثبت أنها تمزق النظام التجارى الدولي . وقد برزت اختلالات تجارية لم يسبق لها مثيل وصعوبات في موازين المدفوعات بالنسبة للبلدان النامية ذلك لأن الوصول الى الأسواق في البلدان أصبح بصورة متزايدة غير مؤكد ومحدود تدريجيا . وكان وضع البلدان النامية ، ولا سيما غير المصدرة للنفط خطيرا بسبب الاهمال المتراكم لمشاكلها والزيادة السريعة في المنتجات الصناعية والمنتجات الأخرى التي تستورد ها ما أدى الى تدهور مفرغ في معدلات تبادلها التجارى .

٧٦ - ولقد انخفضت أسعار السلع التي تعتمد عليها غالبية البلدان النامية في مجموع أرباحها التصديرية . وعانت الصادرات المصنعة للبلدان النامية من نكسة ما أدى الى القلق . ومن ناحية ، استمرت الأشكال التقليدية للحماائية بدون اخماد بينما ظهرت ، من ناحية أخرى ، مظاهر جديدة أكثر تطورا للحماائية لكي تزيد من تقييد الوصول الى أسواق البلدان النامية . وان تكثيف استخدام الدعم المحلي لسلع معينة في بعض البلدان المتقدمة النمو على حساب المنتجات التي تهمل البلدان النامية كان له أثر ضار على الأسعار العالمية لهذه السلع وتسبب في كسادها مما جعل معدلات التبادل التجارى في البلدان النامية في وضع اسوأ .

٧٧ - واستنكر رؤساء الدول أو الحكومات جميع أشكال العدوان الاقتصادى واستخسار التهربات أو الجزاءات التجارية وأي شكل آخر للمقاطعة أو التدابير القسرية أو الا بتراز من جانب البلدان المتقدمة ضد البلدان النامية غير المنحازة أو غيرها كوسيلة لغرض ضغط سياسي لكي تتدخل في قراراتها السيادية أو تؤثر فيها . وأكد الرؤساء حق كل الدول في الممارسة الكاملة للسيادة الوطنية ولا انتهاج النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبرها أنسب النظم للنهوض بتنميتها . كما استنكروا استخدام تدابير من طرف واحد تؤثر في تطوير التجارة العالمية .

٧٨ - وبالرغم من التزام البلدان المتقدمة النمو بعدم وضع حواجز جديدة أمام صادرات البلدان النامية ، فان سياساتها وتدابيرها الحماائية المتوسعة والمتطورة بشكل متزايد قد فاقمت بشدة المشاكل التجارية للبلدان النامية . وكان انتشار ما سمي بالقيود التطوعية وترتيبات التسويق النظامية واللجوء الى التطبيق التعسفي للظالم للأجراءات الجمركية المعوضة يؤثر بد رجسة متزايدة في توقعات الانتاج والتصدير في قطاعات كانت البلدان النامية تكسب فيها على مزايا نسبية . ولا يمكن الا ابداء الأسف ازا ظهور نظام تجارى دولي تقييدى في قطاع المنسوجات البالغ الأهمية باعتبار أن ذلك انتقاصا من قواعد القانون الدولي المقبولة .

٧٩ - وكانت المحاولات تبذل لاستحداث أنظمة تمييزية وانتقائية تقيد الواردات من البلدان النامية في قطاعات أخرى كذلك . وفي حالات كثيرة انتهكت القيود على الواردات من البلدان

النامية الالتزامات والتعهدات الدولية التي قطعتها على نفسها البلدان المتقدمة النامية بالأحجام عن زيادة حالات حواجز التعريفية والحواجز غير المتصلة بالتعريفية ، ويتقدم معاملة خاصة وتفضيلية إلى الصادرات من البلدان النامية ، وإعطاء أولوية عالية إلى تخفيض وازالة الحواجز على منتجات التصدير التي تهتم هذه البلدان . وتعارض البلدان غير المنحازة تطبيق مفهوم التدرج والأفضلية والانتقائية التي تبذل المحاولات بمقتضاء لوقف المعاملة التفضيلية الخاصة عندما تعتبر البلدان المتقدمة بصورة انفرادية وتعسفية ان بلدا ناميا لا يفي بشروط منح الأفضلية .

٨٠ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أن مجرد استمرار المستويات الراهنة من واردات البلدان النامية يعتمد بدرجة حاسمة على زيادة هامة في امكانية وصولها إلى أسواق البلدان المتقدمة . وكان من الأمور التي لا يمكن تبريرها بالمرّة توقع قيام البلدان النامية بزيادة تحرير وارداتها . وينبغي عدم وجود أي ذكر لأي احتياز متبادل من البلدان النامية تحت أية ظروف .

٨١ - وقد أسفر الاجتماع الوزاري لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( غات ) عن نتائج ضئيلة . وقد مارست البلدان النامية تبصرا وحذرا جديريين بالثناء فسي مواجهة الاتجاه إلى اقحام مواضيع خارج اختصاصات الغات . ومن الأمور التي تدعو إلى أشد الأسف عجز الاجتماع عن تأمين التزام واضح وغير غامض من جانب البلدان المتقدمة لتجنب الحماية .

٨٢ - وأوصى رؤساء الدول أو الحكومات بأنه ينبغي أن يتولى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية دراسة القضية المتصلة بالخدمات مع مراعاة الحاجة إلى حماية المصالح الحالية والقبلية للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية .

٨٣ - وحتى يتسنى المساعدة على احياء التجارة العالمية وتشجيع تجارة وتنمية البلدان النامية ، طالب رؤساء الدول أو الحكومات باتخاذ التدابير التالية على وجه السرعة :

١٤٠٠ ينبغي للبلدان المتقدمة النمو :

( أ ) أن تحجم عن فرض قيود جديدة على التجارة ذات المنشأ العائلي إلى بلدان نامية ؛

( ب ) أن تزيل فوراً التدابير التقييدية والشرطية والانتقائية والتمييزية التي لا تتفق مع التزاماتها الدولية أو التي ترمي إلى تفادي هذه الالتزامات ؛

( ج ) أن تضع برنامجاً لزالة التدابير الحماية ، ومن بينها الاعانات للمنتجات غير التنافسية وكذلك التضخيم المصطنع لأسعار السلع والمنتجات المستوردة ، التي تؤثر على مستقبل تجارة البلدان النامية .

- ٢٤ " يجب أن يكون هناك تعديل هيكلي سريع في البلدان المتقدمة النمو في القطاعات التي للبلدان النامية فيها مزايا دينامية نسبية . وينبغي على حكوماتها بذل جهود واعية وعاجلة لتحقيق هذا الهدف . وينبغي أن يسفر مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية عن تدابير هامة في هذا الصدد .
- ٢٥ " ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقدم زيادات بارزة في إمكانية وصول البلدان النامية إلى أسواقها مع مراعاة مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لصادرات البلدان النامية .
- ٢٦ " ينبغي استعراض القواعد والمبادئ التي تحكم تشغيل النظام التجاري الدولي الجائر الحالي ، وذلك بهدف إعادة تركيبه ليقي بصورة مناسبة وفعالة باحتياجات جميع الدول وطلبي الأخص باحتياجات الدول النامية .
- ٢٧ " ينبغي زيادة تحسين النظام العام للأفضليات فيما يتصل بشمول المنتج وتخفيضات التعريفات ، وينبغي تبسيطه في النطاق العملي . وينبغي إعطاء النظام العام للأفضليات مزيداً من الاستقرار ، وينبغي ألا تخضع الامتيازات التي يكفلها إلى الانسحاب من طرف واحد . وينبغي إزالة أو إلغاء جميع العناصر التقييدية أو التمييزية مثل العناصر الواردة في قانون التجارة الخارجية للبلد المتقدم بالتدرج . وينبغي عدم استخدام النظام كأداة للضغط السياسي والاقتصادي أو لأعمال الانتقام .
- ٢٨ " ينبغي القيام بجهود للعودة إلى القواعد التجارية الطبيعية للغات في قطاع النسيج بأسرع ما يمكن ، وينبغي في هذه الفترة المؤقتة أن تتشظى اتفاقات النسيج بصورة صارمة مع ترتيب الأنسجة المتعددة الذي جرى مده بموجب بروتوكول ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ .
- ٢٩ " ينبغي على الأطراف المتعاقدة اتخاذ إجراء مناسب لتنفيذ التدابير الخاصة للنهوض بتجارة أقل البلدان نمواً على نحو ما هو وارد في إعلان الاجتماع الوزاري لمجموعة " الغات " والمعقود في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

#### ثاني عشر - المواد الخام

- ٨٤ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بذعر التدهور الخطير في أسعار السلع . وفي كثير من الحالات كانت الأسعار الحقيقية في عام ١٩٨٢ أقل حتى من مستوياتها في الثلاثينيات . وتواجه البلدان النامية على مدى فترة طويلة مشاكل خطيرة بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار السلع . لقد أدت الزيادات الحادة في أسعار السلع الصناعية وغيرها من الواردات الأساسية بالنسبة لكثير من هذه البلدان إلى انخفاض شديد في معدلات تبادلها التجاري .

٨٥ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات الدور التمييزي بشكل متزايد الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بزيادة اشتراك البلدان النامية في تجهيز المواد الخام وتسويقها ونقلها وتوزيعها . وصرحوا بأن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لزيادة اشتراكها تتعطل باستمرار بسبب الحواجز الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على صادرات البلدان النامية من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة . وكذلك بسبب نقص رؤوس الأموال والخبرة التقنية . وأصرروا بثبات على ضرورة تنفيذ ما نص عليه قرار الاونكتاد الخامس من تدابير وطنية في هذا الصدد . وأهربوا عن أطلهم في أن يولي الاونكتاد السادس هذه المسألة اهتماما جادا ، وفي أن يتم التوصل بسرعة الى اتفاق بشأن وضع اطار عام للتعاون الدولي من أجل معالجة المشاكل القائمة في هذا الميدان .

٨٦ - وأشاروا الى أن الصندوق المشترك ، الذي كافتت البلدان النامية من أجله كقائما مريئا ، هو من أولى المؤسسات التي انشأت في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وصرحوا بأنه يجب على البلدان النامية أن تعجل بعملية توقيع الاتفاق والتصديق عليه ، ويفضل أن يكون ذلك قبل انعقاد الاونكتاد السادس ؛ وأنه يجدر بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تصدق بعد على الاتفاق أن تقوم بذلك في موعد مبكر . واتفق رؤساء الدول أو الحكومات على أن يكون مقرر الصندوق المشترك في أحد البلدان النامية ؛ ورحبوا مع التقدير ، في هذا الصدد ، بالعرض الذي تقدمت به الفلبين لاستضافة رئاسة الصندوق .

٨٧ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات ، مع بالغ الأسف أنه على الرغم من التعهد عند اعتماد البرنامج المتكامل بالتفاوض بشأن مجموعة كبيرة من الاتفاقات السلعية ، وإبرامها ، فإنه لم يتم التفاوض خلال السنوات الست الأخيرة الا بشأن اتفاقيين سلعيين اضافيين . وشددوا على الحاجة الى القيام بما يلي : ١° ضمان أسعار مجزية للمنتجين في الاتفاقات السلعية ؛ ٢° بذل جهود متجددة لإبرام اتفاقات شاملة وهادفة بشأن السلع ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية ، وممارسة البلدان المتقدمة للإرادة السياسية المطلوبة في هذا الصدد ؛ ٣° تحسين وتوسيع نطاق التسهيلات الرامية الى تثبيت الايرادات التي تجنيها البلدان النامية من تصدير السلع الأساسية .

٨٨ - وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى تنمية التعاون بين المنتجين من أجل زيادة القوة التفاوضية للبلدان النامية وحماية حقوقها المشروعة . وسلموا ، في هذا الصدد ، بأهمية جمعيات المنتجين بوصفها إحدى الوسائل التي يمكن بها للبلدان النامية أن تؤمن أسعار مجزية ومنصفة لصادراتها وأن تزيد إيراداتها التصديرية بشكل فعال . وصرحوا بأن اتخاذ تدابير حازمة ومتناسقة من جانب جمعيات المنتجين وتعزيز هذه الجمعيات ، وإنشاء جمعيات جديدة يمكن أن يكون مساهمة حاسمة نحو تحقيق هذه الغاية .

٨٩ - وطالبوا بإنشاء مرفق تمويلي تعويضي جديد لتقديم تعويضات الى البلدان النامية في حالة انخفاض إيراداتها من تصدير السلع الأساسية ، مع اتخاذ ترتيبات خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا .

### ثالث عشر - الأغذية والزراعة

٩٠ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع بالغ القلق الوضع الغذائي والزراعي المتدهور في البلدان النامية ، والذي يظهر في انخفاض انتاج الحبوب وتزايد الواردات ، مما يلقي أعباء ثقيلة على مواردها الضئيلة من العملات الأجنبية . وأشاروا الى أن مؤتمر الأغذية العالمي ، الذي عقد في عام ١٩٧٤ ، قد قرر رسمياً القضاء على الجوع وسوء التغذية خلال قرن من الزمان ، بيد أن الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، قد حددت نهاية القرن الحالي كموت نهائي لذلك ؛ وأكدوا أن تحقيق هذا الهدف مسؤولية مشتركة للبشرية كلها ، وأنه يلزم بذل جهود متواصلة ومتضافرة في هذا الصدد .

٩١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الغذاء حق من حقوق الإنسان الأساسية العامة ، وشددوا على الحاجة الملحة الى القضاء على الجوع في اقصر وقت ممكن . وأعربوا عن التزام حكوماتهم التام وعزمها الأكيد على مواصلة بذل الساعي لضمان هذا الحق لشعوبها . وأدانوا بشدة استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي وحذروا من فرض أي نوع من الشروط في مجال تقديم المعونة الغذائية .

٩٢ - وفي الوقت الذي أظهروا فيه تقديرهم لايستلزام المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية المعنية بعمليات التنمية الغذائية والزراعية الاهتمام على سبيل الأولوية أعربوا عن أسفهم لأنه لم تقدم الى البلدان النامية المساعدة الكافية لتمكينها من بلوغ معدل النمو السنوي للانتاج الزراعي البالغ ٤ في المائة والمستهدف للعقد الإنمائي الثاني والذي تكرر تأكيده في الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الإنمائي الثالث . وحثوا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وسائر الجهات المانحة على أن تزيد المعونة الإنمائية التي تقدمها الى قطاع الأغذية والزراعة في البلدان النامية ، وزيادة كبيرة ، وعلى أن تتساهل في شروط تقديم هذه المساعدة . وصرحوا بأن البلدان النامية تولي أهمية مطلقة لزيادة انتاجها الغذائي والزراعي ولتحقيق الاعتماد على الذات من خلال التدابير الوطنية والجماعية التي تتخذها بنفسها . وذكروا أن بعض البلدان النامية قد تمكنت من بلوغ درجة من الاعتماد على الذات في مجال الأغذية عن طريق تنفيذ السياسات ذات الصلة وتسخير الموارد وتطبيق التكنولوجيا بشكل حازم . وذكروا أنه ينبغي مواصلة بذل هذه الجهود ، واتاحة الخبرة المكتسبة للبلدان النامية التي تعاني من نقص غذائي لدعم جهودها الرامية الى تحقيق ونشر الاعتماد الجماعي على الذات في قطاع الأغذية .

٩٣ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات ، مع بالغ القلق ، أن الواردات الغذائية للبلدان النامية قد تضاغت من حيث الحجم خلال العقد الأخير ، وبلغت قيمتها أربعة أمثال ما كانت عليه ، وذلك في نفس الوقت الذي تتأثر فيه صادراتها بشكل متزايد بما تنتجه البلدان المتقدمة النمو من سياسات حمائية . وذكروا أن معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان قد تدهورت ، كما عطلت البيئة الدولية غير المواتية على ابطاء جهودها الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية . وصرحوا بأن معظم البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، في وضع حرج

يتجلى في انتشار الجوع وسوء التغذية ، وتحويل مواردها الهائلة نحو استيراد الأغذية ؛ وبأن هذا التدهور المستمر في الحالة الغذائية في أفريقيا يتخذ أبعاداً مخيفة .

٩٤ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بعض التطورات الإيجابية ، مثل التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي من أجل استيراد الحبوب ، وتجاوز الكمية البالغة ٥٠٠ . . . . . طن المستهدفة للاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ ، لأول مرة في عام ١٩٨١ . إلا أنهم أشاروا إلى أن الوضع العام لا يزال يبعث على عدم الارتياح . وطالبوا بهذا الجهود متجددة للتوصل إلى اتفاق بشأن اتفاق دولي جديد للحبوب .

٩٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة إلى :

١° التنفيذ العاجل لخطة عمل الأمن الغذائي ذات النقاط الخمس التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ( الفاو ) ؛

٢° التنفيذ الكامل للقرار ١٠٥ ( د - هـ ) الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) بشأن التجارة الدولية في الأغذية ، ولتدابير متابعة مناسبة فيما يتعلق بنتائج الاجتماع الوزاري لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ( مجموعة "غات" ) فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الزراعية ؛

٣° اتخاذ تسهيلات خاصة واستحداث إجراءات مبسطة من أجل تيسير تدفق القروض من مؤسسات التمويل الدولية لدعم احتياجات البلدان النامية في مجال التنمية الغذائية ؛

٤° زيادة الالتزامات بتقديم المعونة بموجب اتفاقية المعونة الغذائية تدريجياً كي تبلغ ١٨٥ مليون طن بحلول عام ١٩٨٥ ؛

٥° زيادة المخصص السنوي للاحتياطي الغذائي الدولي للطوارئ إلى مليوني طن بحلول عام ١٩٨٥ وإمكانية إدراجه في اتفاقية ملزمة قانوناً ؛

٦° زيادة التسهيلات المالية الغذائية لصندوق النقد الدولي والتوسع فيها لكسي تغطي المواد الغذائية الأساسية الأخرى ؛

٧° اعتماد برنامج دولي خاص للمعونة الغذائية والمساعدة المالية للتخفيف عن البلدان النامية التي تعاني من عجز غذائي مزمن ، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا ، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عاجلة ؛

٨° التعميل بإنشاء نظام الأمن الغذائي لبلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية ، كما نص على ذلك إعلان مؤتمر القمة السادس ؛

- ٩٠ " اعداد برنامج طويل الأجل يرمي الى القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام ٢٠٠٠ . وينبغي أن ينعكس هذا البرنامج على مضاعفة الجهود ، وتجديد العزم وابداء الارادة السياسية اللازمة كما حثت على ذلك مختلف التوصيات القائمة وكما أكد على ذلك هذا الاعلان ؛
- ١٠٠ " وفاة المانحين بالتزامهم بتجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، لفترة الثلاث سنوات الحالية ، ومواصلة دعمه وتعزيزه بعد ذلك ؛
- ١١ " ضرورة الاستخدام البناء للفوائض الغذائية الموجودة حالياً لدى البلدان المتقدمة النمو ، بتعزيز التنمية ، وتلبية الاحتياجات الطارئة ، ومساعدة البلدان النامية على تكوين احتياطياتها الوطنية ؛
- ١٢ " اتخاذ خطوات لضمان حصول البلدان النامية التي تعاني من نقص غذائي ، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، على الحد الأدنى من الاداءات الغذائية في حالة حدوث نقص غذائي على مستوى العالم ، ودراسة جدوى وضع المخزونات سببقاً في مواقع استراتيجية ، كما أوصى بذلك مؤتمر الأغذية العالمي .



#### رابع عشر - الطاقة

٩٦- اعترف رؤساء الدول أو الحكومات بالدور الحاسم الذي تقوم به الطاقة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية . وبينما شددوا على الحاجة الى توفير الطاقة بشكل كاف للبلدان النامية من أجل دفع عملية تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ، دون المساس بالمصالح الوطنية والالتزامات القائمة التي تعهدت بها البلدان النامية المصدرة للطاقة ، فقد رأوا أيضا أنه ينبغي لجميع البلدان ، لاسيما البلدان المتقدمة النمو ، أن تتخذ تدابير فورية لترشيد استهلاك الطاقة ، كما رأوا أن حالة الطاقة الدولية تتطلب دراسة دقيقة للغاية .

٩٧- وفي الوقت الحالي تواجه بلدان نامية عديدة مشاكل خطيرة تتعلق بتنمية موارد الطاقة بينما قد تواجه بلدان أخرى مشاكل مشابهة على المديين المتوسط والطويل . وللمرة الأولى استهدف قرار الجمعية العامة المتعلق بتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية ، وخطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ، تناول العديد من مسائل السياسة المتصلة بالطاقة . ومن المهام الشديدة الالاحاح انجاز دراسة شاملة تعد في الأمم المتحدة بشأن القيود المفروضة على تنمية الطاقة والآليات المحتملة لسد الفجوات القائمة ، واعتماد برامج وأنشطة فعالة في قطاع الطاقة تعود بالفائدة على الجميع ، لاسيما البلدان النامية التي تفتقر الى كفايتها من الطاقة . وينبغي أن تتعاون جميع البلدان بصورة نشطة ودون أي تحفظ في اجراءات متابعة ذلك القرار .

٩٨- رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالقرار المتخذ في اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط الخامس والخسين ، المعقود في كراكاس ، لايلاء أولوية الى البلدان النامية الأخرى لكفالة تزويدها بالنفط لسد احتياجاتها المحلية على أساس الأسعار الرسمية للبلدان الأعضاء . .

٩٩- ان المستوى الحالي للموارد المتوفرة لدى البنك الدولي من أجل قروض الطاقة غير كاف بتاتا . وقد حث رؤساء الدول أو الحكومات على زيادة هذه الموارد من خلال زيادة المستويات العامة للاقراض ، وأولوا أهمية قصوى لاتخاذ تدابير مناسبة لتحقيق هذا الهدف .

١٠٠- أكد رؤساء الدول أو الحكومات خطورة مشكلة موازين المدفوعات التي تواجه عدة بلدان نامية تفتقر الى كفايتها من الطاقة . وحثوا على التفكير باعتماد تدابير آنية وفعالة للتغلب على هذه المشاكل ، من خلال جملة أمور ، من بينها استخدام صندوق النقد الدولي وقيامه بترتيبات عالمية ملائمة . وفي هذا الصدد ، أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع التقدير الشديد بالجهود التي تبذلها منظمة البلدان المصدرة للنفط والمساعدة التي يقدمها صندوق التنمية الدولية التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط من أجل تخفيف حدة مشاكل موازين المدفوعات وشددوا على أهمية تشجيع الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية في ميدان الطاقة من خلال ترتيبات ثنائية ودون اقليمية واقليمية ملائمة فيما بينها .

١٠١- يقدم برنامج عمل نيروبي ، الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في عام (١٩٨١) ، أطارا هاما لجملة أمور ، من بينها العمل الدولي لتنمية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية . وإنشاء لجنة حكومية دولية ووحدة في الامانة العامة للأمم المتحدة للعناية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة على وجه التحديد هو بمثابة تطور مشجع يبسر للكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أو البلدان النامية المهتمة بالأمر عقد اجتماعات للتشاور ، يشترك فيها ما نحو المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف ، بغية تعبئة موارد اضافية للبرامج المتصلة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ولتنفيذ برنامج عمل نيروبي . وينبغي أن تشترك البلدان النامية اشتراكا نشطا وأن تتعاون تعاوناً هادفا لتنفيذ برنامج عمل نيروبي . وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن المصادر البديلة للطاقة لا يمكن أن تحل في المدين القصير والمتوسط محل مصادر الطاقة التقليديّة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١٠٢- هناك حاجة ملحة واضحة الى التطوير العاجل للتكنولوجيات المرتبطة بالطاقة والسي نقلها بصورة عاجلة الى البلدان النامية ، بشروط تلائم احتياجاتها . وقد بذلت البلدان المتقدمة النواهجودا لحفظ الطاقة ، وينبغي مضاعفة هذه الجهود لحفظ المصادر النادرة للطاقة .

#### خامس عشر - العلم والتكنولوجيا

١٠٣- شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز تنمية هذه البلدان . وقالوا أنهم يدعون الأسف أن تنفيذ التوصيات التي اعتمدها مؤتمر فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المعقود سنة ١٩٧٩ ، كان بطيئا وغير كاف ، ولهذا فانه كان من الواضح أن ثمة حاجة ملحة كي تحرز المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار الأونكتاد ، واليونيدو ، واللجنة الحكومية الدولية المعنية . بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، نتائج ايجابية ذات مغزى فيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بالعلم والتكنولوجيا . وينبغي أن تولي اللجان الاقليمية اهتماما كافيا الى هذه المسائل وان تضع برامج ذات وجهة علية للتعاون في هذه العيادين . وشمّة حاجة أيضا الى ايلاء اهتمام خاص الى تطوير تكنولوجيات تتكيف مع الظروف والاحتياجات المحددة للبلدان النامية .

١٠٤- رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالاتفاق الذي ابرم مؤخرا بشأن جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والذي يستهدف تعبئة موارد اضافية لا تقل عن ٦٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ لتغذية قطاعاته الأساسية وغير الأساسية . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن تقديرهم لبعثة الساعي الحميدة للبلدان النامية وطلبوا اليها أن تواصل جهودها لتعبئة موارد كافية للجهاز . وينبغي للدورة القادمة للجنة

الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تضع أساسا مريضا لخطة تمويل تتيح تعبئة موارد أساسية لا تقل عن ٣٠٠ مليون دولار وتقوم على زيادة تصاعدية فسي الموارد للفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ . وحثوا البلدان المتقدمة النمو التي تتردد في دعم خطة التمويل على إعادة النظر في موقفها والمساهمة في توفير هذه الموارد على نحو متناسب، كما أكدوا من جديد أن البلدان النامية مستعدة للتبرع لجهاز التمويل .

١٠٥- أدت المداولات التي دارت في جلسات اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا الى تضيق شقة الخلافات . بيّـد أن المفاوضات الطويلة لم تسفر عن صياغة المدونة في شكلها النهائي . وينبغي للمؤتمر عند استئناف أعماله أن يبذل قصارى جهده لتحقيق هذه النتيجة على وجه السرعة .

١٠٦- واحاط رؤساء الدول والحكومات علما بأن مؤتمر قمة فرساي قد أشار الى الحاجة الى ازالة الحواجز وتشجيع تنمية الاتجار في التكنولوجيات الجديدة في القطاعين العام والخاص على حد سواء . وينبغي أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو تدابير عملية فعالة وأن تتعاون بصورة هادفة بغية تحسين الوضع الراهن في العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية من خلال اجراء حوار متواصل بشأن هذا الميدان الشديـد الأهمية في نطاق اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، والمؤسسات الاخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة وحثوا على انشاء اطار للتعاون في هذا المجال لبعث الحياة من جديد في الاقتصاد العالمي ولتشجيع التنمية والرفاه الاجتماعي . وأشاروا بوجه خاص الى الاقتراح الرامي الى اقامة مركز دولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا البيولوجية وأعربوا عن أملهم في اتاحة المعونة لاقامة هذا المركز في بلد نام .

١٠٧- ينبغي أن تواصل الجمعية العامة للأمم المتحدة الانكسار وضع الجوانب المختلفة للمشاكل المتصلة بالنقل العكسي للتكنولوجيا قيد الاستعراض الدقيق .

١٠٨- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الأهمية الكبيرة التي ينطوى عليها البدء فسي اتخاذ تدابير عملية لكفالة التعاون فيما بين البلدان النامية ذاتها في ميداني العلم والتكنولوجيا ورحبوا بمقرر حركة بلدان عدم الانحياز القاضي باقامة مركز لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية باعتباره خطوة في هذا الاتجاه ، وطلبوا اقامته فوراً ليؤدي عمله في أقرب وقت ممكن .

#### سادس عشر - التصنيع

١٠٩- مما يشير القلق عدم تحقيق تقدم نحو بلوغ هدف ليما الذي يقضي بأن تكون للبلدان النامية حصة مقدارها ٢٥ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي و ٣٠ في المائة من التجارة العالمية في المصنوعات بحلول عام ٢٠٠٠ . ففي عام ١٩٨١ لم تتجاوز حصة البلدان النامية ١٠٣ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي و ١٠٤ في المائة من الصادرات في مجال المصنوعات ، مما يبرز أهمية الاسراع في تنفيذ مقررات المؤتمر العام الثالث لليونيدو .

١٠- ان الحاجة الى زيادة الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية لبلوغ هدفها هـي من الأهمية بمكان . وقد توقعت دراسة أعدها اليونيد ونموا في الاحتياجات قدره ١٥٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ و ٤٢٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ ( بأسعار عام ١٩٧٥ ) ، على أساس أن مكونات التمويل الخارجي قدرها ٥٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ ونحو ١٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ . وينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي عن طريق دراسة الآليات الجديدة التي يمكن أن توفي بهـذا الغرض . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من حجم التدفقات المالية الى البلدان النامية لخدمة برامجها المتعلقة بالتصنيع ، وذلك وفق شروط محتملة .

١١- ينبغي السعي بطريقة منهجية من خلال نظام المشاورات المعمول به في اليونيدو، الى اعادة توزيع الصناعة وايجاد قدرات صناعية جديدة في البلدان النامية بما ينسجم مع الميزات النسبية الدينامية التي تتمتع بها .

١٢- شدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بعقد التنمية الصناعية لافريقيا تنفيذا كاملا في الوقت الملائم . وأشاروا الى القرار المتعلق بالمشاركة الشعبية في التنمية الذي اقترته الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، وشددوا على أهمية دور المؤسسات العامة في تنفيذ وتطوير مشاريع المشاركة الشعبية باعتبارها وسيلة لتمتيع الموارد البشرية في استراتيجيات التنمية الوطنية . وينبغي السعي لتدريب ملاكات كافية من القوى العاملة الصناعية الماهرة الملائمة من خلال النص على التدريب في العقود التي يجري التفاوض بشأنها لبيع المصانع والمعدات

١٣- رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالتصديق على النظام الأساسي لليونيدو من قبل عدد كاف من الدول بما يكفل تحويلها الى وكالة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة . وحث رؤساء الدول أو الحكومات جميع البلدان التي لم تصدق بعد على دستور اليونيدو على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . وبعد أن أحاطوا علما بتوافق الآراء الذي برز بالنسبة لهذا الموضوع حثوا جميع البلدان على الدخول في مشاورات بغية تيسير تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة في وقت مبكر وشددوا على أهمية المؤتمر الرابع لليونيدو في اطار الأهمية الشاملة التي يحظى بهـا وتصنيع البلدان النامية على وجه السرعة مما يمكنها من تحقيق تقدم أسرع لبلوغ هدفها هـ .

#### سابع عشر - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بهـا منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وأزمة موارد المنظومة

١٤- أقيم جهاز الأمم المتحدة الانمائي لمساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد قدمت اجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة اسهاما كبيرا لتحقيق هذه الغاية . ومن دواعي الأسف أن بعض البلدان المتقدمة النمو قدمت دعما

غير كاف لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية ولا يمكن للمساعدة الثنائية أن تحل محل تدابير الدعم التي تقدم من خلال الأنشطة المتعددة الأطراف . فقد كان الهدف من برامج الأمم المتحدة أن تكون قادرة على تعزيز الجهود الاقتصادية الوطنية التي تبذلها البلدان النامية . ومما يدعو إلى القلق الشديد أزمة الموارد التي تؤثر على الجهاز التشغيلي ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وما لهذه الأزمة من أثر خطير يعرقل الخطط والبرامج الانمائية للبلدان النامية . ولهذا السبب كرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد الحاجة الى قيام البلدان المتقدمة النمو ، شأنها شأن عدد كبير من البلدان النامية ، بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي التي تدعو الى زيادة التبرع السنوي بنسبة ١٤ في المائة وهي النسبة اللازمة لتحقيق أغراض البرنامج . وينبغي بلوغ الأهداف ، أو تثبيتها في حالة عدم بلوغها ، فيما يتعلق بمختلف صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ، واستكشاف الطرق والوسائل لكفالة تراكم الموارد لهذه الصناديق والبرامج على أساس مضمون ومستمر وقابل للتنبؤ .

#### ثامن عشر - السيادة على الموارد الطبيعية

١١٥- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد حق جميع البلدان والشعوب ، غير القابل للتصرف ، في ممارسة سيادتها وسيطرتها بشكل دائم وتام وكامل على مواردها الطبيعية وغيرها من الموارد وعلى أنشطتها الاقتصادية . وقد قوضت بعض البلدان المتقدمة النمو وشركاتها عبر الوطنية التي تستخدم القسر والضغط والابتزاز في المجال الاقتصادي سيادة البلدان النامية وحققها الأساسي في انتهاج سياساتها وبرامجها الاقتصادية المستقلة الخاصة بها .

١١٦- كرر رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد دعمهم للشعوب التي لا تزال تخضع للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، وأكدوا من جديد حق هذه الشعوب ، غير القابل للتصرف ، في السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ، لا سيما حق الشعبين الفلسطيني والناميبي اللذين يجري نهب مواردهما الطبيعية واستغلالها بصورة غير شرعية . ودعوا جميع الدول والشعوب الى العمل فرادى ومجتمعين من أجل ازالة العقبات التي تعترض طريق الحرية والتطلعات المشروعة لهذه الشعوب ، كما دعوا الى اتخاذ اجراءات فعالة فسي هذا الصدد .

#### تاسع عشر - قانون البحار

١١٧- أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما مع الارتياح بالاختتام الناجح لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار وانجازه التاريخي المتمثل في التطوير التدريجي لقانون البحار .

١١٨- وقد اعتدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بأغلبية ساحقة مؤلفة من ١٣٠ دولة ، كما قامت بتوقيعها فعلا ١٢٢ دولة بما فيها ناميبيا وجزر كوك . وقد أقامت الاتفاقية نظاما قانونيا جديدا للاستخدام الرشيد للبحار والمحيطات ، بوصفه كوسيلة لتحقيق العدل والسلام

والتنمية والتعاون الدولي . ومن خلال تطبيق الاجراء المتمثل في توافق الآراء للتوصل الى قرارات ، تم التوفيق بشكل منصف بين المصالح المادية لجميع قطاعات المجتمع العالمي .

١١٩- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم الراسخ بأن موارد المنطقة الدولية في قاع البحار والمحيطات التي تشكل تراثا مشتركا للبشرية ، لا يمكن استكشافها واستغلالها الا بطريقة قانونية وفقا للنظام الدولي والآلية التي أنشأتها الاتفاقية . ورأوا أنه لاصحة بتاتا لأي اجراء من طرف واحد تقوم به أية دولة أو مجموعة من الدول من خلال اتفاقية مصغرة أو نظام مواز لا يتشئ واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . وبالفعل فإن من شأن مثل هذا الاجراء أن يستدعي الادانة العالمية وأن يؤدي الى تدابير ملائمة دافعا عما لجميع الدول من مصالح فيما يتعلق باستخدام قاع البحار الدولية كتراث مشترك للبشرية .

١٢٠- وناشد رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول التي وقعت الاتفاقية أن تسارع في عطية التصديق عليها ليصبح من الممكن نفاذها في أسرع وقت ممكن . كما ناشدوا جميع الدول التي لم توقع على الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك . ولاحظوا أن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية سيعقد في كينغستون في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٣ وحثوا جميع الدول على الاشتراك في أعمالها بصورة نشطة .

١٢١- وبعد أن أشاروا الى القرار المتعلق بتطوير الهياكل الأساسية البحرية والعلمية والتكنولوجية للبلدان النامية الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار والذي أيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أكدوا أن تحقيق المنافع من قانون البحار للبلدان النامية يمكن أن يتم فقط من خلال تطوير القدرات المناسبة ، لاسيما في مجال العلم والتكنولوجيا البحريين . وبعد أن سلم رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية المراكز البحرية والعلمية والتقنية الاقليمية والوطنية ، كمدخل حيوي في تطوير هذه الهياكل الأساسية ، دعوا جميع البلدان والمنظمات الدولية المختصة الى المساعدة في اقامة وتعزيز مثل هذه المراكز .

#### عشرين - المنطقة القطبية الجنوبية

١٢٢- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن القارة القطبية الجنوبية تنطوي على أهمية ضخمة للعالم من النواحي البيئية والمناخية والعلمية ومن ناحية الامكانات الاقتصادية . وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي لصالح البشرية بأسرها ، أن تظل المنطقة القطبية الجنوبية تستخدم الى الأبد بشكل يقتصر على الأغراض السلمية ، وأنه ينبغي لها ألا تصبح سرحا أو هدفا للخلافات الدولية كما ينبغي أن تكون متاحة لجميع الدول . واتفقوا على أن يتم استكشاف المنطقة واستغلال مواردها لمنفعة البشرية بأسرها ، بطريقة تتشئ وحماية بيئة المنطقة القطبية الجنوبية .

١٢٣- وبينما لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الأحكام ذات الصلة في معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية لعام ١٩٥٩ تتصل بالتعاون الدولي في المنطقة ، رأوا أنه ينبغي على الأمم المتحدة ، نظرا لتزايد الاهتمام الدولي بالمنطقة القطبية الجنوبية ، أن تضطلع في السدورة

الثامنة والثلاثين للجمعية العامة بدراسة شاملة للمنطقة القطبية الجنوبية تأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة ، بما فيها معاهدة المنطقة القطبية الجنوبية ، بغية توسيع نطاق التعاون الدولي في المنطقة .

#### حاديًا وعشرين- الشركات عبر الوطنية

١٢٤- استعرض رؤساء الدول أو الحكومات عمليات الشركات عبر الوطنية ، لاسيما في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

١٢٥- وأعربوا عن قلقهم الشديد ازاء الشركات عبر الوطنية التي تنتهج سياسات غير قانونية وغير مستصوبة وتتورط في ممارسات فاسدة في البلدان النامية ، وعندما يؤدي دافعها لتحقيق الحد الأقصى من الربح الى التشويه في اقتصادات هذه البلدان . وأدانوا الأنشطة التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا والتي تعزز جهاز القمع في نظام الفصل العنصري القائم في ذلك البلد .

١٢٦- ووجهوا الانتباه الى الحاجة الملحة الى التفكير باختتام الاعمال المتصلة بوضع مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية ، وأعربوا عن أملهم في أن تعتمد اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية هذه المدونة في دورتها التاسعة القادمة . واتفقوا على أنه ينبغي لجميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تشترك بصورة نشطة في الدورة الاستثنائية للجنة ، المقرر عقدها في آذار/مارس- أيار/مايو ١٩٨٣ .

١٢٧- ودعوا البلدان المتقدمة النمو الى الاشتراك بصورة بناءة في مداولات الدورة الاستثنائية بحيث يمكن الانتهاء من وضع صك قانوني فعال يحكم أنشطة الشركات عبر الوطنية .

١٢٨- واتفقوا على أنه من شأن وضع مدونة فعالة أن تعزز القدرة التفاوضية للبلدان النامية ازاء الشركات عبر الوطنية ، وأكدوا أنه ينبغي صياغة المدونة وفقا لأهداف البلدان النامية وتطلعاتها .

#### ثانياً وعشرين- الاسكــان

١٢٩- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسمية سنة ١٩٨٧ السنة الدولية لايواء المشردين . وذلك بمبادرة من سرى لانكا ، كما أعربوا عن تقديرهم للأعمال القيمة والمفيدة التي يقوم بها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ( الموئل ) . وأيدوا المقرر القائل بأن أهداف الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد هي تحسين مأوى وأحياء الفقراء والمحرومين بحلول عام ٢٠٠٠ . وحث رؤساء الدول أو الحكومات جميع البلدان والمنظمات الدولية المعنية على الاشتراك بصورة نشطة وعلى تقديم الدعم الكامل بما فيه الدعم المالي الى البرامج والأنشطة المنوى القيام بها في مجال المستوطنات البشرية بما في ذلك تنفيذ مشاريع نموذجية للمأوى في البلدان .

### ثالثا وعشرين - تنمية الموارد البشرية

١٣٠- تكتسب تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لدى البلدان النامية ، كما تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وفي هذا السياق ، فإن التخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه وتعليم الانسان وتقدمه وتحقيق العمالة الكاملة ، لاسيما في صفوف الشباب ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، هي أمور ينبغي اعتبارها أهدافا ذات أولوية تهتدى بها أنشطة البلدان النامية في هذا الصدد . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة أن تقدم المساعدة والدعم الضروريين للبلدان النامية لمساعدتها في تحقيق هذه الأهداف . وينبغي للدورة السادسة للاونكتاد أن تتوصل منسـمـ جهتها الى اتفاق بشأن مقترحات ذات اطار زمني بغية التثبت من الآثار الضارة التي تترتب على النقل العكسي للتكنولوجيا في البلدان النامية ، وبشأن تدابير محددة لرصد تطور العناصر الضارة في هذا الميدان .

١٣١- وكرر رؤساء الدول أو الحكومات التأكيد على الحاجة الى تنفيذ المقررات والبرامج المتخذة في مختلف اجتماعات البلدان النامية فيما يتعلق بالعمالة وتعزيز الموارد البشرية ، لاسيما اجتماع تونس المعقود في نيسان / أبريل ١٩٧٨ . ورحبوا بقيام المؤتمر الثاني لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ( بغداد ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ) باعتقاد اعلان وخطة عمل وبرنامج ثلاثي ( ١٩٨٢-١٩٨٤ ) للتعاون التقني في هذا الميدان فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وأكدوا وجوب الاضطلاع بما جاء في هذه الوثائق بوصفه مسألة ملحة وحسب الجدول الزمني المتفق عليه .

### رابعا وعشرين - دور المرأة في عملية التنمية

١٣٢- كرر رؤساء الدول والحكومات التأكيد على أهمية اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية الشاملة ، وأكدوا أن اشترك المرأة بصورة كاملة وجديـة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية هو دليل هام على التقدم والتنمية . وأشاروا الى أن الأهداف والاستراتيجيات والتدابير الرامية الى تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة ، ودورها في التنمية ، ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من الخطط الانمائية الوطنية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ومن الجهود الرامية الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٣٣- قامت بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بدور هام في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمرأة ، والمعقود في عام ١٩٨٠ في كونهنباغن . ومن الأمور الهامة وجوب تعاون جميع الاعضاء في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته مؤتمر كونهنباغن بغية ازالة العقبات التي تعترض طريق التعبئة الكاملة لدور المرأة في عملية التنمية واشراكها في هذه العملية على أساس من المساواة . كما ينبغي على الجميع تقديم الدعم الفعال للتوصية التي صدرت بالاجماع عن لجنة الأمم المتحدة



المعنية بمركز المرأة والتي تطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تدرج في ميزانياتها الحالية عنصرا خاصا ببرامج تطوير المرأة . وينبغي على جميع البلدان توقيع وتصديق اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وحث رؤساء الدول أو الحكومات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على الاشتراك بصورة فعالة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة والذي سيعقد في عام ١٩٨٥ في نيروبي بكينيا ، وعلى التنسيق بشكل محكم بين أنشطتها ومواقفها قبل المؤتمر وأثناءه بغية تحقيق الأهداف المشتركة .

٣٤- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الى تقديم الدعم والمساعدة الدوليين لتنفيذ البرامج التي تستهدف تعزيز دور المرأة في عملية التنمية في البلدان النامية . كما أعربوا عن تأييدهم الكامل للأنشطة القيمة التي يقوم بها المعهد الدولي للنهوض بالمرأة ، وأكدوا على أهميته في هذا الميدان .

#### خامسا وعشرين - التصحر وتقديم المعونة لضحايا الجفاف

١٣٥ - ان الزحف السريع للصحراء في افريقيا وأجزاء أخرى من العالم النامي يؤثر على جهود التنمية لعدة بلدان وعلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها ولا سيما على انتاجها من الأغذية كما أن له آثارا سلبية خطيرة بالنسبة لمستقبل المجتمع الدولي بمرته . وقد أسهمت التقلبات الجوية السائدة التي عانت منها عدة مناطق في العالم وخاصة منطقة السهل السوداني في الحالة الحرجة للأغذية في تلك المناطق وفي هذا الصدد لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح الجهود الدؤوبة والبرامج التي تضطلع بها البلدان الأعضاء في اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل بمساعدة المجتمع الدولي . وأقرها في هذا الصدد عن ترحيبهم بالمساعدة الكبيرة المقدمة أخيرا إلى بلدان اللجنة بغرض معالجة التحلل الجيوفيزيائي المستمر للترية في المنطقة وحالات نقص الأغذية التي لا تزال سائدة في تلك البلدان في السنة الحالية . ومن ترحيبهم بقيام منظمة المؤتمر الاسلامي بإنشاء لجنة للتضامن مع شعوب السهل الافريقي . وحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي وخاصة البلدان المتقدمة النمو على تكثيف جهودها لاعتماد تدابير عاجلة للتخفيف من حدة مشكلة التصحر ولتوفير مساعدة متزايدة للبلدان المتأثرة في منطقة السهل السوداني والبلدان النامية الأخرى التي تعاني من الجفاف .

#### سادسا وعشرين - البلدان المعرضة للكوارث

١٣٦ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء الحالة الصعبة التي تواجهها البلدان النامية التي أصيبت بكوارث طبيعية . وينطبق هذا بصفة خاصة في حالة أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية الأقل تجهيزا لمواجهة الخسائر الضخمة التي تسببها هذه الكوارث . وبدا رؤساء الدول أو الحكومات جميع البلدان والمؤسسات الإقليمية والدولية التي التعبير عن تضامنهم وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وغيرها من القرارات ذات الصلة وتوفير كل ما يمكن توفيره من مساعدة مادية واقتصادية وتقنية ومالية وانسانية لمساعدة البلدان المتأثرة بالكوارث على تخفيف الأضرار التي تعانيتها وتنفيذ خططها الخاصة بالتعمير والتنمية .

١٣٧ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات طما بالضرر الناتج عن الزلزال الذي أصاب بعض الأجزاء في الجمهورية العربية اليمنية وبالتفقات اللازمة لتعمير المناطق المعنية . وهم يرون بالاشارة الى قرار الجمعية العامة ١٦٦/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ في هذا الصدد أنه من الضروري مساعدة الجمهورية العربية اليمنية في جهودها الرامية لتعمير المناطق المتأثرة وللتغلب على العواقب التي خلفتها الكارثة . ويناشدون الدول والهيئات والمنظمات الدولية أن تسهم بسخاء في هذه الجهود .

#### سابعا وعشرين - حالة اللاجئين والأشخاص المشردين في افريقيا

١٣٨ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم الشديد ازاء التدفق الحالي للاجئين في

أفريقيا وادراكا منهم للحاجة الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على بلدان اللجوء الافريقية . ولحقيقة أن نتائج المؤتمر الدولي الأول المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا قد جاءت ، من ناحية المساعدة المالية والمادية ، أقل من توقعات البلدان الافريقية ، أكدوا من جديد تأييدهم لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٧/٣٢ الذي اعتمدته في دورتها السابعة والثلاثين ، والذي ينص على عقد مؤتمر دولي آخر معني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا في سنة ١٩٨٤ . وأعربوا عن ثقتهم بأن يشارك أعضاء حركة عدم الانحياز بفعالية في ذلك المؤتمر وأن يسهموا بشكل ملموس في البرنامج الهادف الى مساعدة أولئك اللاجئين .

١٣٩- وحشا المجتمع الدولي ، وجميع الدول والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية والحكومية الدولية على توفير أقصى قدر من الدعم للمؤتمر بهدف تقديم أقصى ما يمكن من المساعدة المالية والمادية الى اللاجئين في افريقيا وتوفير المساعدة اللازمة لبلدان اللجوء لتمكينها من تعزيز قدرتها على توفير المرافق والخدمات الضرورية التي تعتبر أساسية لرفاهية اللاجئين وللمساعدة بلدان المنشأ في إعادة تأهيل اللاجئين الذين يعودون حقا بمحض إرادتهم .

١٤٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا عن قلقهم العميق ازاء ضخامة أعداد الأشخاص المشردين في افريقيا ومحتنهم ، وحشا المجتمع الدولي وجميع الدول الأعضاء ، في الأمم المتحدة فضلا عن أعضاء حركة عدم الانحياز ، وأجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها على توفير أقصى مساعدة ممكنة للبلدان التي تعاني من تلك المشاكل .

#### ثامنا وعشرين- البيئة

١٤١- شهد العقد المنصرم منذ مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية عام ١٩٧٢ تدهورا ملحوظا في نوعية البيئة على هذا الكوكب . ونظرا لعدم توفر التدابير العلاجية في الوقت المناسب ، هناك امكانية واضحة لحدوث تدهور دالسي مضاعف وتدهور لا يمكن اصلاحه في البيئة العالمية . وهناك حاجة كبيرة لتخطيط انمائي متوازن من الناحية الايكولوجية ، ولتجميع المعلومات عن تكنولوجيات حفظ الموارد ، وللمعمل لحفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية الحاسمة وتوليد الوعي الكامل بالأهمية الحيوية للمشاكل الايكولوجية والبيئية . واعترف بالجهود المحمودة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ويجب تدعيم الاطار الحالي للتعاون الدولي في هذه المجالات . وما لا غنى عنه لحماية البيئة أن حفظ موارد هذا الكوكب غير القابلة للتجدد وتجنب أنماط الحياة المبددة والاستخدام المسرف للموارد العالمية على يد عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو الموسرة التي تستهلك من الموارد العادية حصة كبيرة بشكل غير متناسب وهذا مجال يتعين فيه على المجتمع الدولي بأسره أن يعمل سويا بروح من التعاون البناء لرفاهية الانسانية جمعاء .

١٤٢- ويؤكد المؤتمر تأييده لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٥/٣٧ المؤرخ فـي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ بشأن مشكلة مخلفات الحروب ويناشد جميع الدول المسؤولية عن تلك المخلفات أن تتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لتمكينه من إعداد الدراسة المطلوبة في الفقرة ٤ من القرار ٢١٥/٣٧. وأن تؤيد الطلب العادل للدول المتأثرة بوجود مخلفات الحروب في خاصة الألغام في على أراضيها .

#### تاسعا وعشرين - الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

١٤٣- لجميع الدول حق غير قابل للتصرف في تطوير برامجها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها وما يتماشى مع احتياجاتها الانمائية . وللتعاون الدولي دور حاسم في هذا الميدان . وتستحق السياسات التي تمارسها بعض البلدان الموردة للطاقة النووية والهادفة الى حرمان البلدان النامية من احتياجاتها المشروعة لبرامجها الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الادانة من المجتمع الدولي بأسره .

١٤٤- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لأنه لا تزال هناك عوائق أمام العمل التحضيري اللازم قبل عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في على حسب المتوخى في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢/٥٠ . ومن شأن التعاون الدولي في هذا الميدان أن يكون لصالح كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وحثوا على وجوب القيام بعمل تحضيرى جدى ومفصل ومتعمق قبل عقد المؤتمر . ويجب أن تقوم جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بدور نشط في العمل التحضيري بهدف الحصول على نتائج ايجابية بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية الوصول غير المعاق إلى التكنولوجيا والمعدات والمواد والخدمات اللازمة لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس عادل وغير تمييزي .

#### ثلاثين - الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي

١٤٥- أكد رؤساء الدول أو الحكومات على أن الفضاء الخارجي ينبغي ألا يستغنى عن الاستخدام للأغراض السلمية فقط . وأعربوا عن قلقهم البالغ ازاء اضافة الصبغة العسكرية على الفضاء الخارجي بشكل مكثف ودعوا الى الاضطلاع بتدابير عاجلة لانها سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ولاحظوا أنه قد حدثت تطورات جديدة بالملاحظة في علم الفضاء وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما . ومن شأن الاستخدام الفعال والسلمي لهذه التطورات أن يعود على الإنسانية بفوائد كبيرة . ولا تزال الفوائد المتحققة من الفضاء موزعة توزيعا متفاوتا بين بلدان العالم ويجب أن يكون مبدأ الوصول المضمون والمتكافئ هو الجوهر في أى آلية تنظيمية جديدة ويجب أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بما في ذلك احتياجات البلدان الاستوائية . ويمكن ان يؤدي التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى السى

تخفيف الحالة الراهنة في ويمرر رؤساء الدول أو الحكومات عن تصميمهم على خلق ذلك التعاون ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تقوم من جانبها بتقديم تعاونها الكامل بهدف ضمان الاقتصام المتكافئ للفوائد الناتجة عن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي لصالح الإنسانية بأسرها .

#### واحد وثلاثين - عقد النقل والمواصلات في افريقيا

١٤٦ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن خيبة أملهم ازاء مستوى المساعدة المالية والتقنية التي قام المجتمع الدولي بتعميقها حتى الآن لتحقيق برنامج عقد النقل والمواصلات في افريقيا . وبينما يحيطون علما بالجهود التي بذلت بالفعل في دعوا مرة أخرى المجتمع الدولي ولا سيما البلدان المتقدمة النمو الى الاسهام بشكل أكبر في التنفيذ السريع لأهداف العقد .

#### ثانيا وثلاثين - أقل البلدان نموا

١٤٧ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح اعتماد برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لأقل البلدان نموا في مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في باريس في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ . وأكدوا على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة وقيام المجتمع الدولي بتقديم دعم واسع النطاق ومتواصل لتنمية أقل البلدان نموا بالنظر الى حالتها الاجتماعية والاقتصادية اليائسة والمشاكل الهيكلية الهائلة . وأعربوا مع ذلك عن خيبة أملهم الشديدة ازاء المعدل البطيء الذي يضي به تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر وأكدوا على الحاجة العاجلة لتنفيذه الكامل في الوقت المناسب . ودعوا البلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المتعددة الأطراف والمالية والتقنية الى اتخاذ خطوات ملموسة وكافية على الفور لتنفيذ البرنامج لتعزيز عملية مكثفة ذاتيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتيها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين . وطالبوا بزيادة رئيسية في تحويل الموارد الى هذه البلدان على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى تحسين أشكال المعونة وممارساتها وتكوينها واستجابة تلك الأشكال لاحتياجات هذه البلدان . كما رأوا أنه يجب أن يقوم الأونكتاد السادس بإيلاء اعتبار عاجل ومناسب لمسألة تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر .

#### ثالثا وثلاثين - البلدان غير الساحلية

١٤٨ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق الحالة الخطيرة للبلدان غير الساحلية وخاصة فيما يتصل بالنقل والاتصالات والمرافق الهيكلية الأساسية . وأوصوا بالتنفيذ العاجل للمقررات المناسبة لحركة عدم الانحياز بالصيغة التي اعتمدت بها والتي اعتمدت لصالح هذه البلدان من أجل ضمان حقها في الوصول الحر الى البحر ومنه وحرية المرور العابر كما تنص عليها المادة

١٢٥ من اتفاقية قانون البحار و لتوفير المساعدة الدولية اللازمة لتلبية احتياجاتها الخاصة وقد سلموا بأن الاضطلاع بأي برنامج عمل فيما يتعلق بتسهيلات المرور العابر المذكورة يجب أن يكون بالتشاور مع بلد المرور العابر المعني وبموافقته .

٤٩ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن القلق إزاء الضائقة البالغة للموارد المتاحة لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية الساحلية وحثوا المجتمع الدولي و بالأخص البلدان المتقدمة النمو على الاسهام بسخاء في الصندوق .

#### رابعاً وثلاثين - البلدان النامية الجزرية

٥٠ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن الرأي القائل بأن البلدان النامية الجزرية ، ولا سيما البلدان الصغرى منها ، تتطلب الاهتمام العاجل من جانب المجتمع الدولي بسبب مشاكلها المعينة واحتياجاتها الخاصة . وحددوا العوامل التالية بوصفها العوامل التي تمنع هذه البلدان بصفة خاصة :

النطاق المحدود من السكان والأسواق والموارد المالية ؛

الاعتماد الشديد على اقتصادات المحصول الواحد واقتصادات المؤسسة الواحدة ؛

التنمية المؤسسية البدائية بسبب صغر الحجم ؛

النأى الجغرافي وعواقبه الاقتصادية ؛

الارتفاع البالغ بالنسبة للفرد للتكاليف التي يفرضها توفير الهيكل الأساسي الاقتصادي والاجتماعي لجزر صغيرة صالحة للسكنى على مسطحات مائية شاسعة ؛

الطبيعة المتطرفة للانفتاح الاقتصادي ؛

عدم القدرة على استغلال أسواق رأس المال ؛

المفاهيم غير المناسبة للمشروطية ومعايير الأداء التي تستخدمها المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف للاستفادة من موارد هذه البلدان في برامج تحقيق الاستقرار المالي والتكيف الهيكلي .

٥١ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على أن ينفذ بالكامل التدابير المحددة لتقديم المساعدة لصالح البلدان النامية الجزرية وفقاً لمختلف قرارات الجمعية العامة والأونكتاد . وطلبوا الى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية والائتمانية الدولية والجهات المانحة الثنائية استعراض المعايير المستخدمة لتقديم ومنح المساعدة الاقتصادية والتقنية الى البلدان النامية الجزرية بغية ضمان أن تكون هذه المعايير ذات صلة بالاحتياجات والمشاكل المحددة للبلدان النامية الجزرية .

١٥٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة قيام الأجهزة المختصة في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بزيادة قدرتها على الاستجابة بصورة مواتية للاحتياجات المحددة للبلدان النامية الجزرية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

١٥٣- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالمبادرة التي تقدمت بها غرينادا بالدعوة لعقد مؤتمر معني بالدول الجزرية الصغرى في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣؛ وتشتمل أهدافه المحددة على تهيئة الوضع لاجراء دراسات متعمقة لمشاكل البلدان النامية الجزرية الصغرى، وصياغة اقتراحات محددة فيما يتعلق بنظام للتدابير الدولية الخاصة الرامية الى التخفيف من النكبة الاقتصادية الشديدة التي ألمت بالبلدان النامية الجزرية الصغرى، وإنشاء صندوق للأقاليم في حالات الطوارئ. وحثوا المنظمات الدولية المعنية على تقديم الدعم الأكمل لهذا المؤتمر ولا نشطة المتابعة المتعلقة به.

#### خامسا وثلاثين- أشد البلدان تأثرا

١٥٤- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الفقرة ذات الصلة الواردة في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث بشأن أشد البلدان تأثرا والتي تدعو المجتمع الدولي الى النظر في اتخاذ تدابير محددة لصالح هذه البلدان. وحثوا على أن يشرع المجتمع الدولي في اتخاذ القرارات اللازمة على النحو المتوخى في الاستراتيجية الإنمائية الدولية وتنفيذها في موعد مبكر.

#### سادسا وثلاثين- التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

##### ألف- نظرة عامة

١٥٥- يعد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وسيلة هامة لتعزيز اعتمادها الجماعي على الذات ولزيادة قوتها المقابلة في المفاوضات مع البلدان المتقدمة النمو. كما أن تنمية اعتمادها الجماعي على الذات من شأنها أن تسهم اسهاما لا حد له في تحقيق استقرارها الاقتصادي والسياسي، وهي عنصر رئيسي في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. والتعاون فيما بين البلدان النامية هو أيضا أداة هامة لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. ويمكن للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن يصبح أداة قيمة لتعزيز استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والتكنولوجية المتاحة في البلدان النامية الاستخدام الرشيد المتسم بالكفاءة من أجل رفاهها فرادى ومجتمعة.

١٥٦- وقد اكتسب التعاون فيما بين البلدان النامية زخما كبيرا على مر السنين. وتعزيز

الى حد كبير التعاون الاقليمي ودون الاقليمي والثاني فيما بين البلدان النامية . واحتل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مركز الصدارة في اهتمامات حركة عدم الانحياز منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول لها . ومنذ عقد قمة هافانا ، ازداد تكثيف أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وازداد التوسع في مفهوم هذا التعاون كما ازدادت مضامينه ثراء . وجرت سلسلة من المشاورات والاجتماعات فيما بين البلدان النامية لترجمة هذه الأفكار الى عمل . ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باضداد برنامج عمل كراكاس المؤرخ في أيار/مايو ١٩٨١ .

١٥٧- وتستأثر البلدان النامية ، مجتمعة ، بأسواق ضخمة . وهي تنتج في واقع الحال جميع السلع الأساسية ، ولديها احتياطي ضخم من الموارد البشرية والمهارات التقنية والقدرات التصنيعية والموارد المالية . وينبغي أن تستكشف على نحو كامل الامكانيات الضخمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن يتخذ اجراء واقعي وطاغل فيما يتعلق بالاقتراعات والشاريع التي هي الآن قيد النظر داخل بلدان حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين .

١٥٨- بل انه في الحالة الراهنة ، والتي لا تبدى فيها البلدان المتقدمة النمو الارادة السياسية الكافية للاضطلاع ببرنامج فعال وهام للتعاون الاقتصادي الدولي ، هناك حاجة اكبر الى التعجيل بغطى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وسيؤدي ذلك الى التقليل من ضعف بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ازاء الضغوط الاقتصادية وغيرها من الضغوط من جانب البلدان المتقدمة النمو . وينبغي الآن تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي وبرنامج عمل كراكاس على وجه السرعة . وأوصى رؤساء الدول أو الحكومات باتباع نهج عملي وواقعي ، مع التركيز على البرامج والأولويات التي تؤدي الى تحقيق فوائد من التعاون المتبادل في فترة قصيرة نسبيا ، وتقلل من ضعف البلدان النامية ازاء الأزمات الاقتصادية الراهنة . وحثوا أيضا على بذل كل الجهود واتخاذ التدابير المشتركة المعهدة رضيا بغية تنفيذ البرامج وضمان اتباع نهج شامل ومتسق ومتكامل يضع في الاعتبار الروابط المشتركة والوثيقة القائمة بين مختلف قطاعات النشاط .

١٥٩- وترى حركة بلدان عدم الانحياز ان التعاون فيما بين البلدان النامية ليس بد بلا للتعاون فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وأن التعاون فيما بين تلك البلدان ليس موجها ضد أى بلد أو مجموعة من البلدان . وتقر البلدان المتقدمة النمو دائما بتأييدها لتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية وزيادة فعاليتها . وأعرب عن هذا التأييد في القرار الذي اتخذته بتوافق الآراء الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وفي مؤتمر قمة كانكون اجتمع التعاون فيما بين البلدان النامية عنصرا ذات أهمية متزايدة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن الأمل في أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو ، على مستوى التنفيذ ، رأيا



مستئثرا تجاه التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . ولذلك طلبوا الى البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تقدم الدعم والمساعدة لتعزيز هذا التعاون لصالح الاستقرار والتقدم الشاملين .

#### باء - برامج العمل من أجل التعاون فيما بين البلدان النامية

##### ١٥ - برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي (بلدان عدم الانحياز)

١٦٠ - استعرض رؤساء الدول أو الحكومات تنفيذ برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز . وأحاطوا علما بتقرير الاجتماع الرابع للبلدان المنسقة المعقود في هافانا في آذار/مارس ١٩٨٢ ، ولا حظوا مع الارتياح الجهود التي بذلت لتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، واعتدوا مبادئ توجيهية للعمل في المستقبل\* . وأوصوا بعقد اجتماع لخبراء البلدان المنسقة في جميع مجالات برنامج العمل قبل سنة ١٩٨٥ .

١٦١ - وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الى المقرر الذي اتخذته الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة من ٣١ أيار/مايو الى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، بشأن الاقتراح المقدم من رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية . وبناء عليه ، طلبوا الى البلدان المنسقة في المجالين النقدي والمالي صياغة توصيات في هذا الصدد وتقديم تقرير مفصل فيما ينظر فيه المؤتمر القادم لوزراء الخارجية ، آخذة في الاعتبار ضرورة تعزيز ودعم المؤسسات المالية القائمة فيما بين بلدان عدم الانحياز .

١٦٢ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ترحيبهم وتأييدهم لاقتراح سعادة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنه ينبغي على مكتب التنسيق في نيويورك في ضوء ما تم من انشاء عدد من صناديق عدم الانحياز واقتراح انشاء صندوق جديدة أن يبحث تشغيل الصناديق الموجودة والمقترحات الجديدة الرامية الى ترشيد تشغيل هذه الصناديق وجعلها أكثر فعالية ، وأن تقدم توصيات الى المؤتمر الوزاري لسنة ١٩٨٥ .

١٦٣ - ولا حظ رؤساء الدول أو الحكومات مع التقدير استمرار اضطلاع المركز الدولي للمؤسسات العامة في ليوبليانا (يوغوسلافيا) التابع لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لأعماله بنجاح وقيامه بتوسيع أنشطته . واعتبروا أن ما يقوم به المركز من أعمال يشكل اسهاما كبيرا فسي تعزيز أنشطة التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية في مجال عطيات المؤسسات العامة ، ودعوا البلدان التي لم تصبح بعد أعضاء في المركز الى الانضمام الى عضويته والمشاركة بنشاط في أنشطته البرنامجية المشتركة لتمكينه من تحقيق مزيد من النجاح في أدائه وظيفته .

---

\* أنظر الصفحات من ١١٢ الى ١٣٣ .

١٦٤ - ويعد الهيكل الأساسي المؤسسي للتعاون فيما بين البلدان النامية مستقبلا أمرا له أهمية القصوى ، وقد أوصى رؤساء الدول أو الحكومات باتمام المشاريع الرئيسية التالية في وقت مبكر :

- ( أ ) انشاء مركز المعلومات المعني بالشركات عبر الوطنية في هافانا ؛
- ( ب ) انشاء مركز العلم والتكنولوجيا في نيودلهي ؛
- ( ج ) تشغيل صندوق التضامن لبلدان عدم الانحياز من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

( د ) انشاء مرفق لتطوير المشاريع .

( هـ ) تشكيل مجلس اتحادات المنتجين .

١٦٥ - وكان من رأى رؤساء الدول أو الحكومات أن تقوم البلدان المنسقة في مجالات التعاون المختلفة التي يشملها برنامج العمل ، عن طريق عملية الدراسة التي يجريها خبراءها الرفيعو المستوى من علماء وخبراء اقتصاد وتخطيط ، وعن طريق الشاورات فيما بينهم ، بتحديد المساهمات التي يمكن فيها القيام بشروط ، وذلك عن طريق نهج أصلي يستند الى الاحتياجات والامكانيات والموارد المتاحة للبلدان النامية . وينبغي في المقام الأول ، أن تعطى الأولوية ، لاعداد برامج متعددة الأطراف للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من أجل زيادة الانتاج الغذائي في البلدان النامية ومن أجل قيام البلدان النامية بتجهيز المواد الخام العملية التي تنتجها .

٢ - برنامج عمل كراكاس (مجموعة الـ ٧٧)

١٦٦ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح أن وزراء مجموعة السبعة والسبعين أيدوا في اجتماعهم المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ \* إجراء المتابعة المتخذة في مانيتا \* فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وسلعوا بضرورة بذل جهد متواصل ونشط لتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأكدوا ، في هذا الصدد ، على أهمية التعاون بين الإقليمي والأقاليمي فيما بين البلدان النامية ، وهنا عليه طلبوا إلى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى زيادة تعزيز وتكثيف هذا التعاون . وأيدوا في هذا الصدد المقرر الذي اتخذته الاجتماع السنوي السادس لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ والقاضي بإجراء استعراض متعمق للموضوع كل عامين على المستوى الوزاري . ورحبوا كذلك بالمقرر الوارد في برنامج عمل كراكاس والذي مفاده أنه ينبغي لتلك الاجتماعات أن تركز على إجراء استعراض وتقييم وفحص للأنشطة الداخلة في إطار برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وتوفير التوجيه اللازم بالنسبة للقضايا المتعلقة بالسياسة والمسائل التنفيذية ولزيادة تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١٦٧ - لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح الاعلان الذي اعتمدته الاجتماع السنوي السادس لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ بشأن البدء في المفاوضات المتعلقة بإنشاء نظام عالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ودعوا إلى اختتام تلك المفاوضات بنجاح ، وعلى وجه السرعة ، وفقا لما ورد في الاعلان الآنف الذكر من مبادئ وقواعد وجدول زمني .

١٦٨ - وما سيكون من شأنه تحقيق المزيد من التقدم في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الاضطلاع بالأعمال التحضيرية التقنية للمشاريع المشركة وتنفيذها . وتوفير العتبات التمويلية اللازمة لتنفيذ المشاريع المتعددة الأطراف للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وقام رؤساء الدول أو الحكومات بما يلي :

١ - رأوا أنه ينبغي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تعجل بالنظر في الاقتراح المتعلق بإنشاء " آلية تطوير المشاريع للتعاون التقني والاقتصادي " بهدف أن تقوم مجموعة السبعة والسبعين بموضعه في صورته النهائية ؛

' ٢ ' أحاطوا علما مع الاهتمام الخاص بأن مجموعة السبعة والسبعين أجرت دراسة بشأن امكانية انشاء " مصرف للبلدان النامية " ، وشددوا على أهمية التعاون العالي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وعلى ضرورة تعزيز المؤسسات المالية القائمة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

١٦٩ - ودعا رؤساء الدول والحكومات الى التأييد الكامل لمجموعة السبعة والسبعين وللدور الذي تضطلع به في أنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ورحبوا في هذا الصدد بأن حسابا لمجموعة السبعة والسبعين في نيويورك خاصا بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قد دخل الآن في طور التشغيل لتمويل نواة أنشطة مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك . واعتبروا ذلك سابقة لها قيمتها .

#### جيم - التوفيق والتنسيق بين برنامجي العمل

١٧٠ - قام رؤساء الدول والحكومات بما يلي :

( أ ) رحبوا بالجهود التي بذلها رئيسا حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين في نيويورك للنظر في طرق ووسائل التوفيق والتنسيق بين برنامج العمل لبلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس ، عملا بالولاية التي أناطتها بهما الاجتماعات الوزارية للمجموعتين في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، وأحاطوا علما ، مع الاهتمام ، بتوصيتها في هذا الشأن \* .

( ب ) كرروا الاعراب عن اقتناعهم بوجوب التوفيق والتنسيق بين برنامج عمل بلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس لمجموعة السبعة والسبعين كيما يعزز كل منهما الآخر ؛

( ج ) قرروا أن يتولى الجهود الرامية الى تحقيق التوفيق والتنسيق بين برنامجي العمل مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز يساعده في ذلك الى أقصى حد ممكن المنشقون في مختلف مجالات التعاون ، ومجموعة السبعة والسبعين في نيويورك بهدف ضمان تنفيذ البرنامجين بشكل يؤدي الى الاستفادة على نحو كامل من الأدوات التنفيذية المتاحة

---

\* يرد النص الكامل للتوصيات المتعلقة بالتوفيق والتنسيق بين برنامجي العمل لبلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس في الصفحات من ١٥٣ الى ١٥٥ .

لحركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين ، مع مراعاة ضرورة تجنب الازدواجية ، ومراعاة الأهداف المذكورة في الفقرة (ب) أعلاه والدور الحفّاز والرئيسي لحركة عدم الانحياز . وينبغي أن يقدم رئيسا حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين تقريراً مشتركاً عن هذه المسألة الى الاجتماع الخاص للبلدان المنسقة لحركة عدم الانحياز المقرر عقده فيما قبل سنة ١٩٨٥ ، مع مراعاة التوصيات الواردة في الفقرة (أ) أعلاه ؛

(د) قرروا أن ينظر الاجتماع الخاص للبلدان المنسقة لبرنامج عمل بلدان عدم الانحياز في التوصيات حسبما هو وارد في الفقرة (أ) أعلاه ، في ضوء الفقرة (ج) أعلاه ، وأن يقدم تقريره الى المؤتمر اللاحق لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز لاتخاذ مقرراته في هذا الشأن .

#### دال - اتجاهات المستقبل

١٧١ - كان من رأى رؤساء الدول والحكومات أن التعاون فيما بين البلدان النامية يجب أن ينظر اليه بوصفه تعبيراً عن الارادة السياسية لهذه البلدان لتحقيق التحرر الاقتصادي ولتعزيز اعتمادها على الذات . ويعني ذلك ضمناً وجود مشاركة فعالة من جانب جميع فئات السكان في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . وأعربوا عن تفهمهم لضرورة ايجاد الوعي والفهم المناسبين للترابط الوثيق بين التعاون والتنمية ونزع السلاح والسلم . وقرروا بذل قصارى جهدهم لوقف الاتجاهات المعارضة والتناقضات في هذه المجالات والتقليل منها الى أدنى حد والسعي الى كفالة تحقيق النتائج المثلى فيما يتعلق بالتنمية عن طريق التدابير المترابطة والتكاملة في جميع هذه المجالات .

١٧٢ - وعلّق رؤساء الدول والحكومات أهمية بالغة على ضرورة تعزيز نمط يقوم على الاعتماد على الذات في مجال العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان النامية استناداً الى احتياجات هذه البلدان وامكاناتها ومواردها .

١٧٣ - وينبغي تعزيز التعاون بين الاقليمي والاقليمي والاقليمي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بوصفه عنصراً أساسياً في اعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية . ويؤقر القرار رقم ٧ بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية ، الذي اتخذه مؤتمر القمة السادس المعقود في هافانا ، المبادئ التوجيهية التي ينبغي أن يتم بمقتضاها توجيه هذا التعاون . واعتمد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة السابع الاعلان المتعلق

بالاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى \* .

١٧٤ - وأحاط رؤساء الدول والحكومات علما مع التقدير بالاقترح المقدم الى مؤتمر القمة السابع بشأن انشاء فريق من الأشخاص المبرزين من بلدان عدم الانحياز والمشهود لهم باتساع معرفتهم في الميادين الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية لاجراء دراسة بشأن تعزيز تنمية بلدان عدم الانحياز عن طريق تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها . وقرروا أن يقدم جهاز البحوث والمعلومات التابع لحركة عدم الانحياز تقريرا تفصيليا عن هذا الاقتراح ، بما في ذلك التدابير العملية لتنفيذه ، الى الاجتماع الوزاري القادم لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، الذي سيقدم بدوره توصياته بشأن هذا الاقتراح الى مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز التالي لاتخاذ المقررات والاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

١٧٥ - ولاحظ رؤساء الدول والحكومات مع التقدير أن مشاورات نيودلهي التي أجريت في شباط/فبراير ١٩٨٢ قد أسهمت مساهمة ايجابية وبناءة في تعزيز التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

١٧٦ - وينبغي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تولي اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا حتى يتسنى لها المشاركة والاستفادة بصورة متزايدة من برنامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في جميع ميادين التعاون ، آخذة في الحسبان برنامج العمل الجديد الأساسي الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ .

١٧٧ - ورحب رؤساء الدول والحكومات مع التقدير بالعرض الذي تقدمت به حكومة يوغوسلافيا لجعل جزيرة بريوني ، التي درج عدد كبير من ساسة حركة عدم الانحياز البارزين على الالتقاء فيها ، مكانا لمواصلة تعزيز أفكار وأهداف عدم الانحياز بين السياسيين والعلماء وغيرهم من الشخصيات العامة . ودعوا مكتب التنسيق الى النظر حسب الاقتضاء في الطرائق الملائمة لاغتنام هذه الفرصة .

١٧٨ - وفيما يتعلق بالاقترح الذي تقدم به أعضاء عديدون في حركة عدم الانحياز لعقد اجتماع قمة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بشأن التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، أيد المؤتمر توصيات الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز المعقود في هافانا في أيار/مايو - حزيران/يونيه

١٩٨٢ الذى يطلب الى مكتب التنسيق في نيويورك دراسة الاقتراح بصورة متعمقة ليتسنى لرؤساء الدول والحكومات النظر فيه بصورة نهائية .

#### سابعاً وثلاثين - خاتمة

١٧٩ - ينبغي تعزيز التنسيق على الأصعدة الوطنية فيما يتعلق بكل جوانب التعاون بين البلدان النامية . ويلزم بذل جهود متواصلة ومتضافرة بشأن القضايا المحددة وعلى هدى الاقتراحات المقدمة أعلاه للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية . وقرر رؤساء الدول والحكومات التشاور فيما بينهم بصورة غير رسمية من آن لآخر بغية زيادة تكثيف حجم هذا التعاون وقوته الدافعة . ودعوا البلدان النامية الأخرى الى الانضمام اليهم في هذه المهمة .

١٨٠ - وقرر رؤساء الدول والحكومات احالة القرارات والوثائق ذات الصلة بمؤتمر القمة السابع الى مجموعة السبعة والسبعين للقيام بأعمال المتابعة المناسبة .

## إعلان بشأن العمل الجماعي من أجل الرخاء العالمي

إن السمة المميزة للواقع الدولي في يومنا هي تزايد الاعتماد المتبادل فيما بين الأمم والترابط الوثيق للمشاكل الاقتصادية العالمية . ولقد أدى اغفال هذه الحقيقة في الممارسة إلى إيقاع المجتمع الدولي بأسره في أزمة تهدد باكتساب أبعاد لا يمكن السيطرة عليها وأن تصبح غير قابلة للعلاج .

إن اقتصاد العالم تلم به اليوم أزمة تزداد عمقا ، أزمة ظهرت عليها مؤخرا كل أعراض التدهور إلى كساد مقيم في العالم بأسره . والأزمة الحالية عالمية فعلا في طابعها ، وهي تهدد الاستقرار والنمو في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وكلما زادت هذه الأزمة عمقا زاد في مقابليها خطر الزعزعة السياسية والتوترات الاجتماعية .

فانتاج بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو ما راكد واما في تناقص . وبلغت البطالة أعلى مستوى لها منذ سنوات الكساد الكبير . وأدى ذلك إلى زيادة اشتداد الحماية وخطر وقوع حرب تجارية بين كبار الشركاء التجاريين . وها هو النشاط التجاري العالمي يعاني من الركود لأول مرة في سنوات ما بعد الحرب .

وقد كانت آثار الأزمة قاسية بوجه خاص على بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية . فتناقص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان النامية وهبطت أسعار السلع الأساسية ، بقيمتها الحقيقية إلى أدنى مستوى وصلت إليه في السنوات الـ ٥٠ الأخيرة . وكذلك فإن امكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو للحصول على منتجاتها المصنعة آخذة في التضاؤل بشكل متزايد . وظهر انخفاض مخيف في إيرادات البلدان النامية على حين ازدادت أسعار الفائدة على القروض الأجنبية زيادة فادحة . وهبط الاقتراض إلى البلدان النامية سواء على المدى المتوسط أو على المدى الطويل . ووصل العجز في ميزان مدفوعاتها وأعباء ديونها إلى مستويات طاحنة . فاضطرت جميعها تقريبا إلى الحد من بعض الأنشطة الانمائية الحيوية ووصل كثير منها إلى شفا الانهيار الاقتصادي .

وتقدر الخسارة الصافية في القطع الأجنبي التي عانت منها البلدان النامية في الفترة منذ سنة ١٩٨٠ بحوالي ٢٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . ويترجم هذا التناقص الكبير في توافر العملات الأجنبية إلى تناقص مناظر في القدرة الاستيرادية للبلدان النامية ، مما قلل من صادرات البلدان المتقدمة النمو وهدد بحدوث انكماش تراكمي كبير في النشاط الاقتصادي العالمي . وقد بدأت هذه العملية المخيفة بالفعل .

ومن ثم فعلى حين أن آثار هذه الأزمة في البلدان المتقدمة النمو خطيرة في حد ذاتها ، فإن الحالة في البلدان النامية التي يعيش فيها ما يقرب من بليون نسمة في فقر



مدقع ، أسوأ من ذلك الى أبعد الحدود . لذلك فإن الشغل الشاغل لكثير من هذه البلدان لاسيما أقلها نموا ، لا يتجاوز مطلب البقاء وليس زيادة الرفاهية .

لقد بينت الأزمة الاقتصادية الحالية بصورة دامغة عجز النظام الاقتصادي الدولي القائم عن معالجة مشكلة التنمية . وأوجد ذلك أزمة خطيرة في التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف .

فالرخاء كل لا يتجزأ شأنه في ذلك شأن السلم الذي هو دعامه الرخاء . لذلك فإن الخطر الذي تواجهه البشرية اليوم يستلزم البدء في جهد متضافر وجدي ومستمر يبذل المجتمع الدولي بأسره يستهدف انعاش الاقتصاد العالمي والاسراع بنموه بصفة مستمرة في البلدان النامية ؛ أو باختصار ، فتح أبواب عصر من الرخاء للجميع .

والواقع أن اعظم تحد للحنكة السياسية وأخرج اختبار لحصافة الانسان وحكمته في يومنا ، هو الاستفادة من ظاهرة الاعتماد المتبادل وتزايد الوعي بالمصلحة المشتركة . ومن ثم تحويل الأزمة العالمية الحالية الى فرصة سانحة لتحويل هيكل العلاقات والمؤسسات الاقتصادية الدولية واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على المساواة والعدل .

وسوف يتطلب انتعاش الاقتصاد العالمي ونموه بصفة دائمة ، لاسيما الاسراع بتنمية البلدان النامية ، جهودا دؤوبة من جانب المجتمع الدولي بأسره . والمطلوب ، ازاء الطبيعة الشاملة للتحدى الذي يواجه الانسان هو رد يتساوى معه في شموله . لذلك فنهج المفاوضات الشاملة لا يزال هو أنسب وسيلة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الحالية بطريقة شاملة وفعالة . ومن ثم ، قرر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، بذل كل جهد للتغلب على العقبات الباقية أمام البدء في المفاوضات الشاملة بغية الشروع في هذه المفاوضات دون مزيد من الابطاء .

وفي الوقت نفسه ، فإن حل المشاكل المباشرة للبلدان النامية لا يحتمل أي تأخير . لذلك ، اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات ، برنامجا من التدابير الفورية لصالح البلدان النامية ودعوا المجتمع الدولي بأسره الى تنفيذ هذا البرنامج تنفيذا فعالا . وسوف يتطلب الأمر اتخاذ بعض هذه التدابير بصفة عاجلة . وينبغي للمجتمع الدولي متابعة هذه التدابير الفورية في المؤتمرات المقبلة والمقررة في اطار منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية ، ومن خلال أجهزتهم المستمرة .

هذه هي الخلفية التي علي أساسها يصدر رؤساء الدول أو الحكومات هذا الاعلان بشأن العمل الجماعي من أجل الرخاء العالمي . ويتضمن اعلان نيودلهي مقترحاتهم باعطاء دفعة سياسية للبدء في المفاوضات الشاملة وتنفيذ برنامجهم للتدابير الفورية .

وهم يتوقعون أن هذا العرض العقلاني لقضيتهم من أجل انتعاش الاقتصاد العالمي وإعادة تنظيمه سوف يشجع البلدان المتقدمة النمو على الاشتراك معها في حوار صادق بما يحقق الصالح المشترك .

اعلان بشأن الاعتماد الجماعي على الذات  
فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من  
البلدان النامية

نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وقد اجتمعنا في مؤتمر قمة عدم الانحياز السابع في نيودلهي ، الهند ،

اذ نعتزف بأن تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية كان في مقدمة شواغل حركة بلدان على الانحياز منذ نشأتها ، واذ نؤكد من جديد في هذا السياق القرار رقم ٧ لمؤتمر قمة عدم الانحياز السادس في هافانا المتعلق بالبادئ التوجيهية للسياسات بشأن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية ،

وادرأكا منا للحاجة الملحة الى تعزيز التنمية المعتمدة على الذات لاقتصاداتنا والتحول الاجتماعي والاقتصادي السريع لمجتمعاتنا لكي نضمن الاستقلال الحقيقي ونوفر لكل فرد فرصة الحياة بكرامة وتحقيق طاقاته كاملة ،

وقد عقدنا العزم على تعزيز استقلالنا الاقتصادي ومواصلة عملية نمو وتنمية تنشأ وتتركز في بلداننا كجزء لا يتجزأ من الجهود التي نبذلها لتحقيق هدف القضاء على الاستعمار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحد من ضعف اقتصاداتنا أمام الآثار الضارة للاتجاهات الاقتصادية الدولية والضغط الخارجية ،

واذ نجدد التزامنا بتضامن بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية الذي يجعل من الممكن تحقيق الانسجام بين تنوع المصالح والوصول الى مواقف موحدة ،  
واقنعنا منا بالدور الذي يمكن أن يلعبه الاعتماد الجماعي على الذات في بلوغ هذه الأهداف ،

واذ نسلّم بأن جميع بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية عليها أن تساهم بفاعلية لتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات عن طريق الموارد ورأس المال والمهارات والتكنولوجيات وفرص السوق ،

واقنعنا منا بأن الاعتماد الجماعي على الذات جزء لا يتجزأ من الجهود التي نبذلها لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بغية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وإذ نتأكد من جديد أن الاعتماد الجماعي على الذات سوف يعزز القوة التفاوضية للبلدان النامية وقدرتها على التصدي ،

وإذ نتأكد أن الاعتماد الجماعي على الذات ليس بديلا عن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولا هو يعفي البلدان المتقدمة النمو بأي حال من مسؤولياتها والتزاماتها في دعم جهود التنمية للبلدان النامية على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة ،

نتعهد بموجب هذا بما يلي :

١ - إعطاء دفعة جديدة للاعتماد الجماعي على الذات القائم على مبادئ المساواة والعدل والنفع المتبادل والاحترام الكامل لاستقلال وسيادة بعضنا البعض ؛

٢ - تعبئة جميع الموارد الضرورية والأخذ بالوسائل اللازمة لدعم التعاون دون الإقليمي والإقليمي والاقليمي فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، وسبيلنا إلى ذلك هو ما يلي :

١ ' الاعتماد المتزايد على ما لنا من موارد ومهارات وتكنولوجيات واستراتيجيات للتنمية استنادا إلى واقعنا الاجتماعي الاقتصادي وهباتنا الخاصة ،

٢ ' مساعدة بعضنا البعض في بناء وتعزيز القدرات والهياكل الأساسية والمهارات الوطنية في القطاعات الاقتصادية الحيوية وكذلك في الدائرتين الاجتماعية والثقافية ،

٣ ' تعزيز الترتيبات الموجودة ووضع ترتيبات جديدة لكي نمنح بعضنا البعض معاملة محابية ، وتفضيلية كلما أمكن ، بما يتفق مع التشريعات والسياسات الوطنية في التجارة والتكنولوجيا وتوفير السلع الأساسية والمواد الخام بما في ذلك الطاقة والاستثمارات ،

٤ ' القيام ببرامج للتنمية على نطاق واسع لفتح للمشاركين فرص استخلاص الفوائد المتبادلة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ،

٥ ' الاضطلاع بوضع برامج ومشاريع ، بما في ذلك المشاريع المشتركة ، من أجل الاعتماد الجماعي على الذات في إطار خطط التنمية الوطنية ،

٦ ' تعزيز قدرات الاطار المؤسسي الموجود والانتفاع بها على وجه أتم ، والقيام كلما لزم الأمر ، بتوفير الدعم المالي والتقني والأجهزة الفعالة إعطاء هذه البرامج والمشاريع شكلا عمليا ،

٧' ضمان التنفيذ الفعال لبرامج التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية واعطاء أولوية لتحقيق الانسجام بين هذه البرامج وسياساتنا وبرنامجنا الوطنية ،

٨' نعرب جماعيا عن تضامننا وتأييدنا السياسي ، لجميع بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أو مجموعات هذه البلدان في ممارسة حقوقها السيادية على مواردها الطبيعية بما في ذلك استثمارها وتجهيزها وتسعيها وتسويقها ، ونؤكد من جديد كذلك تضامننا بعضنا البعض في وجه الضغوط الخارجية .

## برنامج العمل للتعاون الاقتصادي

### مقدمة

اعتمد برنامج العمل الاقتصادي الأول لبلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذي عقد بالقاهرة وطور في مؤتمرات القمة التي عقدت في لوساكا والجزائر وكولومبو وهافانا . وعبر السنين عزز برنامج العمل ووسع نطاقه بدرجة كبيرة لكي يشمل أنشطة بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية\* في ثلاثة وعشرين مجالا مختلفا . ومنذ انعقاد مؤتمر القمة السادس عقد ستة وأربعين اجتماعا شملت ميادين مختلفة للتعاون ، وقد أمكن بفضل هذه الاجتماعات والاجتماعات التي سبقتها التعرف على ميادين التعاون الممكنة وتحديد أولويات التعاون .

وبذلك أمكن تحقيق تقدم هام في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدد الأطراف ، على الرغم من العقبات التقليدية التي يغلب أن يكون منشؤها خارجيا التي تكمن في هذا السبيل .

ولوحظ مع التقدير أن عددا من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز قد قدم مساهمات مالية كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما خلال العقد الأخير . وهي تواجه الآن وضعاً يختلف تماما عن الوضع الذي ساد في السبعينيات بسبب العوامل السلبية ، بما فيها الانخفاض الشديد في إيراداتها من الصادرات نتيجة لظروف السوق الدولية غير المواتية . كما ساهم عدد آخر من بلدان عدم الانحياز بطرق مختلفة في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وقد تضررت هذه البلدان أيضا من الأزمة الراهنة . ومع ذلك ، فقد أظهرت بلدان عدم الانحياز ، خلال فترة الأزمة هذه ، شعورا بالتضامن تجسد في برنامج العمل الحالي .

وان تنمية الاعتماد الجماعي على الذات ، وهو هدف هذا البرنامج ، ستساعد بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية على التغلب على الأزمة الراهنة ، وبهذا يفتح سبلا جديدة للتعاون مع تحسن البيئة الاقتصادية الدولية .

وكما قرر مؤتمر القمة السادس في عام ١٩٧٩ ، عقد الاجتماع الرابع للبلدان المنسقة لبرنامج العمل في هافانا في شهر آذار/مارس ١٩٨٢ . واعتمدت توصيات ذلك الاجتماع من قبل الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق ، الذي عقد أيضا في هافانا في شهر أيار/مايو ١٩٨٢ . ووفقا للتوصيات التي اتخذت في هذين الاجتماعين ينبغي التوفيق والتنسيق

---

\* في كل هذه الوثيقة يشير تعبير " وغيرها من البلدان النامية " الوارد في عبارة " بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية " إلى الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

بين الأنشطة المدرجة في برنامج العمل للتعاون الاقتصادي لبلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كساراكاس الذي اعتمدته مجموعة السبعة والسبعين\* ، حتى تعزز كل منهما الأخرى . فضلا عن ذلك ، فإنه يجب تنفيذ جميع برامج التعاون الاقتصادي ، حسبما أوصى به ، على أساس توقيت ملزم ، ولا سيما تلك التي يمكن عن طريقها تحقيق فوائد التعاون المتبادل خلال فترة قصيرة نسبيا . كما ينبغي التأكيد على أهمية التعاون المالي فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وعلى ضرورة تعزيز المؤسسات المالية القائمة لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

وقد استعرض في ضوء ما سبق أعلاه ما يشمله برنامج العمل من أنشطة في المجالات المختلفة . وستوضح أدناه المبادئ التوجيهية للعمل المقبل في المجالات كل على حدة ، وبلي ذلك قائمة بأسماء البلدان المنسقة .

#### ألف - المواد الخام

ان المؤتمر ،

( أ ) يؤكد على ما للتعاون بين منتجي المواد الخام من أهمية كبيرة لمعالجة مشاكل قطاع السلع الأساسية على نحو فعال . وفي هذا الصدد ، يكرر التأكيد على أهمية جمعيات المنتجين ، ودعم هذه الجمعيات وإنشاء جمعيات جديدة ؛

( ب ) يحث على اتخاذ التدابير المتعلقة بالسياسة لانتفاذ النظم الأساسية لمجلس جمعيات المنتجين في موعد مبكر ؛

( ج ) يوصي بأن تكثف بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية مشاوراتها والتنسيق فيما بينها في إطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ؛

( د ) يؤيد المقرر الذي اتخذه الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا ( ٣١ ايار/مايو - ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ) بأن يكون مقر الصندوق المشترك للسلع الأساسية في بلد نام ، ويرحب مع التقدير بعرض الفلبين توفير المقر الدائم للصندوق المشترك ؛

( هـ ) يرحب بالمبادرة الايجابية التي اتخذتها بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط ( الاوبك ) لتقديم منح لأقل البلدان نموا لتمكينها من تمويل حصتها في رأس المال المسهم به مباشرة في الصندوق المشترك ؛

( و ) يدعم البلدان النامية التي لم تصدق بعد على اتفاق انشاء الصندوق المشترك الى التصديق عليه في اقرب وقت ممكن ومن الأفضل ان يتم ذلك قبل انعقاد الاجتماع السادس لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الاونكتاد ) ؛

\* في كل هذه الوثيقة يشير تعبير " وغيرها من البلدان النامية " الوارد في عبارة " بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية " الى الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .



الاونكتاد ولجان الامم المتحدة الاقتصادية الاقليمية الى تقديم الدعم الادارى والتقني  
اللازم لادارة واجراء هذه المفاوضات ؛

( ز ) يحيط علما بالتقدم المحرز في مشروع المستحضرات الصيدلانية في اطار  
برنامج العمل للتعاون الاقتصادي في ميادين التجارة والنقل والصناعة ، ويوصي باتخاذ  
مزيد من الخطوات لضمان تنفيذه ؛

( ح ) يرحب بنتائج الندوة المعنية بالمنظمات الحكومية للتجارة التي عقدت  
في ليوبليانا ، ويوصي باعداد مشاريع النظم الأساسية لجمعية المنظمات الحكومية للتجارة ،  
ويؤكد على ضرورة قيام البلدان المنسقة برصد للتقدم المحرز في هذا القطاع .

#### جيم - التعاون النقدي والمالي

ان المؤتمر ،

( أ ) يؤيد الآراء المعرب عنها في الاجتماع الرابع للبلدان المنسقة لبرنامج  
العمل ، الذي عقد في هافانا في شهر آذار/مارس ١٩٨٢ ، والقاطلة بأن برنامج كاراكاس  
يتيح فرصة طيبة لتنسيق الجهود التي تبذلها بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان  
النامية لتنفيذ البرامج في مجال التعاون النقدي والمالي ؛

( ب ) يوصي بأن تقوم البلدان النامية ، في الوقت الذي تؤيد فيه الاحكام  
ذات الصلة في برنامج كاراكاس ، بالاسهام في التعاون في هذا القطاع وذلك بشرح  
وبيان المسائل التي تهتم بها بلدان عدم الانحياز اهتماما خاصا ، ويتوضح أولويات  
تنفيذها ، وتحديد المشاكل التي تعرقل تحقيقها ، واتخاذ مبادرات جديدة .  
ولبلوغ هذه الغاية ، حث على عقد اجتماعات المنسقين والاجتماعات الأخرى التي يتطلبها  
برنامج العمل ؛

( ج ) يحيط علما مع الاهتمام الخاص بقيام مجموعة السبعة والسبعين باعداد  
دراسة جدوى بشأن انشاء " مصرف للبلدان النامية " ويؤكد على أهمية التعاون المالي  
فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وعلى ضرورة تعزيز المؤسسات  
المالية الحالية لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ؛

( د ) يؤكد على أهمية تحسين الظروف السائدة بين البلدان النامية لضمان  
وجود وهي أكبر بفرص الاستثمار ، ودراسة سبل ووسائل تعزيز تدفقات الاستثمارات فيما  
بينها ، وذلك بالمحافظة على توفر بيئة اقتصادية مواتية ، وفقا لقوانينها وسياساتها  
ونظمها الاقتصادية الوطنية . ويرحب بالدراسات المقترحة في هذا الصدد والتي من  
المقرر ان تضطلع بها مجموعة من الخبراء التقنيين في اطار برنامج عمل كاراكاس ؛



(هـ) يؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة الخامس والسادس ولا سيما الحاجة الى تنظيم اجتماع لممثلي المصارف المركزية ووزارات المالية من أجل تعزيز التعاون المالي فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

#### دال - التأمين\*

يؤكد المؤتمر على أهمية الأنشطة التعاونية للبلدان النامية في ميدان التأمين وإعادة التأمين . ويلاحظ المبادرة التي قامت بها الجزائر وكوبا للعمل كمنسقين في هذا المجال ، ويدعو البلدان المعنية الأخرى الى الانضمام الى مجموعة المنسقين . ويقترح عقد الاجتماع الأول للمنسقين في موعد مبكر لوضع برامج محددة للتعاون في هذا القطاع ، بما في ذلك وضع ترتيبات متعلقة بالتأمين وإعادة التأمين فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية للمحافظة على أرصدها من العملات الأجنبية ، وتوسيع مجمع اسواق التأمين الوطنية ، والتقليل من اعتمادها على الشركات عبر الوطنية ، وتعزيز قدرتها على المساواة امام اسواق التأمين في البلدان المتقدمة النمو .

#### ها\* - التنمية العلمية والتكنولوجية

ان المؤتمر،

( أ ) اعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مؤتمرات القمة السابقة في ميدان العلم والتكنولوجيا ؛

( ب ) قرر ان يطلق من الآن فصاعدا على مركز عدم الانحياز للعلم والتكنولوجيا المشار اليه في مؤتمر القمة السادس ، اسم " مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية " ؛

( ج ) أحاط علما بالتقدم المحرز في اعداد مشروع النظام الأساسي للمركز بصيغته الواردة في تقرير رئيس حركة بلدان عدم الانحياز الى اجتماع كبار المسؤولين في حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في ١ آذار/مارس ١٩٨٣ ، وقسروا ان تنظر بلدان عدم الانحياز في مشروع النظام الأساسي وان تدرسه بصيغته الواردة في التقرير وأن تبلغ تعليقاتها الى رئيس حركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك في أبكر وقت ممكن ، وأن يعقد بعد ذلك اجتماع لبلدان عدم الانحياز في نيويورك للنظر في المسألة ؛

\* أوصي بأن تنظم البلدان النامية في مجالات التعاون النقدي والمالي والتأمين اجتماعات بالتشاور مع بعضها البعض .

(د) اعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها حكومة الهند فيما يتعلق بإنشاء المركز ؛

(هـ) رحب بالتوصيات المحددة والتفصيلية الصادرة عن اجتماع رؤساء وكالات العلم والتكنولوجيا والتي أيدتها الاجتماع الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ؛

(و) أوصى بأن يراعى في الأنشطة المتوخاة بموجب برنامج عمل كراكاس حيثما أمكن ، التقدم الذي تم إحرازه بالفعل في برنامج العمل وأن تفيد من الوسائل المتوفرة لدى مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ؛

(ز) طلب إلى بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تواصل جهودها في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني باقرار مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا بغية تمكين المؤتمر من الانتها على وجه السرعة من وضع مدونة فعالة وعالمية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ؛

(ح)حث بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية على المشاركة الفعالة من أجل ضمان تشغيل جهاز تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة في وقت مبكر ، ودعا بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية إلى الاسهام بصورة منصفة في الموارد الأساسية لجهاز التمويل ، وذلك بالإضافة إلى المساهمات الأساسية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو ؛

(ط) طلب إلى بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تتخذ اجراءات لتعزيز التعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا من بينها الاجراءات المحددة التالية ؛

(١) ضمان اشتراك العلماء والتكنولوجيين في جميع المؤتمرات الدولية المعقودة في هذا الميدان والتي تستضيفها بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ،

(٢) دعم تبادل الزيارات بين العلماء والتكنولوجيين من بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ،

(٣) اعطاء اولوية لتوظيف العلماء والتكنولوجيين من بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في المؤسسات المحلية الموجودة ببلدانهم .

#### واو - التعاون التقني والخدمات الاستشارية

ان المؤتمر ،

(١) طلب إلى جميع بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية أن تعجل

بدراستها للاقتراح المتعلق " بآلية تطوير المشاريع لأغراض التعاون التقني - الاقتصادي " بغية تمكين مجموعة الـ ٧٧ من وضعه في صيغته النهائية ؛

(ب) طلب الى بلدان عدم الانحياز ان تشارك طلي نحو نشط في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يجرى الاضطلاع بها في اطار برنامج عمل كاراكاس .

#### زاي - الاغذية والزراعة

ان المؤتمر،

( أ ) أحاط علما بتوصيات الاجتماع الأول للبلدان العنسقة المعنية بالاغذية والزراعة المعقود في بلغراد في تموز/يوليه ١٩٨٠ ، والاجتماع الثاني للبلدان العنسقة المعنية بالاغذية والزراعة المعقود في بيونغ يانغ في حزيران/يونيه ١٩٨١ . وبالتوصيات الواردة في اعلان بيونغ يانغ الذي اعتمد في ندوة بلدان عدم الانحياز وغيرها مسن البلدان النامية بشأن زيادة الانتاج الغذائي والزراعي المعقودة في بيونغ يانغ في آب/اغسطس ١٩٨١ فضلا عن توصيات اجتماع فريق الخبراء العنسق المعني بالزراعة المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨٣ ؛

(ب) قرر ان تواصل بلدان عدم الانحياز مشاوراتها ودراساتها للمقترحات المتعلقة بقضايا الأمن الغذائي وتفاصيل المخططات المختلفة في هذا الصدد عن طريق الآليات القائمة لبلدان عدم الانحياز ، ومجموعة الـ ٧٧ وغيرها من الآليات الطلائمة للبلدان النامية على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقليمية ، وذلك بهدف اقامة نظام للأمن الغذائي لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية . ونظرا لأن اقامة نظام للأمن الغذائي للبلدان النامية تتوفر له القدرة على البقاء يمكن أن يتيسر كثيرا عن طريق تعزيز انتاج الأغذية في هذه البلدان بدرجة كافية ، أوصى المؤتمر بأن تجرى فسي العواصم الوطنية دراسة تقرير اجتماع فريق الخبراء العنسق المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨٣ لوضع خطة أساسية مبنية على الاحتياجات والامكانات والتكنولوجيا ورأس المال من أجل وضع برامج محددة للتعاون في هذا القطاع ، وذلك بغية اتخاذ اجراءات مناسبة للمتابعة ؛

(ج) لاحظ انخفاض مستوى التجارة في المنتجات الغذائية بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، وادرك ان لديها امكانات غير مستغلة الى حد كبير تصلح لان تكون وسيلة من وسائل تعزيز اكتفائها الذاتي الجماعي في الاغذية وقرر ان يعقد اجتماعا للخبراء لدراسة طرق ووسائل الاستفادة من هذه الامكانات ؛

(د) اوصى بتنفيذ تدابير ترمي الى الاعتماد الجماعي على الذات في ميدان الاغذية والزراعة ، ولا سيما التعاون المتبادل في مشاريع السرى واقامة مشاريع مشتركة للانتاج والتجارة في ميدان الزراعة ، ونشر المعلومات والقيام بزيارات ميدانية وتبادل الخبراء وتدريبهم ؛

(هـ) قرر أن يدعو على وجه السرعة الى عقد اجتماع لخبراء الرى من أجل تعزيز التعاون التقني في مجال تصميم وانشاء وإدارة المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة النطاق والنظر في امكانية اقامة مشاريع مشتركة لانتاج مجموعة كاملة من معدات الرى . ورحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لاستضافة هذا الاجتماع في حزيران / يونيه ١٩٨٤ ؛

(و) اكد على اهمية التبادل المكثف للخبرات التي تكتسبها بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في قطاع الاغذية والزراعة ، وايد في هذا الصدد التوصيات الاخرى الواردة في تقرير الاجتماع الرابع لعنقى برنامج العمل ، المعقود في هافانا في اذار / مارس ١٩٨٢ ، بما في ذلك مجالات التعاون في البحوث الزراعية العلمية ، وتبادل المدرسين والاختصاصيين ، وتنظيم الحلقات الدراسية ، ودراسات الجدوى المتعلقة باقامة مشاريع مشتركة لانتاج الاسمدة والالات والادوات الزراعية ، والبحوث المشتركة المتعلقة بالبذور ، وما الى ذلك ؛

(ز) رجا من البلدان المنسقة أن تطلب عقد اجتماع للخبراء رفيعي المستوى المذكورين في الفقرة ١١٣ من الفرع الثاني والثلاثين من الاعلان الاقتصادي لمؤتمر القمة الحالي ، المتصل بالتعاون فيما بين البلدان النامية ؛

(ح) رحب بالعرض المقدم من حكومة جمهورية غينيا الثورية الشعبية لاستضافة الاجتماع الثالث للبلدان المنسقة المعنية بالأغذية والزراعة في عام ١٩٨٣ .

#### حـ - مصادد الاسماك

ان المؤتمر ،

(أ) لاحظ التقدم المحرز في تحديد مجالات التعاون ورحب بصفة خاصة بالقرارات التي تم التوصل اليها في الاجتماع الوزاري الثالث المعني بالتعاون في ميدان مصادد الاسماك المعقود في هافانا في نيسان / ابريل ١٩٨١ ، وكذلك بالقرارات التي اتخذت في اجتماع الخبراء بشأن انشاء مشاريع متعددة الجنسيات لمصادد الاسماك الذي عقد في كولومبو بسرى لانكا في تموز / يوليه ١٩٨٢ والاجتماع الأول للفريق الاستشاري لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية بشأن المصادد الصغيرة وما يتصل بها من سفن صيد الاسماك المعقود في هافانا في شباط / فبراير ١٩٨٣ ؛

(ب) اكد بصورة خاصة على الحاجة الى تنفيذ المقررات التي اتخذت في تلك الاجتماعات فضلا عن مواصلة عقد اجتماعات للخبراء بشأن مختلف المواضيع ذات الاهمية التي تم تحديدها في الاجتماع الوزاري الثالث بشأن مصادد الاسماك ؛

(ج) اوصى بأن يستعين فريق الخبراء بالخدمات التقنية لمنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والوكالات الدولية الاخرى ؛

- (د) رجب بالعرض المقدم من حكومة يوغوسلافيا فيما يتعلق بموافق تدريب  
العاطلين في ميدان مصادد الاسماك ؛
- (هـ) سلم بأن قدرا كبيرا من الزخم قد تولد في هذا القطاع في ظل برنامج  
العمل ، وأوصى بأن يراعى في الأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلا في هذا القطاع  
في إطار برنامج عمل كاراكاس ، الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج العمل ، وذلك بغية  
تجنب الازدواج .

## ط١٠ - الصحة

ان المؤتمر ،

( أ ) أكد على الحاجة الى التنفيذ الكامل للغايات والأهداف المتفق عليها بصيغتها الواردة في برنامج العمل في ميدان الصحة وفي الوثائق المعتمدة على أساس هذا البرنامج والتوصيات المعتمدة في اجتماعات وزراء الصحة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، ودعا المنسقين الى اتخاذ خطوات في هذا الصدد ؛

( ب ) أيد التوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الرابع لبلدان التنسيق ، المعقود في هافانا في آذار/مارس ١٩٨٢ ، وخاصة التوصيات التي ترجو من منظمة الصحة العالمية ؛

١٤٠ أن تبدأ عملية لتدعيم تبادل المعلومات وتعزيز مشاريع التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بما يؤدي الى التخفيض السريع لمعدل وفيات الأطفال ، وتخفيض معدلات الوفاة والمرض الناجمة عن الأمراض المعدية الرئيسية ، وتحسين الأوضاع لنمو الأطفال وتطورهم ، وتحسين البيئة وتنمية الموارد البشرية اللازمة لتوفير الرعاية الصحية ؛

٢٠٠ أن تعزز اهتمام البلدان المتقدمة النمو والنامية بهذه البرامج والمشروعات وتعاونها فيها ، وأن تعبئ الموارد المالية وتوجهها لهذا الغرض ؛

٣٠٠ أن تقدم الدعم للاجتماعات الدورية لوزراء وخبراء الصحة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ؛

( ج ) قرر أنه يمكن الاستفادة من الفرصة التي يتيحها الاجتماع السنوي لـوزراء الصحة أثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية وذلك لتقييم ما تحضره بلدان عدم الانحياز — من تقدم نحو هدف توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، وللاستمرار في تنسيق مواقفهم في جمعيات الصحة العالمية لمنظمة الصحة العالمية .

## يا١ - العمالة وتنمية الموارد البشرية

ان المؤتمر ،

( أ ) وافق على اعلان المبادئ وخطة العمل بشأن العمالة والموارد البشرية اللذين اعتمدهما مؤتمر وزراء العمل المعقود في بغداد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ؛

( ب ) وافق على برامج السنوات الثلاث ( ١٩٨٢-١٩٨٤ ) للتعاون التقني فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في قطاعات التدريب المهني والعمالة وحماية العمال والتي اعتمدها مؤتمر بغداد ؛

(ج) رُحِبَ بالعرض المقدم من حكومة بيرو لا ستضافة المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ؛

(د) أوصى بالتنفيذ السريع لمجالات التعاون التي تم تحديدها بالفعل في برنامج عمل تونس وخطة عمل بغداد . ويجب بصفة خاصة أن تنظر بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في :

— تنظيم حلقات دراسية واجتماعات للخبراء على المستوى دون الاقليمي والاقليمي والاقليمي لتعزيز تبادل المعلومات حول خبرات كل منها في مجالات العمالة والتدريب ؛

— وضع برامج اقليمية للتدريب واعادة التدريب في اطار مؤسساتها الوطنية بهدف مواجهة الاحتياجات العاجلة للغاية للبلدان النامية ؛

(هـ) دعا منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة الى توفير المعونة والدعم اللازمين للبلدان في الأنشطة المبينة تحت (د) ؛

(و) رُحِبَ بالعرض المقدم من الحكومة التونسية لا ستضافة حلقة دراسية في عام ١٩٨٣ عن استراتيجيات العمالة في البلدان النامية ؛

(ز) أدرك مع الارتياح أنه قد تولدت قوة دفع هامة للتعاون في هذا القطاع في اطار برنامج العمل وأوصى بأن يراعى في الأنشطة التي سيضطلع بها مستقبلا في هذا القطاع ، في اطار برنامج عمل كراكاس ، الأنشطة المضطلع بها في اطار برنامج العمل ، وذلك بهدف تجنب الازدواجية .

#### كاف — السياحة

ان المؤتمر ،

(أ) رجا من بلدان التنسيق أن تواصل جهودها لضمان عقد الاجتماع الأول للخبراء في مجال السياحة في أقرب وقت ممكن بغية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ولوضع مبادئ توجيهية للمستقبل ؛

(ب) حث بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على تنسيق سياساتها في المنظمات الحكومية الدولية فيما يتصل بهذا المجال ، وخاصة في منظمة السياحة العالمية .

#### لام — الشركات عبر الوطنية

ان المؤتمر ،

(أ) كرر أهمية القيام في وقت مبكر بإنشاء مركز الاعلام المعني بالشركات عبر الوطنية والتابع لبلدان عدم الانحياز في هافانا ؛

(ب) حث جميع بلدان عدم الانحياز المعنية على الانضمام الى اتفاقية التأسيس والمصادقة عليها في موعد مبكر بما يمكن من التنفيذ السريع لهذا المشروع ؛

(ج) أوصى بوجوب الاشتراك النشط لجميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في الدورة الخاصة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في آذار/مارس وأيار/مايو ١٩٨٣ بهدف الانتهاء من وضع مدونة دولية فعالة لقواعد السلوك فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية ، مما يؤدي الى تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية في هذا الصدد .

### مزم - الألعاب الرياضية

ان المؤتمر :

(أ) لاحظ مع الارتياح أن المؤتمر الأول للتربية الرياضية والألعاب الرياضية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، المعقود على المستوى الوزاري ومستوى كبار الرسميين في ليبيا من ٢٣ الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨١ ، قد اعتمد مشروع خطة عمل للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ووثيقة ختامية تشتمل على مبادئ توجيهية ومقررات وتوصيات بشأن التعاون العلمي والتقني والوكالات المتخصصة للألعاب الرياضية والاتحادات الدولية للألعاب الرياضية ؛

(ب) وافق على مشروع خطة العمل للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ودعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا الاطار ؛

(ج) دعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى مواصلة الكفاح للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله ، وخاصة الفصل العنصري والصهيونية ؛

(د) دعا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى تبني مثل روح الحركة الأولمبية والألعاب الأولمبية وتعزيزها باعتبارها وسيلة لتعزيز وتدعيم الصداقة فيما بين جميع الشعوب والدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، على أساس المساواة الكاملة واستبعاد جميع الاعتبارات التجارية ؛

(هـ) قرر تشجيع التبادل فيما بين البلدان الأعضاء في الحركة في مجال الألعاب الرياضية ، بما في ذلك ، في جملة أمور أخرى ، تنظيم مناسبات رياضية على المستوى الوطني والاقليمي والاقليمي ؛

(و) وافق على عقد اجتماعات على المستوى الوزاري وأعلى مستوى كبار الرسميين كل ثلاث سنوات لوضع خطط وبرامج ومبادئ توجيهية مشتركة والمصادقة عليها ولبحث التقدم المحرز في الفترة الواقعة بين كل اجتماعين ؛

(ز) طلب الى بلدان التنسيق أن تجتمع بصفة دورية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ ؛



(ج) رُحِبَ بالعرض المقدم من حكومة الهند لعقد حلقة دراسية دولية لبلدان  
عدم الانحياز عن تدريب القادة الرياضيين في عام ١٩٨٣ .

#### نون - شبكة البحوث والمعلومات

ان المؤتمر ،

(أ) أكد على أهمية شبكة البحوث والمعلومات الهادفة الى ايجاد روابط فعالة بين  
مؤسسات البحوث التابعة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ؛

(ب) رُحِبَ بالعرض المقدم من حكومة الهند لاستضافة الاجتماع الثاني للمؤسسات  
المشاركة في شبكة البحوث والمعلومات في الربع الأخير من عام ١٩٨٣ ؛

(ج) أوصى بأن تقوم شبكة البحوث والمعلومات بمتابعة العمل المتصل بالقضايا  
العالمية في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، فضلا عن القضايا المتصلة بتنمية التعاون  
الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ؛

(د) قرر أن برنامج العمل لشبكة البحوث والمعلومات يجب أن تكون له يد في تحقيق  
الأهداف الواردة في القرار ٧ بشأن المبادئ التوجيهية لسياسة تعزيز الاعتماد الجماعي على  
الذات بين البلدان النامية ، الذي اعتمدته مؤتمر القمة السادس المعقود في هافانا في ١٩٧٩ ،  
على أن يراعي التدابير ذات الصلة التي اتخذتها مجموعة السبعة والسبعين تنفيذاً لبرنامج عمل  
كاراكاس ، وخاصة شبكة المعلومات المتعددة القطاعات .

#### سين - دور المرأة في التنمية

ان المؤتمر ،

(أ) حث بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على السعي من أجل تنفيذ  
الاجراءات المحددة في برنامج العمل الذي اعتمدته اجتماع الخبراء الرفيعي المستوى لبلدان  
عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بشأن دور المرأة في التنمية والمعقود في هافانا في عام  
١٩٨١ ؛

(ب) أوصى بأن تنظر بلدان عدم الانحياز في انشاء لجان مساعدة قانونية ، وفقاً  
للأوضاع والاحتياجات التشريعية لكل بلد ، تتناول جميع الجوانب القانونية والتشريعية المتصلة  
بالمرأة ؛

(ج) أوصى كذلك بأن تتخذ بلدان عدم الانحياز خطوات فعالة للشرع في برامج  
تدريبية للمرأة في مختلف القطاعات وتطوير هذه البرامج بهدف ادماج المرأة في التنمية ،  
وتخطيط مشاريع تهدف الى زيادة العمالة والدخل للمرأة في المناطق الحضرية والريفية ؛

(د) وافق على طلب الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق ، المعقود في هافانا من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، الموجه إلى المركز الدولي للمؤسسات التجارية العامة في ليوبليانا ، بشأن اعداد دراسة عن دور المرأة في البلدان النامية وعن مجالات التعاون وتبادل المعلومات واقتسام الخبرة في هذا الميدان ، ويمكن أن تستخدم تلك الدراسة كمرجع في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة والمقرر أن يعقد في عام ١٩٨٥ ؛

(هـ) أوصى بأن تقوم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بعقد اجتماع قبل مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالمرأة للنظر في الجوانب ذات الأهمية المشتركة وتنسيق المواقف .

#### عين - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

ان المؤتمر ،

(أ) قرر مواصلة تنسيق الجهود بهدف تعزيز مصالح بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في مختلف المحافل الدولية ، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي يجب على هذه البلدان أن تعمل فيها ، بصفة خاصة ، من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذها المؤتمر العام الخامس والعشرون للوكالة ؛

(ب) أوصى بأن تقوم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى بتنسيق مواقفها في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقاً للقرار ٣٢ / ٥٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة ؛

(ج) أحاط علماً مع الارتياح بالدعوة الموجهة من كوبا لعقد الاجتماع العادي الثاني للمنسقين بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، الذي سيعقد في هافانا في عام ١٩٨٣ .

#### فا\* - المواصلات السلوكية واللاسلكية

ان المؤتمر ،

(أ) أحاط علماً بالتوصيات التي اعتمدها اجتماع البلدان المنسقة في مجال المواصلات السلوكية واللاسلكية المنعقد في بلغراد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، ودعماً لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية إلى أن تتخذ تدابير فردية وجماعية لتنفيذ تلك التوصيات ؛

(ب) سلم بأهمية السلسلة المقبلة من المؤتمرات التي سيعقدها الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، وبخاصة المؤتمرات التي تتناول الخدمات الإذاعية والفضائية بالترددات العالية ، وأوعز إلى جميع بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية بأن

تتعاون تعاوناً وثيقاً فيما بينها ومع البلدان النامية الأخرى بغية وضع نهج جيدة الاتساق والتنسيق للقضايا التي تعالج في هذه المؤتمرات حتى يتسنى تحقيق فوائد قصوى طويلة الأجل لجميع البلدان النامية ؛

(ج) أكد من جديد مقرره الذى يقضي بإنشاء مركز للتعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في مجال خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، ولا حظ مع الارتياح أن البلدان المنسقة قد أعدت مشروع النظام الأساسي للمركز وأحالاته إلى جميع الأعضاء ؛

(د) دعا بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية إلى إرسال تعليقاتها إلى البلدان المنسقة حتى يتسنى الدعوة في أقرب وقت ممكن إلى عقد مؤتمر لمديري خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لاعتماد النظام الأساسي للمركز ؛

(هـ) دعا بلدان عدم الانحياز المهمة بالأمر إلى الاشتراك في فريق التنسيق بهدف تحقيق توزيع المشتركين بشكل أوسع نطاقاً .

#### صاد - المشاريع العامة

ان المؤتمر ،

(أ) قيم الأعمال القيمة التي اضطلع بها المركز الدولي للمشاريع العامة في لوبليانا ، يوغوسلافيا ، بوصفها اسهاماً ملموساً وهاماً في مجال تعزيز التعاون بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، وشجع المركز على الاستمرار في أنشطته وتوسيع نطاقها ؛

(ب) قرر دعوة بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، التي لم تنضم بعد إلى المركز ، إلى الانضمام إليه في أقرب وقت ممكن وإلى الاضطلاع بدور نشط في الأنشطة المشتركة المنظمة في إطار المركز ؛

(ج) أكد على الدور الهام الذى ينبغي أن تؤديه المشاريع العامة في مجال التصنيع والتنمية الشاملة في البلدان النامية وفي تعزيز التعاون التقني والاقتصادى بين البلدان النامية .

#### قاف - صندوق تضامن بلدان عدم الانحياز من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ان المؤتمر ،

(أ) أعرب عن أسفه لتأخير تشغيل صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الذى اعتمد الاتفاق الخاص به في مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في ليمبا عام ١٩٧٥ ؛

- (ب) أيد مقررات الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق المنعقد في هافانا في أيار/مايو ١٩٨٢ والذي حث على "ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة ترمي ، فيما ترمي إليه ، إلى تشغيل صندوق التضامن من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ؛
- (ج) دعا جميع أعضاء حركة عدم الانحياز ، الذين لم يستوفوا بعد الشروط القانونية التي تؤهلهم للانضمام إلى الصندوق قبل نهاية عام ١٩٨٣ ، إلى استيفاء هذه الشروط ، على سبيل الأولوية ، حتى يبدأ تشغيل الصندوق في عام ١٩٨٤ ؛
- (د) أوصى بضرورة النظر في المقترحات المتعلقة بإنشاء أية صناديق أخرى في إطار برنامج العمل ، بالنظر إلى الفشل الحاصل حتى الآن في تشغيل صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

#### ٢٠ - التعاون الدولي من أجل التنمية

ان المؤتمر ،

- (أ) أحاط علما بتقرير البلدان المنسقة في هذا المجال ؛
- (ب) شدد على الحاجة إلى صون وحدة بلدان عدم الانحياز وتضامنها في المفاوضات الدولية بهدف تعزيز مركزها التفاوضي إزاء البلدان المتقدمة النمو ؛
- (ج) أكد أهمية القرار ٧ الصادر عن مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز في هافانا ، وحث على التقيد بالمبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية ؛
- (د) رحب باعتماد برنامج عمل كاراكاس الصادر في أيار/مايو عام ١٩٨١ باعتباره خطوة إلى الأمام نحو تحقيق البلدان النامية لهدف الاعتماد الجماعي على الذات ؛
- (هـ) أعرب عن ارتياحه الخاص للنتائج التي تحققت بالفعل في مجالات مختلفة من التعاون بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، ودعا إلى مواصلة هذا التعاون وتكثيفه ؛
- (و) دعا البلدان المنسقة في هذا المجال إلى أن تقرر ، عند اللزوم ، عقد مزيد من الاجتماعات بشأن موضوع التعاون الدولي من أجل التنمية .

#### شين - الاسكان

ان المؤتمر ،

- (أ) أيد أهداف هذا القطاع الواردة في التوصيات التي أصدرها الاجتماع الرابع للبلدان المنسقة لبرنامج العمل ، المنعقد في هافانا في آذار/مارس ١٩٨٢ ؛

(ب) دعا البلدان المنسقة الى الاجتماع لتحديد وتعزيز مجالات التعاون في هذا القطاع ؛

(ج) رُحِبَ بالعرض الذي قدمته سرى لانكا لاستضافة اجتماع فريق التنسيق المعني بالسكان في عام ١٩٨٣ أو مطلع عام ١٩٨٤ في كولومبو ؛

(د) أوصى بأن تقوم بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية باعداد برنامج عمل فعال بشأن تبادل الخبرة في مجال التعاون المتبادل على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن برامج التنمية التقنية في مجال المساكن المنخفضة التكاليف ومرافق وخدمات المأوى ؛

(هـ) حثت بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية على أن تتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) فسي تأييد وتنفيذ التدابير المتعلقة بالاعداد للسنة الدولية لايوا\* المشردين والتي خصص لها الآن عام ١٩٨٧ .

#### ٦\* - التعليم والثقافة

ان المؤتمر ،

(أ) أحاط علما مع التقدير بالتقدم الذي أحرزته البلدان المنسقة في هذا الميدان ؛

(ب) قرّر عقد المؤتمر الأول لوزراء التعليم والثقافة لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ؛

(ج) رُحِبَ في هذا الصدد ، بالعرض المقدم من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية باستضافة هذا المؤتمر في بيونغيانغ في عام ١٩٨٣ من أجل ابتكار خطوات جديدة للتعاون في هذا الميدان ، على هدى خطة العمل في ميدان التعليم والثقافة ؛

(د) رُحِبَ باعتماد خطة العمل في ميدان التعليم والثقافة من قبل الاجتماع الأول للخبراء وغيرهم من الموظفين رفيعي المستوى المعنيين بالتعليم والثقافة في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، المنعقد في هافانا في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ نيسان /ابريل ١٩٨٢ ؛

(هـ) أكد على أهمية تنسيق موقف بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في المؤتمرات الدولية وفي اليونسكو ؛

(و) أوصى بأن تنظر بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في توقييع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بينها لتعزيز التعاون في هذا المجال ؛

( ز ) أوصى بأن تتعاون بلدان عدم الانحياز بفعالية في اثراء وتوسيع نطاق معرض الفنون لجميع بلدان عدم الانحياز ، الذي أقامه مجلس بلدية تيتوفراد ، يوغوسلافيا ، ودعما للبلدان المنسقة الى النظر في اتخاذ تدابير محددة في هذا الصدد .

#### ث\* - توحيد المعايير والمقاييس ومراقبة الجودة

ان المؤتمر ،

( أ ) أيد التقرير النهائي للاجتماع الأول لخبراء بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية بشأن توحيد المعايير والمقاييس ومراقبة الجودة ، المنعقد في هافانا في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، وحث على التنفيذ السريع ، المحدد الزمن ، لبرنامج العمل من أجل التعاون في هذا الميدان ؛

( ب ) أحاط علما بالانعقاد الاجتماع الثاني للبلدان المنسقة في نيودلهي في أيار / مايو ١٩٨٢ .

قائمة البلدان المنسقة

- ١ - المواد الخام  
افغانستان واندونيسيا وبنغلاديش وبنما وبيرو  
والجزائر وزائير والسنگال والعراق وغينيا  
والكاميرون وكوبا والمملكة العربية السعودية  
وموريتانيا ونيجيريا ونيكاراغوا
- ٢ - التجارة والنقل والصناعة  
الارجنتين وافغانستان واندونيسيا وباكستان  
والعراق وغيانا وكوبا ومالطة وموزامبيق
- ٣ - التعاون النقدي والمالي  
باكستان وبيرو وسري لانكا والعراق وغيانا وكوبا  
ومدغشقر ومصر والمملكة العربية السعودية  
ونيكاراغوا والهند ونيغوسلافيا
- ٤ - التأمين  
كوبا
- ٥ - التنمية العلمية والتكنولوجية  
باكستان وبيرو والجزائر وجمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية وزائير والصومال والكاميرون  
ومصر والهند ونيغوسلافيا
- ٦ - التعاون التقني والخدمات  
الاستشارية  
الارجنتين وباكستان وبنما وجمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية والعراق ونيجيريا والهند
- ٧ - الأغذية والزراعة  
ايشوبيا والارجنتين واندونيسيا وبنغلاديش  
وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والسودان  
والعراق وغيانا والكاميرون ومصر والمغرب  
والمملكة العربية السعودية وموزامبيق والهند  
ونيغوسلافيا
- ٨ - مصيد الأسماك  
انغولا والجمهورية العربية الليبية وجمهورية  
كوريا الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والصومال  
وفيت نام وكوبا ومالطة والمغرب والمملكة  
العربية السعودية وموريتانيا وموزامبيق  
ونيغوسلافيا
- ٩ - الصحة  
افغانستان وجمهورية افريقيا الوسطى وجمهورية  
كوريا الديمقراطية الشعبية وكوبا وموزامبيق  
ونيغوسلافيا

- ١٠ - العمالة وتنمية الموارد البشرية  
الارجنتين وبنغلاديش وبنما وتونس وسرى لانكا  
والعراق وكوبا
- ١١ - السياحة  
تونس وجامايكا وقبرص والكاميرون وكوبا والمغرب  
واليمن
- ١٢ - الشركات عبر الوطنية  
والاستثمار الاجنبي الخاص  
الجزائر وكوبا ونيجيريا ونيكاراغوا
- ١٣ - الرياضة  
الجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية  
كوريا الديمقراطية الشعبية وكوبا ومدغشقر
- ١٤ - نظام البحث والاعلام  
بيرو وتونس وسرى لانكا وموزامبيق والهند  
ويوغوسلافيا
- ١٥ - دور المرأة في التنمية  
انغولا وجامايكا وجمهورية افريقيا الوسطى  
وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والعراق  
وغينيا والكاميرون وكوبا وليبيريا وموزامبيق  
ونيكاراغوا والهند ويوغوسلافيا
- ١٦ - استخدام الطاقة النووية  
في الأغراض السلمية  
اثيوبيا والارجنتين واندونيسيا وباكستان وتونس  
والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية  
افريقيا الوسطى وجمهورية كوريا الديمقراطية  
الشعبية والعراق وغابون وكوبا ومصر والمغرب  
والنيجر ونيجيريا ويوغوسلافيا
- ١٧ - الاتصالات السلكية واللاسلكية  
الارجنتين وبيرو وجمهورية افريقيا الوسطى  
وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وزائير  
والكاميرون وموزامبيق والهند ويوغوسلافيا
- ١٨ - التعاون الدولي من أجل  
التنمية  
بنما ومصر والمملكة العربية السعودية ونيجيريا  
والهند
- ١٩ - الاسكان  
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وزائير وسرى لانكا  
وكوبا والمغرب وموريتانيا والهند ويوغوسلافيا
- ٢٠ - التعليم والثقافة  
انغولا وبنما والجزائر وجمهورية كوريا الديمقراطية  
الشعبية وغيانا وفييت نام وقبرص وكوبا وموزامبيق  
ونيكاراغوا والهند ويوغوسلافيا
- ٢١ - توحيد المعايير والأوزان ،  
والمقاييس ، ومراقبة النوعية  
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والعراق  
وكوبا ونيكاراغوا والهند ويوغوسلافيا



توصية رئيسي مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك (بنغلاديش)  
وحركة بلدان عدم الانحياز (كوبا) بشأن تنظيم وتنسيق  
برنامج عمل حركة عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس

ألزمت الإعلانات الوزارية التي اعتمدها بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ ، رئيسي مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز باجتماع مشاورات فيما يتعلق بتنظيم برنامج عمل حركة عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس . وعقب المشاورات التي أجريت بين الرئيسين أعدت التوصيات التالية كيما ينظر فيها مؤتمر القمة السابع .

ينبغي ، بالنظر الى مجالات التعاون التي يبلغ عددها ٢١ مجالا الواردة في برنامج عمل حركة عدم الانحياز والقطاعات الثمانية ذات الاولوية الواردة في برنامج عمل كراكاس ان يركز البرنامج على مجالات معينة تكون لها الاولوية ، تجنباً للازدواج . وستركز حركة عدم الانحياز على مجالات النقل والتكنولوجيا ومصادر الاسماك والصحة والتأمين والرياضة والاسكان وتوحيد المعايير والمقاييس والتعليم والثقافة والسياحة والشركات عبر الوطنية وأنظمة البحث والاعلام والتصنيع والمرأة والعمالة والاتصالات السلكية واللاسلكية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وستتناول مجموعة الـ ٧٧ مسائل التجارة والصناعة والغذية والزراعة والمواد الخام والطاقة والتعاون المالي والنقدي . وينبغي ان تتناول هذه المجالات برامج عمل خاصة بها ، تتلقى الدعم من برامج أخرى على النحو المناسب وفي الوقت المناسب ، مع مراعاة انه ينبغي لحركة عدم الانحياز أن تقوم كما فعلت في الماضي ، بدور حفاز بالنسبة للمبادرات المتخذة في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتي يمكن لمجموعة الـ ٧٧ ان تعطيها صيغة محددة من الناحية العملية ولاسيما في اطار المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف . ويجب في برنامجي العمل ان يتم كل منهما الآخر لسد الثغرات في برامجهما عن طريق التنسيق والتنظيم الفعالين . وترد مقترحات محددة في هذا الصدد في برنامج العمل بشأن مختلف مجالات التعاون .

التنسيق المؤسسي

( أ ) الاجتماعات :

١ ' يجب ان يتضمن برنامج عمل البلدان غير المنحازة جدول اجتماعات بشأن مختلف مجالات التعاون مع مراعاة جدول اجتماعات برنامج عمل كراكاس .

- ' ٢ ' يجب ان تكون اجتماعات المتابعة ، المقرر عقدها في اطار برنامج عمل حركة عدم الانحياز وبرنامج عمل كراكاس ، تكاملية بمعنى أن تكمل كل منهما الآخر في مجال تنفيذها .
- ' ٣ ' يجب على رئيسي المجموعتين ، عند وضع جدول اجتماعات المتابعة ، أن يكونا على اتصال وثيق في نيويورك لتجنب تعارض المواعيد .
- ' ٤ ' يمكن لرئيسي المجموعتين ، عند الاعداد لاجتماعات المتابعة ، أن يجريا مشاورات للحصول على المدخلات ذات الصلة لتحقيق النتيجة المطلوبة وتحسينها .
- ' ٥ ' على رئيسي مجموعة ال ٧٧ وحركة عدم الانحياز أن يجريا مشاورات فيما يتعلق بتمثيل كل منهما في اجتماعات المتابعة الخاصة بالطرف الآخر ، لضمان استمرار التنسيق .
- ' ٦ ' على رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك أن يبقي مراكز تنسيق التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على علم بنتائج اجتماعات المتابعة بشكل مناسب .

(ب) مراكز التنسيق :

- ' ١ ' يجب على البلدان غير المنحازة ، التي لم تحدد بعد مراكز التنسيق الخاصة بها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، أن تقوم بذلك بأسرع ما يمكن ، استجابة للطلب الوارد في برنامج عمل كراكاس ، حتى تكون مراكز تنسيق لتنفيذ برنامج عمل حركة عدم الانحياز ، وذلك بهدف ضمان وجود نهج قومي منسق في مجال تنفيذ هذا البرنامج وبرنامج عمل كراكاس . ويجب على الرئيسين أن ينسقا التدابير المناسبة في هذا المجال .
- ' ٢ ' على مؤتمر القمة أن يطلب من رئيسي المجموعتين اعداد دراسة عن المهام التي سيتم الاضطلاع بها على الصعيد الوطني من أجل التنفيذ المنسق لبرنامج عمل كراكاس وبرنامج عمل حركة عدم الانحياز ، في نيويورك ، وأن يعرضا هذه الدراسة على مراكز التنسيق التابعة للدول الاعضاء في كلتا المجموعتين ، وعلى رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك أن يحدد ما اذا كانت توجد ضرورة لارسال هذه الدراسة الى اعضاء آخرين في مجموعته .

(ج) لجان العمل :

- ' ١ ' يجوز لبلدان عدم الانحياز أن تنظر في تشكيل لجان عمل ، في القطاعات المناسبة من برنامج العمل ، ويمكن اعداد طرائق عمل هذه اللجان وفقا لتوصية اجتماع مانيتا المتعلق بتنفيذ برنامج كراكاس .
- ' ٢ ' على الرئيسين ، أن يتبادلا المعلومات المتاحة لدى كل منهما بشأن الخبرة الاقليمية المتعلقة بتشكيل لجان العمل .

(د) المشاريع التنفيذية :

يجب ان يتضمن برنامج عمل حركة عدم الانحياز ، فضلا عن مواصلة اداء دوره الحفاز في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المشاريع المحددة التالية للبدء فيها فورا : مشروع الادوية التابع لبرنامج العمل في ميادين التجارة والصناعة والنقل ورابطة المشترين في مجال الاسمدة ؛ ومشروع مبيدات الافات . وعلى الرئيسين القيام باجراء مشاورات وثيقة بشأن بدء وانجاز المشاريع ، وأن يضعوا الوسائل اللازمة لتنفيذها الفعال .

(هـ) الاعلام :

- ' ١ ' على المجموعتين كليهما استخدام قنوات المعلومات المتاحة للمجموعة الأخرى ، بغية الاستفادة من الموارد الموجودة على النحو الأمثل .
- ' ٢ ' على رئيسي المجموعتين في نيويورك دراسة امكانية تغذية مجمع صحف حركة عدم الانحياز بتدفق مستمر من المعلومات الحديثة عن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .
- ' ٣ ' وستطلب بلدان عدم الانحياز ايضا الى رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك نقل المعلومات الخاصة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار حركة عدم الانحياز الى " نشرة المجموعة " ، وتوزيعها على نحو أوسع نطاقا فيما بين المنظمات غير الحكومية وسائر المؤسسات ، التي فوضه برنامج عمل كراكاس ان يكون على اتصال بها .

التذييلات

## التذييل الأول

### جدول أعمال المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز نيودلهي ، ٢-١١ آذار/مارس ١٩٨٣

- أولا - افتتاح المؤتمر .
- ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب .
- ثالثا - قبول أعضاء جدد واشتراك المراقبين والضيوف .
- رابعا - تقرير رئيس المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .
- خامسا - اقرار جدول الأعمال .
- سادسا - توصيات مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي .
- سابعا - تنظيم الأعمال .
- ثامنا - تعزيز دور وسياسة عدم الانحياز كبديل مستقل وعالمي وإيجابي ومنصف لسياسات الكتل ومنافسات الدول الكبرى في العلاقات الدولية .
- تاسعا - الاستعراض والتقييم العام للحالة السياسية الدولية ولتدابير تضامن بلدان عدم الانحياز في تنفيذ سياستها وقراراتها بما في ذلك :
  - ألف - تعزيز تدابير مكافحة السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والفصل العنصري والتمييز العنصري وتقديم الدعم الفعال في هذا السياق لحركات التحرير الوطني .
  - باء - اتخاذ تدابير لتعزيز السلم والأمن الدولي ولتشجيع التضامن وتبادل المساعدة المادية بين بلدان عدم الانحياز بهدف مواجهة التهديدات والضغوط وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار بطريقة أكثر فعالية مع الأخذ في الاعتبار جوانبها السياسية والاقتصادية .
- عاشرا - تشجيع الاتجاهات الإيجابية في العلاقات الدولية والجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر الدولي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والتطبيق العالمي لمبادئ التعايش السلمي .
- حادى عشر - عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول .

ثاني عشر - التسوية السلمية للمنازعات بين بلدان عدم الانحياز على اساس ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ وقرارات حركة عدم الانحياز .

ثالث عشر - نزع السلاح وآثاره على الامن الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقييم نتائج الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكسدة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٨٢ .

رابع عشر - استعراض وتقييم شاملان للحالة الاقتصادية العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ووضع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وتكثيف جهود بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع التأكيد بصفة خاصة على ما يلي :

( أ ) اجراء مفاوضات عالمية في اطار منظومة الأمم المتحدة .

( ب ) وضع مبادئ توجيهية للأعمال التحضيرية للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد ) بهدف التوصل الى موقف موحد لبلدان عدم الانحياز والبلدان الاخرى خلال تلك الدورة .

( ج ) متابعة تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

( د ) مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار .

( هـ ) متابعة نتائج المؤتمرات الاقتصادية للأمم المتحدة وبصفة خاصة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

( و ) حالة أقل البلدان نموا مع الاشارة بصفة خاصة الى تنفيذ برنامج العمل الجديد الاساسي الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المنعقد في باريس .

( ز ) حالة البلدان غير الساحلية والجزرية وأشد البلدان النامية تأثرا .

خامس عشر - تحليل التدابير والاجراءات الاخرى بما في ذلك برامج المساعدة المتبادلة التي تهدف الى تعزيز التضامن والتعاون الاجتماعي والاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى مع الاخذ في الاعتبار تقارير البلدان الاعضاء بمكتب التنسيق في المجالات التالية :

المواد الخام

التجارة والنقل والصناعة

التعاون المالي والنقدي

التنمية العلمية والتكنولوجية

التعاون التقني والخدمات الاستشارية

الاغذية والزراعة

مصادر الاسماك

المواصلات السلكية واللاسلكية

التأمين

الصحة

العمالة وتنمية الموارد البشرية

السياحة

الشركات عبر الوطنية

الالعب الرياضية

التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية

صندوق التضامن لبلدان عدم الانحياز للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

نظام البحوث والمعلومات

دور المرأة في التنمية

استخدامات الطاقة النووية في الاغراض السلمية

المركز الدولي للمؤسسات العامة

سادس عشر - تعزيز فعالية الامم المتحدة في تشجيع وصيانة السلم والامن الدوليين وفي التعاون الدولي المنصف وفي تطوير الدور الجوهري لبلدان عدم الانحياز في منظومة الامم المتحدة .

سابع عشر - التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في ميدان الاعلام وقيامها بعمل مشترك موجه نحو اقامة نظام عالمي جديد أكثر عدالة وفعالية للاعلام والاتصال .

ثامن عشر - الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز بما في ذلك تحديد موعد ومكان المؤتمر الثامن لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز .

تاسع عشر - تشكيل مكتب التنسيق .

عشرين - مسائل اخرى .

## التذييل الثاني

### الخطاب الرئيسى للسيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند

الرئيس كاسترو ، أصحاب الجلالة ، الرؤساء ، رؤساء الوزراء ، أصحاب السعادة ،  
الضيوف المحترمون

أرحب بكم في دلهي ، المدينة التي شهدت في عمرها كثيرا من أحداث التاريخ الذى  
تشيع شواهد بين ديار الحاضر. ولكنها تجربة جديدة أن يكون لدينا مثل هذه الكوكبة العظيمة  
البارزة من المتحدثين عن أمم ذات سيادة تمثل أكثر من نصف العالم في وقت واحد جميعا .  
وأشكركم بحرارة بالغة ، سيدى الرئيس ، على الكلمات الرقيقة التي ذكرتموها عن بلدى .

تدركون جميعكم الظروف التي جاءنا فيها شرف عقد هذا المؤتمر . وبالرغم من نقص الوقت  
والمصاعبات الكثيرة ، قبلنا الاقتراح الاجماعي لاخواننا في عائلة عدم الانحياز الذين شعروا أن  
أى زيادة في تأخير عقد القمة السابعة من شأنه فقط أن يسعد نقاد الحركة ومعارضيه . ويقال  
أن الضغط معلم جيد للمهمات . ولكننا نتلمس غفرانكم لأى تقصير أو ازعاج ربما تكونون قد  
عانيتم منه .

والبعض منا من حضارات وثقافات موزعة في القدم ، والبعض الآخر من دول شابة ودينامية  
لقد مرت الهند بتقلبات كثيرة . وعلى طول هذا الطريق المتعرج كانت فلسفة التسامح هي نجمنا  
القطبي المرشد . وهذا هو الذى ربط أمتنا الواسعة والمتنوعة ومكنها من الاحتمال على مدى  
آلاف السنين . وتقول حكمة قديمة " الحقيقة واحدة ولكن الحكيم يتبعونها بصورة مختلفة " . وكان  
التعاطف رسالة بوذا . وان المراسيم الصادرة عن الامبراطور آسوكا الذى ينتمي الى القرن الثالث  
ق . م ، والتي تعلقنا أننا لا يمكننا بحق أن نحترم ديننا اذا لم نحترم بدرجة متساوية ديانات  
الآخرين ، محفورة على الصخور ولا تزال عندنا . وكانت هذه هي أيضا سياسة الامبراطور المغولي  
أكبر في القرن السادس عشر . وفي عصرنا نحن أعطى زعيمنا العظيم المهاتما غاندى حياة  
جديدة لأفكار التسامح والأخوة هذه ، واستخدم بنجاح عدم العنف كسلاح ضد امبراطورية  
أجنبية قوية .

ومنذ ٣٥ عاما فقط كانت معظم شعوبنا تحت الاستعباد الأجنبي بغير رأى في الشؤون  
التي تخصها . ومع الاستقلال عن الاستعمار ظهر عدم الانحياز الى حيز الوجود . ولا تزال  
النزعة العادية للامبريالية تكييف نظرتنا الى المستقبل . فأننا لا نستطيع المخاطرة بأى ظل على  
حريةنا في الحكم والعمل . واننا ليس لدينا أى نزاع مع أى مجموعة من الدول . ولكننا نتكلم  
بصراحة ضد الظلم .



وعندما تولى والدى جواهر لال نهرو زمام الحكم في عام ١٩٤٦ أعلن تصميم الهند على "الابتعاد عن تكتلات أو مجموعات القوى المتحازة كل منها ضد الأخرى والتي أدت في الماضي إلى الحروب العالمية والتي قد تؤدي مرة أخرى إلى كوارث على نطاق أوسع حتى مما سبق". وشرح بعد ذلك أنه بمجرد "أن تخرج العلاقات الخارجية من يديك إلى مسؤولية شخص آخر فأنت لست مستقلاً عند هذا الحد وفي هذا الاجراء... وهكذا، فإن سياستنا سوف تستمر ليس فقط في الابقاء بمعزل عن الانحيازات، ولكن في محاولة جعل التعاون الودي ممكناً. اننا نقترب من العالم أجمع على أساس ودي".

وزيادة عدد الدول التي أصبحت حرة، ازداد بشكل ثابت عدد هؤلاء الذين آمنوا بالتعايش السلمي ورغبوا في الابتعاد عن الأخطاف العسكرية. وكان من الضروري لهذه البلدان غير المتحازة أن تتجمع ليس لتشكك تكتلاً جديداً ولكن لترفع صوت الملايين المستغلين عن طريق حركة أخلاقية وسياسية.

وان نفس الزيادة في عضوية حركتنا، خمسة وعشرون في بلغراد ومائة الآن، تثبت أن عدم الانحياز يلبي حاجة أعداد شاسعة من الناس في مختلف البلدان.

وان أهميتها لا تقاس بعدد الفرق أو آلاف أطنان القوى المدمرة التي تسيطر عليها، ولكنها تقاس بالقدر الذي نرغب به في السلم والحرية والتنمية والعدالة الدولية.

وقد تكون لدى الحكومات الأخرى آراء متضاربة حول الصواب والخطأ. أما نحن غير المتحازين فقد اخترنا السلم الذي هو بالتأكيد الصواب والاختيار المحتوم. لقد سعينا ونواصل السعي نحو الصداقة مع الجميع فيما عدا الحكومات التي تعد عنصرية أو تلك التي تهدد حرية الآخرين المكتسبة بشق الأنفس. وعدم الانحياز ليس غامضاً أو سلبياً أو محايداً.

ان عدم الانحياز استقلال وطني وحرية - فهو يناصر السلم وتجنب المواجهة. وهو يرمي إلى الابتعاد عن الأخطاف العسكرية وهو يعني المساواة بين الأمم وتطبيق الديمقراطية في العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية. وهو يريد تعاوناً عالمياً من أجل التنمية على أساس المنفعة المتبادلة. انه استراتيجية للاعتراف بتنوع العالم والمحافظة عليه.

وقبل أن أتناول قضية مؤتمرنا الحالي، أود أن أعرب عن امتنان حركتنا إلى الرئيس فيدييل كاسترو على عبء الرئاسة الذي حمله بتصميم مميز ومقدرة ونزاهة على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية. ولم تكن هذه الفترة سهلة، وزادت بها الأزمات العالمية تعقيداً. ولكن الرئيس كاسترو لم يفكر إلا في وحدة حركتنا وقوتها وساهمتها في خفض التوترات الدولية. كما أننا نحس زملاءنا الذين لم يعودوا بيننا. ونحن نفتقد بصفة خاصة، حضور الرئيس تيتو وهو أب مؤسس لحركتنا ورجل ذوا إنجازات قوية وصيرة وحكمة.

ان البشرية تتأرجح على حافة انهيار النظام الاقتصادي العالمي والفناء من خلال الحرب النووية. ولو وقعت هاتان المأسأتان فهل يستطيع أى منا كبيراً كان أو صغيراً، غنياً أو فقيراً،

من الشمال أو الجنوب ، من الغرب أو الشرق أن يأمل في الفرار ؟ ودعونا نحلل الأزمة الاقتصادية . فتحن بلدان العالم النامي ليس لدينا هامش للسلامة . ونحن سنكون أول وأسوأ من يقاسي في أي انهيار اقتصادي . وفي هذا العالم المتكافل حيث لا تستطيع " أن تحرك زهرة بدون أن تعلق نجمة " ، حتى أكثر البلدان وفرة لن يكون محصنا ضد مثل هذه القلاقل .

وكانت هناك منذ مؤتمر هافانا أربع سنوات متعاقبة من الركود أو الانحسار الاقتصادي . وتراجع الانتاج العالمي بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٨١ وكسدت التجارة في العام الماضي . وتزيد البطالة في البلدان المتقدمة النمو الآن على ٣٠ مليون أو ١٠ في المائة من قوة العمل في المتوسط ، وهو أكبر معدل منذ الكساد الكبير . وفي البلدان الأفقر حيث تكون البطالة مزمنة ، فإن الحالة معذبة بشكل خاص . لقد زادت المشاكل الانسانية زيادة ضخمة في البلدان النامية المستوردة للنفط ولا سيما المنخفضة الدخل منها .

ومنذ عام ١٩٧٩ تضاعف عجز ميزان المدفوعات الحالي للبلدان النامية وأعضاء ديونها إلى ١٠٠ بليون دولارا أمريكيا و ٦٠٠ بليون دولارا أمريكيا على الترتيب . وانخفض الاقتراض طويل الأجل إليها بما يزيد على ١٠ بليون دولارا أمريكيا . وهبطت المساعدة التساهلية بسرعة . وان تخفيض التبرعات من جانب مانح رئيسي إلى الرابطة الانمائية الدولية حددت بصورة كبيرة مقدرة البنك الدولي على مساعدة البلدان المنخفضة الدخل . لقد انخفضت أرباح التصدير للبلدان النامية بما يزيد عن ٤ بليون دولارا أمريكيا خلال السنتين الماضيتين . وانهارت أسعار السلع التي كانت تتحدر ، والمعدلات الآن هي أكثر المعدلات انخفاضا في السنوات الخمسين الماضية . وتحصل البلدان النامية على أسعار أقل مقابل ما تنتجه ، بينما ندفع نحن أسعار أكثر مقابل السلع الصناعية التي نستورد ها . وأسعار الفائدة مرتفعة على الدوام .

والرغم من اجتماعات أوتوا وكانكون وفرساي ، فإن الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لم يدخل حتى في مرحلة البداية . ولا يدرك سوى عدد ضئيل في الشمال أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستمرة للجنوب في مصلحتها هي . وهكذا فإننا لا نطلب احسانا أو صدقة وإنما فهمنا اقتصاديا سليما . فمثل هذا التعاون بين الشمال والجنوب سيكون ذا نفع متبادل .

وما فتئت حركة عدم الانحياز تقف بثبات الى جانب اعادة تشكيل شاملة للعلاقات الاقتصادية الدولية . ونحن نناصر حق كل دولة في موارد ها وسياساتها . اننا نريد صوتا متساويا في تشغيل المؤسسات الدولية . ونحن نؤكد التزامنا باقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة . وفي هذا الاجتماع ، ينبغي علينا أيضا ان نضع برنامجا متناسقا للتدابير التي يتعين اتخاذها فورا لمساعدة البلدان

النامية في المجالات ذات الأهمية القصوى . وينبغي أن نرسم استراتيجية لاجراءات المتابعة في الدورة السادسة القادمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى . وثمة حاجة ماسة الى عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والمالية لأغراض التنمية وهو المؤتمر الذي لا يقدر أنه في صالح الشمال . وان مشاكل النقد والمالية تشكل عبئا أيضا على بلدان الشمال ويجب حلها بطريقة تحقق المنفعة المتبادلة . وينبغي لممثل هذا المؤتمر أن يقترح اصلاحات شاملة للنظام الدولي النقدي والمالي المعروف الآن انه أصبح غير ملائم للعصر وظالم وغير مناسب . وينبغي أن يسهل تعبئة المالية الانمائية للاستثمار في المجالات الحيوية مثل الأغذية والطاقة والتنمية الصناعية . ويجب القيام بممارسة رئيسية لاعادة جدولة الديون . لقد أخذت مشكلة ديون البلدان النامية بعدا لم يسبق له مثيل . وتستهلك خدمة الديون وحدها ما يزيد على ربع اجمالي ارباحها التصديرية .

ان الحلول طويلة الاجل تحتاج الى وقت واعداد . ولا تحتل المشاكل الفورية أى تأخير . وتتأثر بعض البلدان بشكل أخطر مما تتأثر به البلدان الأخرى . بعض البلدان في عسر ميؤوس منه . وهي لا تستطيع أن تنتظر اتخاذ اجراء من جانب المجتمع العالمي ككل . ويقع على حركتنا التزام ازاء هذه البلدان ، وليس هذا فوق طاقة الموارد البشرية والمهارات التكنولوجية والقدرات الصناعية ، وحتى المالية التي نمتلكها الآن . وينبغي أن يبدأ الاعتماد على الذات بأضعفنا وأن تربي المساعدة الى تنمية الذات .

وفي الوقت ذاته ، فان التحول التكنولوجي يندفع قدما محققا المزيد من المزايا للبلدان الموصلة بالفعل . وليس لدى أحد وقت للتفكير فيما اذا كانت عواقب هذا التحول حميدة أم خبيثة . ورغبة في مواكبة التحول ، فانه حتى المجتمعات التي يمكنها ان تتحمل بالكاد تكلفة بعض هذه المنتجات التقنية ترى انه يتوجب عليها اقتناؤها . ان عدم الانحياز قد يكون درعا واقيا لنا من الحرب ، ولكن العلم مهم بالنسبة لنا من أجل استئصال شأفة الفقر . بيد أن ٧٩ في المائة من البحوث التي تجرى في العالم في الوقت الحاضر لا تتعلق بنا ، لأنها مخصصة لخدمة أولويات كبرى البلدان التكنولوجية واشباع شهياتها المستحثة . ولأن العلم احتياجاتنا الأساسية الا اذا وجهنا سياساتنا العلمية صوب هذه المشاكل ، خاصة تلك المتعلقة بأصغر بلداننا وأكثرها فقرا . وعلى كل بلد من بلداننا أن يعزز قاعدته الداخلية فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ، وينبغي لنا القيام بصورة جماعية باستنهاط آليات أكثر فعالية بغية حشد تجاربنا . وقد نظرت اجتماعات عدم الانحياز السابقة في هذا الموضوع ، فهل بوسعنا في مؤتمر القمة هذا أن نتحرك قدما لنجعل من الاعتماد الجماعي على الذات حقيقة واقعة ؟

وفي السنوات القليلة الماضية حددت بعض مجالات التعاون . وسوف يؤدي التعاون الفعال في مجالات الزراعة والرى والبحث في أنواع النباتات ، والصحة العامة ، والتدريب التقني ، والصناعات الصغيرة ، الى تقليل اعتمادنا على الاقتصادات المرتفعة التكلفة للبلدان الموصلة ، وعلى الشركات التجارية التي تربح من ورائنا . وبشكل انعدام وسائل الاتصال أحد القيود

الرئيسية . فنحن ببساطة لا نعرف بعضنا بعضا بالقدر الكافي ، ولا نعرف ما نحن قادرون على منحه أو تلقيه . ان المعلومات هي أحد المدخلات الحيوية فيما يتعلق بالتنمية . وينبغي للاقتصاديين والعلماء عندنا أن يدرسوا المشاكل المرتبطة بالتعاون فيما بيننا في مجال التخطيط والتنمية والتبادلات الاقتصادية ، وأن ينظروا إليها ككل متكامل . وليست الخبرات والنظريات الاقتصادية للبلدان الصناعية صالحة بالضرورة بالنسبة لظروفنا .

ولا يزال البعض يعتبر الاهتمام بالبيئة أمرا باهظ التكاليف وربما ترفا لا لزوم له . ولكن حفظ البيئة هو اعتبار اقتصادي إذ أنه يرتبط ارتباطا وثيقا باستنفاد الموارد وتجديدها وزيادة ثروتها . ويجب علينا عند اتخاذ وتنفيذ أى قرارات تتعلق بالسياسات أن نوازن بين المكاسب الحالية وبين الأضرار المحتملة في المستقبل المنظور . وتحتاج الأيكولوجية البشرية الى نهج يتسم بالكلفة والشمول على نحو أكبر .

لقد بدأت حديثي بالتأكيد على الاستقلال . وقد حان الوقت لنقيم السد الذي بلفسه ازدياد الضغوط ، وكيف تستخدم المؤسسات الدولية لحملنا على تغيير سياساتنا الى اتجاهات لا تناقض فقط تقديرنا ومصالحنا ، بل انها قد تقهر المقاصد التي ترمي اليها تلك المؤسسات ذاتها .

ان هناك ترابطا وثيقا بين التنمية والاستقلال ونزع السلاح والسلم . فهل يمكن أن يقوم سلم جنبا الى جنب مع الأسلحة النووية ؟ لقد قال والدى أنه بدون السلم ستتحول كل أحلامنا في التنمية الى رماح . ولقد أشير الى أن الاتفاق العسكري العالمي يعادل ٢٠ مرة قيمة مجموع المساعدات الانمائية الرسمية . ويوم بعد يوم ، وساعة بعد ساعة ، يتزايد حجم الأسلحة النووية وتتزايد قدرتها على الفتك . ان حاملة واحدة من حاملات الطائرات النووية تتكلف أربعة بلايين من الدولارات ، أى أكثر من الناتج القومي الاجمالي لـ ٣٥ بلدا . لقد انتفخت أوداج الحية . وهاهي البشرية ترقبها في رعب جمد أو صالها وهي تتشبث بأمل لا رجاء فيه بأنها لن تتعرض للمضربة القاصصة . ان كوكبنا الأرضي لم يواجه أبدا من قبل هذا القدر الكبير من الموت والخطر . ان القوة التدميرية التي تنطوى عليها المخزونات النووية قادرة على القضاء على حياة البشر ، بل على الحياة بأسرها ، مرات ومرات ، وقد تحول دون ظهور الحياة من جديد لعدة عصور قادمة . ولكم هي مفزعة الصورة الحية التي يرسمها العلماء لهذا الأمر . ومع ذلك يتصرف بعض رجال الدولة وخبراء الاستراتيجية كما لو أنه ليس هناك فرق كبير بين هذه الأسلحة وسابقتها من قطع المدفعية . ان سياق التسلح مستمر بسبب السعي وراء السلطة والرغبة في التفوق على الآخرين ، وأيضا لأنه يحقق ازدهارا لكثير من الصناعات والمصالح . وقد راجت في الآونة الأخيرة فكرة أن الأسلحة النووية التدميرية يمكن استخدامها في " الحروب المحدودة " . وتروج الدول القوية لبدأ الردع الذي لا يقوم على سند . ويجرى ادخال مجالات جديدة في نطاق التجمعات الاستراتيجية ، والتكتلات العسكرية والأحلاف . كما تجرى اقامة قواعد ومرافق جديدة . ولذا ينبغي أن تكون استجابتنا أكثر ثقة وسرعة وحدة .

ان الرغبة في اقرار السلم هي رغبة عالمية حتى داخل البلدان التي تقوم نفسها بانتاج الأسلحة النووية ، وفي البلدان التي يجرى نشر هذه الأسلحة فيها . وحركة عدم الانحياز هي أكبر حركة سلم في التاريخ . وهي ترحب بالانتفاضات التلقائية للشعوب . بيد أن الحكومات ماضية في طرح وممارسة وانتهاج ذات النظريات المتعلقة بالمصالح الاستراتيجية ومجالات النفوذ ، وموازين القوى ، والعلاقات الوصائية التي تعيد الى الأذهان نظرية الحق الالهي الغابرة .

ان التناقض الذي يواجهه عصرنا هو أنه في حين أن الأسلحة تزداد تطورا ، لا تزال العقول أسيرة أفكار ورثتها عن عهود أكثر بساطة . ويمكن القول ، فنيا ، بأن العصر الاستعماري قد انتهى . ولكن لرغبة في السيطرة لا تزال قائمة . يأتي الاستعمار الجديد مغلفا في طرود من كافة الانواع - كالتيكولوجيا والمواصلات ، والتجارة والثقافة . وتتطلب مقاومة جراءة ونزاهة فهناك ضغوط سياسية واقتصادية شديدة . كما أن محدودية القدرة على البقاء من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكثير من بلدان عدم الانحياز ، وخاصة من كان عدد سكانها قليلا ، بل ان بقاءها ذاته ، يتعرض للتهديد عن طريق الحواجز المصطنعة فيما يتعلق بالتجارة ونقل التكنولوجيا وفرص الوصول الى الموارد . وينبغي أن يكون بمقدورنا وضع التدابير لمساعدة هذه الدول الصغرى في الحفاظ على استقلالها وعدم انحيازها .

ولا يمكن ان يكون هناك سبيل للعيش بلا تعاض . واننا ننظر الى عدم التدخل بجميع أشكاله بوصفه القانون الأساسي للسلوك الدولي . ومع ذلك تحدث أنواع مختلفة من التدخل ، الصريح أو المستتر ، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وهي جميعها غير محتلة أو مقبولة ولن يفضي التدخل بمختلف أشكاله الا الى مزيد من التدخل . ولا تملك دولة بمفردها أو مجموعة من الدول المبرر أو السلطة الأخلاقية للتدخل على هذا النحو . وليس بوسع المبرر أن يدين مثالا للتدخل ويتغاضى عن مثال آخر . فكل حالة جذورها الخاصة بها ، وأيا كانت هذه الحالات فان الحلول المتعلقة بها يجب أن تكون سياسية وسلمية . ويجب على جميع الدول أن تلتزم بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى .

ما الذي يجعل التدخل ممكنا ؟ هل هو ضعفنا الاقتصادي ؟ نعم ، ولكن أيضا خلافاتنا والتنافر داخل حركتنا . وقد جرى العرف في اجتماعاتنا على أن نتجنب مناقشة المنازعات بين البلدان الأعضاء . ونحن نحاول أن نركز على الأمور التي من شأنها أن توحد بيننا ، وأن نوسع نطاق تلك الوحدة بدلا من أن نقع في حبال الصراعات الحادة المهلكة . ولكن نظرا لأن كثيرين جدا اتصلوا بي ، ونظرا لشدة اخلاصنا للمصادقة مع ايران والعراق ، ونظرا لما نشعر به من رغبة شديدة ، فأنني أناشد ايران والعراق انهاء حربهما المفجعة . وأنني على يقين من أن هذا هو الرأي الذي يجمع كل اصدقائهما الذين يتخفون لهما الخير . كما اننا نأمل في أن تعود الأوضاع الى حالتها العادية في أفغانستان عما قريب .

اننا متفقون في الرأي في تأييدنا للشعب الفلسطيني الباسل والمشرود ، والذي تعرض للكثير من ضروب الاذعاج . وتشعر اسرائيل بأنها حرة في ارتكاب أى اثم دونما خجل من عدوانها أو بدم على خرقها للقانون والسلوك الدوليين . ولكن هل بمقدورها أن تعبر — وق الى الأبد الحقوق المشروعة للفلسطينيين ؟ والنظام الآخر المشهور بخروجه على القانون هو نظام جنوب افريقيا الذي يتحدى الأسيرة الدولية دون أن يتعرض للعقاب . وقد لوحظ بحق أن مجرد وجود حكومة بريتوريا ، التي تضفي الطابع المؤسسي على العنصرية ، إنما هو انكار لوحدة الجنس البشرى . وان عدوانها على شعبها ذاته وشعب ناميبيا والشمس — وب المجاورة ، إنما يشكل اهانة وطنية . وثمة مسألة ثالثة نقف فيها موقفا واحدا وهي التسليح المكثف للمحيط الهندي وتسليح قاعدة دييفوغارسيا تسليحا نوويا . فينبغي أن نضاعف جهودنا لضمان عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمحيط الهندي على نحو ما تقرر من قبل . ولقد أعلنت الدول الساحلية وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة المرة تلو المرة أن المحيط الهندي ينبغي أن يكون منطقة سلم . فهل بمقدورنا أن نحقق من القوة ما يمكننا من جعل ذلك حقيقة واقعة ؟

وكيف لنا أن نحصل على القوة ؟ ان ذلك يتأتى بأن نسمى جميعا الى تحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا وتكنولوجيا . وعن طريق تسوية أية خلافات تقوم بيننا عن طريق المناقشات السلمية . وعن طريق مقاومة تدخل الآخرين في شؤوننا الداخلية . وكذلك بتعزيز منظمة الامم المتحدة . وسيكون مما له أعظم فائدة أن يحث كبار الشخصيات المبرزون المجتمعون هنا رؤساء دول وحكومات جميع البلدان الأعضاء في الامم المتحدة على حضور الدورة الثامنة والثلاثين في الجمعية العامة ، كي يقضوا أسبوعا أو عشرة أيام معا لالقاء نظرة جماعية على بعض المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم . وبالمثل فإنه يمكن تعيين سنة ١٩٨٥ سنة للأمم المتحدة ، وتكرس لتعزيزها .

ان خططنا من أجل حياة أفضل لكل شعب من شعوبنا تعتمد على تحقيق السلم العالمي وعكس سباق التسلح . وان نزع السلاح العام الكامل هو الوحيد الكفيل بتوفير أمن موثوق به . ولم يؤد قصر المفاوضات على دائرة مغلقة من الدول الحائزة للأسلحة النووية الا الى احراز تقدم ضئيل . ونحن دول غير نووية ، نريد أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية دون سواها . ولكننا أيضا لنا الحق في أن نعيش وأن نسمع صوتنا . فها سم الانسانية والنيابة عنا جميعا ، أطلب الى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخلى عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في أية ظروف وأن توقف جميع تجارب الأسلحة النووية وانتاجها ونشرها ، وأن تستأنف مفاوضات نزع السلاح بعزم على الوصول الى اتفاق .

ان أنظار العالم ماثخة الينا . ويعلق الناس في الهند وفي جميع بلداننا توقعات كبيرة على مداولاتنا . فنقرر هنا مايلي :

- المطالبة باتخاذ خطوات ذات أهداف أكثر تحديدا للتعجيل بإضفاء الصيغة الديمقراطية على النظام الدولي ولبدء نظام اقتصادي دولي جديد ؛
  - الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالنقد والتمويل من أجل التنمية ، يقـوم باستنـاط الوسـائل لتعبئة التمويل من أجل الاستثمارات في المجالات الهامة المتعلقة بالأغذية والطاقة والتنمية الصناعية ؛
  - إعادة التأكيد على التزاماتنا بالاعتماد الجماعي على الذات .
- ولنعلم من جديد قبل كل ذلك ايماننا بأن الاستقلال والتنمية ونزع السلاح والسلام هـي كل لا يتجزأ ، ولنفـؤكـد من جديد ايماننا الدائم بالمبادئ الخمسة التي تشكل أسس عـدم الانحياز ، ألا وهي السيادة وسلامة الأراضي ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل ، والمساواة والمنفعة المتبادلة ، التعايش السلمي . ولنكرر تأكيد ساندتنا للفلسطينيين والناميبيين الأبطال ، ولجميع ضحايا الأعمال العدوانية التي تقوم بها اسرائيل وجنوب افريقيا ، ولنعلم التزامنا بتعزيز الأمم المتحدة وتعيين سنة ١٩٨٥ لهذا الغرض .
- ان القومية لا فصلنا عن انسانيـتنا المشتركة . واننا لأمام فرصة رائعة بما لدينا من معرفة واسعة وقدرة متزايدة . فلنقتصر بها وان كانت محفوفة بالمخاطر . لقد حدا الـايـمـان بالمستقبل بالكثيرين منكم أن يأتوا عبر القارات والمحيطات كي يجتمعوا هنا . ونحن هنا لأننا نؤمن بأن الآراء والمواقف يمكن أن تتغير ويجب أن تتغير ، وأن الجور والمعاناة يمكن تقويضهما ويجب تقويضهما . ان عالمنا صغير لكن فيه متسعاً لنا جميعاً لكي نعيش معا في ظل السلم والجمال وكي نحسن نوعية حياة الرجال والنساء من جميع الأجناس والمعتقدات .
- ومرة أخرى أرحب بكم جميعاً ترحيباً حاراً . وأرجو لكم اقامة مفيدة وشيقة وممتعة في بلدنا .
- وأشكركم على الثقة التي وضعتوها في الهند بطلبكم منا عقد هذا المؤتمر .

### التذييل الثالث

#### الخطاب الختامي الذي أدلىته السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند

حضرات أصحاب الجلالة ، حضرات أصحاب السعادة ، حضرات الضيوف والمندوبين الاجلاء ،

لقد أدت هذه الايام الخمس الساخنة الى تجديد وتعزيز صداقتنا وتضامننا وایماننا ومصيرتنا . وكانت بالنسبة لي فرصة خاصة لألتقي مرة ثانية بأصدقائي قدامى ولأتعرف على أصدقائي جدد . واني أقدر بصفة خاصة نصيحة الرئيس كينيث كاوندا والرئيس فيدل كاسترو روس ، وهما رئيسان سابقان لهما خبرتهما ، والرئيس مواليمو جوليوس ك. نيريري المعروف بحكمته . وسعادة الرئيس سيكوتوري هو أرفع من فينا . وصاحب السعادة كبريانو هو صديق منذ فترة طويلة . ولقد مكنت صراحة وفطنة الرئيس فوربزيرنهام من تخفيف حدة لحظات التوتر . وساعد الرئيس ياسسر عرفات ، وكثيرون غيره ، على حل مشاكل معقدة . ولقد ذكرت أسماء قليلة ، ولكن كثيرين منكم قد شاركوا في أعمال خلف الكواليس أدت الى تيسير أعمال المؤتمر . واني لا أجدر الكلمات التي يمكن أن تعبر عن مدى امتناني لهم جميعا .

ولقد أحس أهالي دلهي وشعب الهند بالامتياز لوجود هذه الشخصيات البارزة بيننا . ولقد زادت المناقشات الواسعة النطاق التي دارت من معلومات شعبنا . ولقد ركزت مداولاتنا وفي الواقع ، اهتمام جميع الدول على مشاكلنا ، وهي شديدة الارتباط بمشاكلها . ولقد استفادت قضية السلم . كما استفادت الكرامة الانسانية والمساواة .

لقد عقد هذا المؤتمر في دلهي في ظل ظروف استثنائية ، ولم يكن ذلك ليحدث لولا تنازل العراق بكرم عن حقها الذي قبل في مؤتمر القمة السادس . وقد قدر الجميع هذه اللقطة . ففي ذلك الوقت كنا نعرف ان مؤتمر القمة الثامن سيعقد في بغداد . وانتم جميعا تعرفون ما حدث بعد ذلك من تطورات .

وقد يكون بعض الناس قد تمنوا للحركة ان تتشاجر وأن تنقسم . ولقد خيبتنا أطمعهم . وقد لا نتفق على كل شيء - ومن يفعل ذلك ؟ - ولكننا نتفق في رأي واحد هو اننا يجب ان نبقي معا وأن نعمل سويا - من أجل السلم ، والتنمية ، والمساواة بين الدول والشعوب والنساء والرجال من جميع الاعراق والعقائد .

والوحدة هي أفضل تحية يمكن أن نوجهها للمؤسسي حركتنا البعيدي النظر وهم : جواهر لال نهرو وأحمد سوكارنو ، من آسيا التي بعثت من جديد ، وجمال عبد الناصر ، من العالم العربي المناهض ، وجوزيب بروز تيتو ، من أوروبا المستقلة ، وكوامي نكروما ، من افريقيا الثائرة . وكمناضلين لا يقهرون ، كانت رسالتهم جميعا رسالة كفاح وتضحية . لقد تجاسروا وعانوا ، وانتصروا ومنسوا . لقد ألهموا الشعوب ، وطلقوا الالبهام ، يدورهم ، من الشعوب . ولا يمكن بلوغ الحرية وتعزيزها الا على هذا النحو .



ومع ذلك ، فلا تزال هناك ملايين ، ينكر عليها حقها الغطرى - مثل الفلسطينيين والناسيين وشعب جنوب افريقيا . ولقد شرفنا صاحب السعادة الرئيس ياسر عرفات وصاحب السعادة الرئيس سام نجوم بالحضور ، ولكنهما ممنوعان من دخول وطنيهما . وقد زج بنيلسون مانديلا في غياهب السجون لانه يريد الحرية وحقوق الانسان في وطنه . ألا يسخر هذا الحرمان الوحشي من الكلمات الجميلة ؟

ثم ان هناك ضغوطا وتهديدات خفية وغير خفية . ولقد قدم رئيس قبرص وآخرون بعض الاثلة . وكل اقليم ، في الواقع ، لديه قصة يحكمه سردها . وكل منا يعلم ، من خلال خبرته الخاصة ، كيف تحاول الدول القوية والمؤسسات المالية الدولية أن تتلاعب بنا . والقائمة طويلة . ولا تزال هناك جانب قلة تسعى الى أن تقرر بمفردها مصائر الجنس البشري . ولا يمكن لعلمية اتخاذ القرارات الدولية للسيطرة على المؤسسات الاقتصادية ، ولا سيما المؤسسات المالية ، أن تتجاهلا طويلا مبدأ التمثيل العادل للجميع .

ولقد نظرنا بتمعن في هذا المؤتمر في المشاكل الكثيرة التي يعاني منها العالم والمناطق المغطفة . ولقد توصلنا الى بعض الاتفاقات الواردة في رسالة نيودلهي وفي الاعلانيين الاقتصادي والسياسي . ونحن نكرر دعوتنا الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، مفاوضات عالمية . ونحن نقترح عقد مؤتمر دولي لتسخير المال والنفذ لاغراض التنمية ، يحظى باشتراك عالمي ، لوضع تدابير لمساعدة البلدان النامية في المجالات الحرجة . وان الاعلان الخاص بالاعتماد الجماعي على الذات يجسد رغبتنا في تحقيق المزيد من التعاون بين الجنوب والجنوب . ونعيد تأكيد تضامنا مع حركات التحرير ومعارضتنا للتدخل بجميع أشكاله وأنواعه . واننا نناشد أصدقاءنا الاعزاء في ايران والعراق ان ينهوا حربهم المفجعة . ونهيب بالدول الحائزة للأسلحة النووية ألا تدفع بالعالم نحو الكارثة . وان برنامج العمل هذا ، الذي يشكل تحديا لنا يتطلب منا بسذل كل ما في طاقتنا ، وان مدى نجاحنا سوف يعتمد على جدتنا ووحدتنا . ولقد تحادثنا عن مشاكلنا . وأهم عامل هو اننا قد خرجنا من المؤتمر ونحن أكثر اتحادا وتصميما على مواصلة السعي الى تحقيق أهدافنا .

ونحن لا يمكننا ان نضيق نطاق ولائنا لاننا قد ولدنا لهذا العالم . ولا يمكن لاي شيء انساني ان يكون غريبا عنا لاننا جزء من الجنس البشري .

وان نقاد عدم الانحياز ليسوا قليلين فالبعض ينتقد الفكرة نفسها ، وينتقد آخرون طريقة تطبيقها . هل أصبحنا في منتهى السذاجة واللامباله فيما يتعلق بمتطلبات استقلالنا حتى نترك انفسنا نهبا للاستغلال على هذا النحو ؟ انه ليس بسر أن أولئك الذين يتسكون بثبات بمبادئهم هالالاتجاه الذي يريدونه يواجهون المعارضة ويلقون أشد العنت في الحصول على المساعدة .

ان حركة عدم الانحياز ليست تجمعا بسيطا أو عفويا لدول منفردة ، بل هي عطية تاريخية لاغنى عنها . انها امتزاج تام لتيارات تاريخية وروحية وثقافية كثيرة . وتعبير عن آمال من طمسال حرمانهم ومن حصولوا على الحرية مؤخرًا . وهي تأكيد لارادة الجنس البشري في البقاء رغم اعمسال

القمع وسباق التسلح المتصاعد والا نقسامات الايدولوجية . ولقد وضع والدى الاحداث في اطار  
فكرى واسع . وان لحركتنا اطارا ، فقد وضعت مبادئ لها . والا هم من ذلك هو انها ليست  
جامعة بل دينامية . وهي حركة كبرى تحاول احداث تغييرات أساسية . ولقد حررت حركتنا ،  
بتأكيدا على حق تقرير المصير ، أكثر من نصف العالم الذى كان يرزح تحت نير الاستعمار .  
ونحن مستعدون في الكفاح من أجل من بقى دون تحرير . ونحن نتحدى مبدأ العنصرية  
وممارستها . ونجاهد من أجل أعمال الحق في المساواة الاقتصادية . وحركتنا لا تتطلع إلى  
تحقيق مجرد فوائد محدودة وقصيرة الاجل بل تتطلع إلى تطبيق مبادئ أشمل لتغيير التنظيم  
السياسي والاقتصادي للعالم . ان عدم الانحياز ينطوى على شجاعة وقوة الاعتماد على الذات .  
والانحياز هو تعبير عن التهمية . ولهذا السبب تنتشر بشكل ملحوظ وجهة نظر مشابهة لعدم  
الانحياز حتى بين شعوب البلدان المنحازة .

ولقد تفضل الكثيرون منكم بالتعليق على ترتيبات المؤتمر وسير أعماله بيسر وان الفصل في  
ذلك لا يرجع إلى الهند وحدها بل إلى كل شخص منكم . ولولا تعاونكم وما أبدىتموه من رغبة في  
التوافق لما استطعنا أن ننتهي من النظر في جدول أعمالنا أو أن نتوصل إلى اتفاق . ومن  
الناحية التنظيمية لقينا العون أيضا في هذه المهمة المعقدة من فريق دولي جاد وذى خبرة مؤلف  
من مترجمين شغوفين وتحريريين وموظفي سكرتارية كدوا ساعات طويلة . واني أود أن أشكرهم هم  
وجميع الوكالات الاخرى وموظفيها الذين وفرت جهودهم المتفانية الخدمات المخططة التي بدونها  
ما كان يمكن لهذا المؤتمر أن ينعقد . وأشكر أيضا وسائط الاعلام التي تجمعت من مختلف أنحاء  
العالم . وقد كد رجالنا ببشاشة وقد موا أفضل ما لديهم لخدمة هذه الشخصيات العالمية البارزة  
وهذه القضية السامية .

حضرات المندوبين الاجلاء ، لقد ألقيتم على عاتقي عبئا ثقيلا . وان مقعد الهند لا يمكن  
أن يقوم بنفسه باجرا أو بآخر . ولا يمكن حل القضيتين السائدتين في يومنا هذا ، وهما نزاع  
السلاح والتنمية ، على نحو مفاجئ ، بل يتعين علينا أن نثابر بكل الحاح ، وهو ما سنفعله .  
ولا يمكنني أن اضطلع بهذه المسؤولية الا بتعاونكم الاخوى المستمر .

وأود أن أتوجه بالشكر لجميع المندوبين الافاضل ، الذين تكروا بايجاد فسحة من  
الوقت في حياتهم المليئة بالمشاغل كي يسافروا مسافات طويلة ويحضروا هذا المؤتمر . وقد كانت  
كلماتهم تعبيراً هاماً عن مواقف حكوماتهم ، وكانت هامة لاهتمامهم بالقضايا الحساسة في عصرنا .  
وقد تجلت جديتهم في الاهتمام المتواصل الذى أبدوه أثناء مداولات المؤتمر ، ان كانوا يظنون  
جالسين حتى الساعات الاولى من الصباح وقد سمي هذا المؤتمر مؤتمر قمة لتجميع القيادات  
العليا فيه ، ولكننا من ناحية أخرى لم تقم سوى معسكر القاعدة ، ومازال أمامنا طريق طويل  
علينا أن نتسلقه لنبلغ أهدافنا وغاياتنا . وتحتاج اى مهمة ، ولا سيما اذا كانت في صعوبة مهمتنا ،  
الى توفر شعور بالزمالة وبروح الفريق .

وسنتقابل مرة أخرى بعد ثلاث سنوات . وينبغي لنا خلال هذه الفترة ان نظل على اتصال مستمر لتنفيذ قراراتنا . لقد انتهى المؤتمر ، ولكن الاتفاق يجب أن يستمر .  
واني أشكركم بحرارة وبكل اخلاص ، وأهدىكم انتم وشعوبكم تحيات شعب وحكومة الهند وأطيب تمنياتهما .

## التذييل الرابع

### رسالة تعرب عن تأييد حركات التحرر الوطني والنضال من أجل

مع افتتاح مؤتمر القمة السابع لحركة بلدان عدم الانحياز ، في وقت أصبح فيه السلم مهددا بصورة خطيرة أو معدوما تماما بالنسبة للكثيرين الذين يكافحون من أجل حقوقهم المقدسة في الاستقلال وحرية ومستقبل أفضل ، يوجه رؤساء الدول أو الحكومات المجتمعون في نيودلهي بالهند تحية من القلب الى منظمة التحرير الفلسطينية ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وحركة تحرير جنوب افريقيا ، وتقديرا للكفاح البطولي الذي لا يكل الذي شته زعماءها وأعضاؤها طوال السنوات الثلاث التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة السادس ، وبشيدون بالاكتسارات الهائلة التي أحرزها هؤلاء المناضلون في سبيل الحرية خلال هذه الفترة .

ويجدد رؤساء الدول أو الحكومات رسميا تأييدهم الشديد لكفاح أولئك المناضلين ونضالهم التام معهم ، والتزام بلدان عدم الانحياز بتحقيق استقلال ناميبيا والقضاء على نظام الفصل العنصري الشائن في جنوب افريقيا ، واعمال حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته ذات السيادة .

ويثني رؤساء الدول أو الحكومات على حركات التحرر الوطني هذه لما تقدمه من مساهمة قيمة من أجل تحقيق الاهداف المشتركة لبلدان عدم الانحياز ، وفي مقدمتها تحقيق الاستقلال والسلم والا من لجميع الشعوب واعمال حقها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

## التذييل الخامس

### رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني

يدين رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعون في نيودلهي بالهند إسرائيل بشدة لأعمال القمع التي ما فتئت ترتكبها بل والتي تضاعفها حالياً في محاولة لقمع معارضة الفلسطينيين المشروعة داخل الأراضي المحتلة .

إن هذه الأعمال الوحشية وغير المشروعة التي ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال فسي إطار سياستها الرامية إلى إنشاء مستوطنات جديدة لا تزال تعطل تهديدات جسيمة وتشكل عقبات خطيرة أمام التسوية السلمية .

ويحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على أن يضع حداً لهذه السياسات على الفور . ويطلبون من مجلس الأمن أن يمارس سلطاته وأن يضع حداً للسياسات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيطان والعدوان والاحتلال .

ويشترك رؤساء الدول أو الحكومات في الاعراب عن تعاطفهم وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل ويؤكدون دعمهم له بلا حدود .

## التذييل السادس

### تقرير المقرر العام

١- عقد المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في نيودلهي بالهند خلال الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣. وسبقه اجتماع تحضيرى عقدته كبار المسؤولين يومي ١ و ٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ومؤتمر لوزرا وخارجية بلدان عدم الانحياز عقد خلال الفترة من ٣ الى ٥ آذار/مارس ١٩٨٣.

٢- واشتركت في المؤتمر البلدان والمنظمات التالية التي هي أعضاء في الحركة :

اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، أفغانستان (جمهورية - الديمقراطية) ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، انغولا ، اوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بليرز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زهابوى ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فولتا العليا ، فييت نام ، قسبري ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) ، اليمن الديمقراطية (جمهورية - الشعبية) ، يوغوسلافيا .

٣- وحضر المؤتمر بصفة مراقب كل مما يلي :

أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، السلفادور ، الفلبين ، فنزويلا ، المكسيك ، الامم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، الحزب الاشتراكي البورتوريكي ، مؤتمر الوحدة بين افريقيين لآزانيا ، المؤتمر الوطني الافريقي ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية .

٤- ودعي الضيوف التاليون لحضور المؤتمر :

اسبانيا ، البرتغال ، الجمهورية الدومينيكية ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ،

سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، النسا ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بانها ، الاستعمار ، لجنة الامم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، مجلس الاغذية العالمي ، مفوضي الامم المتحدة لناميبيا ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، المؤتمر الدولسي المعني بقضية فلسطين .

### الجلسة الافتتاحية

- ٥- أعلن الرئيس فيدل كاسترو روس ، رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس الوزراء في جمهورية كوريا ، افتتاح المؤتمر .
- ٦- وألقت السيدة أنديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند ، الخطاب الاساسي الذي قسّرر المؤتمر ، بالترحيب العام ، تعيينه بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر (المرفق الثاني) .
- ٧- واقترح كل من الرئيس سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا ، باسم الاعضاء الافريقيين ، وجلالة الملك حسين بن طلال ، عاهل المملكة الاردنية الهاشمية ، باسم الاعضاء الآسيويين ، والرئيس سيبروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص ، باسم الاعضاء الاوروبيين ، والرئيس فوربس بيرنهام ، رئيس جمهورية غيانا ، باسم الاعضاء من أمريكا اللاتينية ، والرئيس سام نوجوما (سوابو) ، باسم حركات التحرر الوطني ، اصدار قرار بتوجيه الشكر .

### انتخاب أعضاء المكتب (البند الثاني من جدول الاعمال)

- ٨- اقترح الرئيس فيدل كاسترو روس انتخاب السيدة انديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند ، رئيسا للمؤتمر . وأيد الاقتراح كل من الرئيس منغستو هيلي ميريام ، رئيس جمهورية اثيوبيا ، باسم الاعضاء الافريقيين ، وسهاشير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا ، باسم الاعضاء الآسيويين ، والرئيس سيبروس كبريانو رئيس جمهورية قبرص ، باسم الاعضاء الاوروبيين ، والرئيس رينالدو بينيتو انطونيو بينوني ، رئيس جمهورية الأرجنتين ، باسم الاعضاء من أمريكا اللاتينية ، والسيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، باسم حركات التحرر الوطني . واعتمد الاقتراح بالتزكية . وتولت السيدة انديرا غاندي رئاسة المؤتمر .
- ٩- وبنّا على توصية مؤتمر وزراء الخارجية ، قرر المؤتمر ان يكون تشكيل مكتبه كما يلي :

### نواب الرئيس

عن أفريقيا : الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زائير ،  
زيمبابوي ، غانا ، غينيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا  
الجنوبية الغربية .

عن آسيا : اندونيسيا ، بنغلاديش ، الجمهورية العربية السورية ،  
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، سرى لانكا ،  
العراق ، فييت نام ، منظمة التحرير الفلسطينية .

عن أمريكا اللاتينية : بنما ، بوليفيا ، سورينام ، غرينادا .  
عن أوروبا : قبرص ، مالطة .

المقرر العام : السيد تيامو ادجبادي (بنن) .

رئيس اللجنة السياسية : السيد طهان كوماتينا (يوغوسلافيا) .

رئيس اللجنة الاقتصادية : السيد اد موند و خاركين (نيكاراغوا) .

عضو بحكم منصبه : كوبا .

١٠- وأحاط المؤتمر علما بأن مؤتمر وزراء الخارجية قد عين السيد ك. ناتوار سينغ من الهند  
أمينا عاما للمؤتمر.

رسالة تعرب عن تأييد حركات التحرر الوطني والتضامن معها ، ورسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني

١١- التزم المؤتمر بدقة صحت تكريما لذكرى أولئك الذين ضحوا بحياتهم في الكفاح من أجل  
الاستقلال والحرية ، ثم اعتمد رسالة تعرب عن تأييد حركات التحرر الوطني والتضامن معها . كما  
أقر رسالة التضامن مع الشعب الفلسطيني (المرفق الخامس) التي اعتمدها مؤتمر وزراء الخارجية .

قبول أعضاء جدد واشتراك المراقبين والضيوف (البند الثالث من جدول الأعمال)

١٢- بناء على توصية مؤتمر وزراء الخارجية انتخبت بالترحيب العام كل من بربادوس ، وجزر  
البهاما ، وكولومبيا ، وقانواتو ، أعضاء في الحركة . ودعت انتيغوا وبربودا الى الاشتراك فسي  
المؤتمر بصفة مراقب . كما دعت الجمهورية الدومينيكية الى الاشتراك بوصفها ضيفا .

تقرير رئيس المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (البند الرابع من جدول  
الأعمال)

١٣- قدم الرئيس فيدل كاسترو روس ، رئيس المؤتمر السادس ، تقريرها عن التطورات التي شهدتها



الحركة ، والتطورات التي حدثت على الصعيد الدولي منذ مؤتمر القمة السادس . وتقرر تعميم هذا التقرير بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر ( NAC/CONF.7/Doc.12 ) .

اقرار جدول الاعمال (البند الخامس من جدول الاعمال )

١٤- أقر المؤتمر جدول أعماله (المرفق الاول ) .

توصيات مؤتمر وزراء\* خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي (البند السادس من جدول الاعمال )

١٥- وافق المؤتمر على التوصيات الواردة في تقرير مؤتمر وزراء\* خارجية بلدان عدم الانحياز (المرفق التاسع) .

### تنظيم الأعمال ( البند السابع من جدول الأعمال )

١٦ - أحاط المؤتمر علما بأن اللجنتين السياسية والاقتصادية قد أنشئت للنظر في مشاريع الوثائق الختامية وبأنهما بدأتا أعمالهما أثناء مؤتمر وزراء الخارجية . وقرر المؤتمر أن تنظر اللجنة السياسية في البنود من الثامن إلى الثالث عشر ومن السادس عشر إلى التاسع عشر في اللجنة السياسية ، وأن تنظر اللجنة الاقتصادية في البندين الرابع عشر والخامس عشر .

### المناقشة العامة

١٧ - استمع المؤتمر أثناء المناقشة العامة لبيانات أدلت بها الدول والمنظمات الأعضاء التالية : غينيا ، منظمة التحرير الفلسطينية ، زامبيا ، يوغوسلافيا ، كينيا ، موزامبيق ، سرى لانكا ، مصر ، نيبال ، الكويت ، فييت نام ، موريشيوس ، ماليزيا ، بنغلاديش ، الجزائر ، النيجر ، غرينادا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الاردن ، اثيوبيا ، زائير ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، بربادوس ، البحرين ، الجمهورية العربية السورية ، بوتان ، الصومال ، لبنان ، سيشيل ، نيكاراغوا ، مدغشقر ، بنين ، باكستان ، ملديف ، اوغندا ، ليسوتو ، انغولا ، جامايكا ، سيراليون ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، سورينام ، العراق ، غينيا - بيساو ، غانا ، اليمن - جمهورية - الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، المغرب ، تونس ، بوروندي ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، زمبابوي ، افغانستان ، قبرص ، جمهورية ايران الاسلامية ، الأرجنتين ، ليبيريا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، نيجيريا ، المملكة العربية السعودية ، جزر القمر ، السودان ، الرأس الأخضر ، سان تومي وبرينسيبي ، غيانا ، فولتا العليا ، تشاد ، بنما ، بليز ، بوتسوانا ، كولومبيا ، اندونيسيا ، اكوادور ، بوليفيا ، توغو ، بليز ، ترينيداد وتوباغو ، فانواتو .

١٨ - تنازلت البلدان التالية عن حقها في الكلام ولكنها عممت بيانات في الجلسة العامة : الامارات العربية المتحدة ، الجمهورية العربية اليمنية ، رواندا ، سنغافورة ، عمان ، غابون ، قطر .

١٩ - واستمع المؤتمر ايضا الى بيانات من المراقبين التاليين : البرازيل ، فنزويلا ، المكسيك ، مؤتمر الوحدة بين افريقيين لآزانيا ، الحزب الاشتراكي في بورتوريكو ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية ، المؤتمر الوطني الافريقي .

٢٠ - ودعى الأمين العام للأمم المتحدة لالقاء كلمة في المؤتمر .

تقرير وزراء خارجية زامبيا وكوبا والهند ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية بشأن النزاع بين العراق وإيران

٢١ - أحاط المؤتمر علما بالتقرير (NAC/CONF.7/Doc.14) .

رسالة نيودلهي

٢٢ - اعتمد المؤتمر رسالة نيودلهي بتوافق الآراء دون تصويت .

تقرير اللجنة السياسية

٢٣ - أحاط المؤتمر علما بتقرير اللجنة السياسية ( المرفق السابع ) ، واعتمد الاعلان السياسي .

بيان الرئيسة بشأن النزاع بين إيران والعراق

٢٤ - وجهت الرئيسة نداء الى إيران والعراق لانهاء الحرب فورا .

الاجتماعات الاخرى لبلدان عدم الانحياز ، بما في ذلك موعد ومكان انعقاد المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ( البند الثامن عشر من جدول الاعمال ) .

٢٥ - اعتمد المؤتمر المقترح المقدم من المكتب والوارد في الفقرة ١٩٥ من الاعلان السياسي . وقرر أيضا عقد المؤتمر القادم لوزراء الخارجية في لواندا بجمهورية أنغولا الشعبية في عام ١٩٨٥ .

لجنة فلسطين

٢٦ - اعتمد المؤتمر مقترحا قدمه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يدعو لانشاء لجنة لفلسطين برئاسة رئيس الحركة كما هو مبين في الفقرة ٩٨ من الاعلان السياسي .

تكوين مكتب التنسيق ( البند التاسع عشر من جدول الاعمال )

٢٧ - اعتمد المؤتمر المقترحات التي تقدم بها رئيس الفريق العامل المعني بتكوين مكتب التنسيق (NAC/CONF.7/Doc.11) ، وشكل المكتب الجديد .

### تقرير اللجنة الاقتصادية

٢٨ - أحاط المؤتمر علماً بتقرير اللجنة الاقتصادية ( المرفق الثامن ) واعتمد الاعلان الاقتصادي ، والاعلان الخاص بالعمل الجماعي لاجل الرخاء العالمي ، والاعلان الخاص بالاعتماد الجماعي على الذات فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى وبرنامج العمل الخاص بالتعاون الاقتصادي .

### دراسة الصناديق القائمة والمقترحة

٢٩ - وافق المؤتمر على مقترح تقدم به رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على النحو المبين في الفقرة ١٦٢ من الاعلان الاقتصادي .

### قرار بتقديم صوت شكر الى حكومة الهند وشعبها

٣٠ - اعتمد المؤتمر بتوافق الآراء دون تصويت قرارا بالاعراب عن امتنان المؤتمر السابع لرؤساء الدول والحكومات لحكومة الهند وشعبها ( المرفق العاشر ) .

### تقرير المقرر العام

٣١ - اعتمد المؤتمر تقرير المقرر العام ( المرفق السادس ) .

### الوثائق الختامية

٣٢ - اعتمد المؤتمر الوثائق الختامية بتوافق الآراء ودون تصويت .

### الجلسة الختامية

٣٣ - عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر في ١٢ اذار/مارس ١٩٨٣ . وألقت السيدة انديرا غاندي ، رئيسة وزراء الهند ، الكلمة الختامية ( المرفق الثالث ) .

٣٤ - وقد توجه بكلمات شكر كل من : الرئيس دانييل تار آراب موى رئيس كينيا باسم الاعضاء الافريقيين ، والرئيس علي عبد الله صالح ، رئيس الجمهورية العربية اليمنية ، باسم الاعضاء الاسيويين ، والرئيس بيتار ستامبولتش ، رئيس يوغوسلافيا ، باسم الاعضاء الاوروبيين ونائب رئيس بنما جورجى الويكا باسم الاعضاء من امريكا اللاتينية ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات باسم حركات التحرير الوطني .

## التذييل السابع

### تقرير اللجنة السياسية

- ١ - في ٣ آذار/مارس ١٩٨٣ ، قرر مؤتمر وزراء الخارجية المعقود قبل مؤتمر القمم إنشاء اللجنتين السياسية والاقتصادية لتنظر الاولى في الجزء السياسي والثانية في الجزء الاقتصادي من مشروع الاعلان الذى عممه البلد المضيف الهند . وقرر الوزراء كذلك أن تتولى يوغوسلافيا رئاسة اللجنة السياسية .
- ٢ - عهد الى اللجنة السياسية بمهمة النظر في مشروع الاعلان السياسي (NAC/CONF.7/Doc.1) وفقا لاحكام الفقرة ١١ من تقرير مؤتمر وزراء الخارجية (NAC/CONF.7/FM/Doc.4/Rev.1)

### أولا - تنظيم الاعمال

- ٣ - عقدت اللجنة السياسية جلستها الاولى في ٣ آذار/مارس ١٩٨٣ ، وانتخب بالاجماع السيد عبد القادر غ . كوروما ، سفير سيراليون نائبا للرئيس . واقترح الرئيس تشكيل لجنة صياغة جامعة منفصلة وقبلت اللجنة هذا الاقتراح . وتقرر كذلك أن يكون سفير زامبيا السيد بول لوساكا ، رئيسا للجنة الصياغة هذه . وقسمت اللجنة السياسية النظر في الجزء السياسي من مشروع الاعلان كالتالي :
- ( أ ) تبحث في اللجنة السياسية الأجزاء العامة والمفاهيمية ، بما في ذلك نزع السلاح ، الواردة في الأجزاء من الاول الى الثالث ومن التاسع عشر الى الثلاثين والعشرين ؛
- ( ب ) تبحث في لجنة الصياغة المسائل السياسية المحددة الواردة في الأجزاء من الرابع الى الثامن عشر .

### ثانيا - أعمال اللجنة السياسية

- ٤ - عقدت اللجنة السياسية تسع جلسات في الفترة من ٣ الى ١١ آذار/مارس ١٩٨٣ وقدم ممثل الهند ، السفير ن . كريشنان ، الجزء السياسي من مشروع الاعلان . وعملا بالمقرر المتخذ في الجلسة الاولى ، خصصت الجلستان الثانية والثالثة من جلسات اللجنة السياسية لتبادل آراء عام بشأن محتويات مشروع الاعلان .
- ٥ - وشارك أكثر من ٤٠ وفدا في تبادل الآراء العام الذى كشف عن قدر كبير من تقارب الآراء فيما بين البلدان الاعضاء بشأن معظم المسائل . ونالت الجهود التي بذلتها الهند في التوصل الى وثيقة مقبولة تقديرا واسعا ، وتم بوجه عام تبني وجهة المشروع الهندى . ولخص الرئيس تبادل الآراء بقوله ان المشروع الهندى لا يوفر أساسا

ممتازاً فحسب لمداولات اللجنة اللاحقة بل يمثل دليلاً تهتدى به اللجنة في أعمالها وإطاراً لتوافق الآراء . وكان تبادل الآراء أيضاً مظهراً من مظاهر إيمان الأعضاء الشديداً بالوحدة والتضامن القادرين وحدهما على تمكين الحركة من القيام بدور حاسم في تعزيز السلم العالمي وفي إيجاد حلول دائمة للمشاكل الدولية الرئيسية وإقامة نظام عالمي جديد أساسه العدل والانصاف .

٦ - وفي ٣ آذار/مارس ١٩٨٣ ، أوصت اللجنة السياسية مؤتمر وزراء الخارجية بأن يبعث برسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني ، وفيما بعد اعتمد وزراء الخارجية هذه الرسالة ( NAC/CONF.7/FM/Doc.3/Rev.1 ) .

٧ - وتيسيراً لمهمتها تحولت اللجنة السياسية الى فريق عامل مفتوح العضوية تولى رئاسته السفير كوروما من سيراليون . وعقد الفريق العامل سبع جلسات ناقش خلالها الفروع من الاول الى الثالث ومن التاسع عشر الى الثالث والعشرين فقرة فقرة . وقامت الهند البلد المضيف بتعميم وعرض الفرع الثالث والعشرين المعنون " الاستنتاجات والتوصيات " بوصفه اضافة لمشروع الاعلان ويرد في الوثيقة (NAC/CONF.7/Doc.3/Add.1) . وقد حظيت هذه الوثيقة الهامة بالتقدير والثناء الكبيرين لاتسامها بالوضوح والايجاز .

٨ - وأعد رئيس الفريق العامل فقرات منقحة مع الاخذ في الاعتبار التعليقات والتعديلات الواردة من الدول الاعضاء وبعد اجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود المعنية . وتمت الموافقة أولاً على الفقرات المنقحة من المشروع داخل الفريق العامل ثم اعتمدتها اللجنة بعد ذلك . وقدم المندوبون ما مجموعه ٢٥٢ تعديلاً مكتوباً .

### ثالثاً - اعمال لجنة الصياغة

٩ - عقدت لجنة الصياغة في نفس الوقت ١٤ جلسة برئاسة السفير بول لوكاسا نوقشت خلالها الفروع من الرابع الى الثامن عشر من مشروع الاعلان السياسي المكرسة لقضايا سياسية معينة . واعتمدت لجنة الصياغة الفروع الخاصة بالصحراء الغربية وجزر مدغشقر وجنوب شرقي آسيا وقبرص بدون ادخال أى تعديلات على النص الأصلي ، واعتمدت الفروع التالية بعد أن تقدمت المجموعات الاقليمية بمشاريع حظيت بتوافق الآراء :

- ( أ ) الحالة في الجنوب الافريقي ؛
- ( ب ) قضية فلسطين ؛
- ( ج ) الحالة في الشرق الأوسط ؛
- ( د ) قضايا امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

١٠ - وأنشئت أفرقة عاملة مفتوحة العضوية معنية بالفقرات التي تتناول الفروع التالية واعتمدت لجنة الصياغة النصوص التي حظيت بتوافق الآراء داخل هذه الأفرقة العاملة :

( أ ) المحيط الهندي ؛

( ب ) جنوب شرقي آسيا ؛

( ج ) أوروبا ؛

( د ) البحر المتوسط ؛

( هـ ) فرع جديد يتعلق بسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس بما في ذلك ديبوغارسيا .

١١ - وأجرى رئيس لجنة الصياغة شخصيا فضلا عن ذلك مشاورات وأنشأ أفرقة مفتوحة العضوية أطلق عليها اسم " أصدقاء الرئيس " تعنى بفروع عديدة مثل النزاع الإيراني - العراقي والصحراء الغربية وإدراج المسألة الكورية في الوثيقة وتخصيص فرع جديد للعدوان الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية . وفيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية جرت مناقشة واسعة ولم يتم التوصل الى توافق الآراء بشأن الموضوع . ووافقت اللجنة على إدراج فرع جديد بشأن كوريا واعتمدت صيغة حظيت بتوافق الآراء .

١٢ - وفيما يتعلق بالنزاع الإيراني - العراقي أوصت لجنة الصياغة اللجنة السياسية بأحالة المسألة الى مكتب المؤتمر للنظر والتشاور .

١٣ - وفيما يتعلق بمكان انعقاد مؤتمر القمة الثامن تقدم العراق بتعديل ( PC/CONF/19 ) ينص على " ان المؤتمر قبل مع التقدير دعوة حكومة العراق باستضافة مؤتمر القمة الثامن في بغداد في عام ١٩٨٦ " ، وجرت مناقشة تحدث خلالها ٥٥ وفدا . وايد ٥١ منها التعديل العراقي الذي حظي بتأييد واسع النطاق . وتقدم وفد سوريا خلال المناقشة بتعديل جديد نصه كما يلي : " قرر المؤتمر إحالة كل الطلبات لاستضافة مؤتمر القمة الثامن الى اجتماع وزاري يعقد من أجل تحديد مكان انعقاد المؤتمر المقبل " . واذ تضع اللجنة في اعتبارها أن هذه المسألة قد عرضت على مكتب المؤتمر ، فقد قررت تقديم تقرير واقعي عن نتائج المناقشة الى المكتب لمزيد من النظر .

١٤ - وقررت اللجنة اثر تلقي دعوة حكومة جمهورية انغولا الشعبية ( NAC/CONF.7/FM/ ) أن توصي الجلسة العامة للمؤتمر بعقد المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز في لواندا في عام ١٩٨٥ .

١٥ - ويغطي مشروع الاعلان جميع القضايا الدولية الهامة ابتداء من دور وسياسة حركة بلدان عدم الانحياز ، وتقييم الحالة الدولية ، وعدم التدخل بجميع اشكاله ، والحالة

في بغير الازمات ، وتعزيز الامم المتحدة ، الخ . وتعكس الوثيقة القلق الشديد لبلدان  
عدم الانحياز ازاء الحالة الدولية المتوترة واستعمال القوة في مختلف أنحاء العالم .  
وتم ايلاء اهتمام خاص لقضية نزع السلاح ، وبصفة خاصة نزع السلاح النووي ومنع الحرب  
النووية بهدف ضمان بقاء البشرية . وتم أيضا اضافة فرع جديد يتعلق باستخدامات الطاقة  
النووية في الأغراض السلمية .

١٦ - وجرت في لجنة الصياغة واللجنة السياسية على السواء مناقشات بأسلوب ديمقراطي  
وفي جو من التعاون والتوافق والتفاهم المتبادل وهو سمة مميزة لحركتنا .

١٧ - ووافقت اللجنة السياسية على مشروع الاعلان السياسي لمؤتمر القمة السابع لبلدان  
عدم الانحياز ( NAC/CONF.7/Doc.1/Rev.2 ) ، في ١١ آذار/مارس ١٩٨٣ .

١٨ - وتوصي اللجنة السياسية بأن يعتمد مؤتمر القمة هذا المشروع المنقح .



## التذييل الثامن

### تقرير اللجنة الاقتصادية

١ - اجتمعت اللجنة الاقتصادية التي أنشأها مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في الفترة من ٣ الى ١١ آذار/مارس ١٩٨٣ برئاسة السيد آدمندو جاركين وزير التعاون الدولي في نيكاراغوا للنظر في مشروع الاعلان الاقتصادي (NAC/CONF.7/Doc.6/Rev.1) ، وبرنامج العمل بشأن التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى (NAC/CONF.7/Doc.7) .

### تنظيم الاعمال

٢ - وانتخبت اللجنة في جلستها الاولى السيد لال جايا وارين (سرى لانكنا) نائبا للرئيس . وأنشأت في جلستها الثانية فريقا عاما برئاسة السيد ادريس الجزائري (الجزائر) للنظر في برنامج العمل بشأن التعاون الاقتصادي (NAC/CONF.7/Doc.7) والفرع المتعلق بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية من مشروع الاعلان الاقتصادي ومشروع الاعلان الخاص بالاعتماد الجماعي على الذات بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

### اعمال اللجنة الاقتصادية

٣ - عقدت اللجنة الاقتصادية ١٨ جلسة في الفترة من ٣ الى ١١ آذار/مارس ، وتسم خلال الجلسات تقديم ما مجموعه ٢٥٣ تعديلا (ECW/CRP.1-55 and ECW/CRP.1-198) .

٤ - وعض ممثل الهند ، سعادة السيد روميث بانداري ، امين حكومة الهند والمختص بالعلاقات الاقتصادية ، مشروع الاعلان الاقتصادي .

٥ - وكرست الجلسات الثلاثة الاولى للجنة الاقتصادية للمسائل التنظيمية ولاجرا مناقشة عامة بشأن مشروع الاعلان الاقتصادي ، واشترك أكثر من ثلاثين وفدا في المناقشة العامة في اللجنة الاقتصادية . ولقي مشروع الاعلان الاقتصادي تقديرا واعترافا جماعيا بأنه يوفر أساسا ممتازا لمناقشة المسائل التي يغطيها . وكان اسلوب المناقشة العامة ايجابيا وبناء ومفيدا . وكشفت عن مجال فسيح لتلاقي الآراء بين البلدان الاعضاء بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه الاقتصاد العالمي وضرورة اعادة تنظيم هيكله وضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى لتعزيز اعتمادها الجماعي على الذات .

٦ - وفي خلال الجلستين الرابعة والخامسة ، تناولت اللجنة الفرع الاول من مشروع الاعلان ، ثم انتقلت الى الفرع الثاني في الجلستين السادسة والسابعة . ونظرت فسي الفرع الثالث في الجلسة الثامنة وفي الفرعين الرابع والخامس في الجلسات التاسعة والعاشر والحادية عشرة . وفي الجلسة الثانية عشرة استعرضت اللجنة الفروع السادس والسابع والثامن . وفي الجلسة الثالثة عشرة وافقت اللجنة على اجزاء من الفرع التاسع وانتقلت الى الفروع العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر في الجلسة الرابعة عشرة .

٧ - وفي جلستها الحادية عشرة قررت اللجنة الاقتصادية انشاء فريق صياغة غير رسمي مفتوح العضوية برئاسة نائب الرئيس من أجل النظر في مشروع نص الفرعين الرابع والخامس من مشروع الاعلان الاقتصادي وبتناولان على التوالي المفاوضات العلمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية وبرنامج التدابير الضرورية في المجالات ذات الاهمية الحاسمة للبلدان النامية .

#### أعمال الفريق العامل التابع للجنة الاقتصادية

٨ - ناقش الفريق العامل المعني بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية تنظيم أعماله في جلسته الاولى وأحاط علما بحقيقة أن مهمته تشمل النظر في الفرع الخاص بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية من مشروع الاعلان الاقتصادي وكذلك برنامج العمل . وبدأ دراسته لنص برنامج العمل في جلسته الثانية ووافق على صيغة منقحة فسي جلسته الثانية عشرة . وشرع النظر في الفرع الخاص بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في الجلسة الثامنة واختتمه في الجلسة الثالثة عشرة . ونظر الفريق أيضا في مشروع الاعلان الخاص بالاعتماد الجماعي على الذات بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في جلسته الثالثة عشرة .

٩ - وفي الجلسات من الخامسة عشرة الى التاسعة عشرة ، وافقت اللجنة الاقتصادية على نص منقح لمشروع الاعلان الاقتصادي ( NAC/CONF.7/Doc.6/Rev.1 ) . وفي جلسته الثامنة عشرة وافقت بالترحيب العام على الوثائق التي تقدم بها رئيس الفريق العامل المعني بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ( الفرع الثاني والثلاثون من الوثيقة ( NAC/CONF.7/Doc.6/Rev.2 ) وبرنامج العمل ( NAC/CONF.7/Doc.7/Rev.1 ) واعلان بشأن الاعتماد الجماعي على الذات بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى .

ووافقت اللجنة أيضا بالترحيب العام على النصوص التي تقدم بها فريق الصياغة بشأن المفاوضات العالمية والتدابير الفورية ومشروع الاعلان بشأن العمل الجماعي من أجل الرفاهية العالمية ( NAC/CONF.7/Doc.2 ) . وقدمت جميع هذه النصوص الى المؤتمر لاعتمادها .

## التذييل التاسع

### تقرير مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز

- ١ - انعقد مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في نيودلهي ، الهند ، في الفترة من ٥ آذار/مارس ١٩٨٣ برئاسة السيد ب . ف . ناراسيمها راو ، وزير خارجية الهند .

### الدورة الافتتاحية

- ٢ - أطن السيد ايسيد ورو ماليركا ، وزير خارجية كها افتتاح المؤتمر ، واقترح لرئاسة المؤتمر السيد ب . ف . ناراسيمها راو ، وزير خارجية الهند . واعتمد الاقتراح بالتزكية . وتولى السيد ناراسيمها راو منصب الرئيس وأدلى ببيان افتتاحي قصير .
- ٣ - ثم استمع المؤتمر الى كلمات التهنئة من مثلي سان توي هرينسيبي بالنيابة عن المجموعة الافريقية ، هاكمتان بالنيابة عن المجموعة الآسيوية ، ومالطة بالنيابة عن المجموعة الأوروبية وليمز بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالنيابة عن حركات التحرير الوطني .

### اقرار جدول الأعمال

- ٤ - أقر المؤتمر جدول الأعمال التالي :
- ١ - افتتاح المؤتمر الوزاري
- ٢ - اقرار جدول الأعمال
- ٣ - انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الوزاري وتوصية تتعلق بانتخاب أعضاء مكتب المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .
- ٤ - تقرير من رئيس مكتب التنسيق .
- ٥ - تقرير من رئيس اجتماع كبار المسؤولين .
- ٦ - تنظيم الأعمال ، بما في ذلك تكوين اللجنتين السياسية والاقتصادية وسألقة تمثيل كميوتشيا في حركة بلدان عدم الانحياز .
- ٧ - توصية تتعلق بالطلبات المقدمة لقبول أعضاء جدد ولاشتراك بصفة المراقب أو الضيف .
- ٨ - توصية تتعلق بتشكيل مكتب التنسيق .
- ٩ - تقرير مؤتمر وزراء الخارجية الى المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .
- ١٠ - أي شؤون أخرى .

انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر الوزاري وتوصية تتعلق بانتخاب أعضاء مكتب المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (البند ٣ من جدول الأعمال)

٥ - بناءً على توصية الاجتماع التحضيري المعقود في ١ و ٢ آذار/مارس على مستوى كبار المسؤولين، قرر المؤتمر أن يكون مكتبه مكوناً على النحو التالي :

الهند

الرئيس :

نواب الرئيس :

عن أفريقيا :

الجزائر وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة و  
زائير و زيمبابوي و غانا و غينيا و المنظمة  
الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

عن آسيا :

اندونيسيا و بنغلاديش و الجمهورية العربية  
السورية و سري لانكا و العراق و فييت نام و  
منظمة التحرير الفلسطينية و اليمن الديمقراطية .

عن أمريكا اللاتينية :

بنما و بوليفيا و سورينام و غرينادا .

عن أوروبا :

قبرص و مالطة .

المقرر :

بنن .

رئيس اللجنة السياسية :

يوسف سلافيا .

رئيس اللجنة الاقتصادية :

نيكاراغوا .

عضو بحكم الوظيفة :

كها .

٦ - وأوصى المؤتمر بأن يكون مكتب مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز هو نفس مكتب المؤتمر الوزاري وذلك وفقاً للممارسة المعمول بها .

٧ - وانتخب السيد تياميواد جيهادي مقرواً عاماً والسيد ميلجان كوماتيتا من يوغوسلافيا رئيساً للجنة السياسية والسيد أد موندو خاركين من نيكاراغوا رئيساً للجنة الاقتصادية .

٨ - وعين المؤتمر ك . ناتوار سينغ من الهند أميناً عاماً للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

تقرير رئيس مكتب التنسيق ( البند ٤ من جدول الأعمال )

٩ - أحاط المؤتمر علماً بتقرير سفير كها راؤول روا كوري رئيس مكتب التنسيق إلى مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ( NAC/CONF.7/Bur.1/Doc.3/Corr.1 ) .

تقرير رئيس اجتماع كبار المسؤولين (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٠ - قدم رئيس اجتماع كبار المسؤولين راؤول وول كورى سفير كها ، تقرير الاجتماع الى المؤتمر ( NAC/CONF.7/Bur.1/Doc.4/Rev.1 ) وأحاط المؤتمر طما على النحو الواجب بالتقرير  
وتوصياته .

تنظيم الأعمال ، بما في ذلك تشكيل اللجنتين السياسية والاقتصادية ومسألة تمثيل  
كمبوتشيا في حركة بلدان عدم الانحياز ( البند ٦ من جدول الأعمال )

١١ - علا بالممارسة المعتادة ، أنشأ المؤتمر اللجنتين السياسية والاقتصادية ، اللتين بدأتا  
النظر في مشروع الوثائق النهائية ومشروع جدول الأعمال بالنسبة لمؤتمر رؤساء دول أو حكومات  
بلدان عدم الانحياز ( NAC/CONF.7/Doc.5 ) .

١٢ - وأدلى الرئيس بالبيان التالي بشأن الجزء الثاني من البند ٦ من جدول الأعمال :  
" فيما يتعلق بالبند ٦ من جدول الأعمال ، بشأن مسألة تمثيل كمبوتشيا ، كان  
معروضا على المؤتمر تقرير رئيس مكتب التنسيق .

١ - نظر المؤتمر في هذه المسألة بتعمق . وقد أسفرت المناقشة الواسعة ،  
التي اشترك فيها عدد كبير من الوفود ، عن استمرار تباعد الآراء في  
حركة عدم الانحياز بشأن هذه القضية . فرأت مجموعة من الوفود أن  
مقعد كمبوتشيا في حركة عدم الانحياز يخص من الوجهة السلمية  
كمبوتشيا الديمقراطية وعلى ذلك ينبغي اعادته لها . ورأت مجموعة  
ثانية من الوفود أن مقعد كمبوتشيا يخص ، بحق ، جمهورية كمبوتشيا  
الشعبية ولا ينبغي حرمانها منه . وحثت مجموعة أخرى من الوفود  
على بقاء مقعد كمبوتشيا خاليا نظرا للاختلافات السائدة في حركة  
عدم الانحياز .

٢ - لذلك لا يمكن الوصول الى توافق في الآراء بشأن اعطاء المقعد لأى من  
الطرفين .

٣ - واستنادا الى المشاورات غير الرسمية المعقودة مع الأطراف المعنية  
والوفود الأخرى المهتمة بالامر ، فاني أقتح توصية رؤساء الدول أو  
الحكومات بما يلي :

١ - تكليف مكتب التنسيق ، الذى يعمل بصفة لجنة مخصصة ، بأن  
يتابع دراسة المسألة ، مع مراعاة جميع الاقتراحات التي أبدت  
أثناء المناقشة ، وتقديم توصية في هذا الشأن الى اجتماع  
وزراء الخارجية الذى سيعقد في عام ١٩٨٥ .

٢٤ \* أن يحيطوا علما بتقرير المؤتمر الذي سيتضمن تلخيص الرئيس على نحو ما قمت به توا ؛

٣٤ \* وعدم النظر في المسألة أكثر من ذلك في مؤتمر القمة السابع .

٤ - وأنني أقهم، على أساس التأكيدات التي وردت من الأطراف المعنية، أن مسألة تمثيل كيموتشيا في حركة عدم الانحياز سوف تنظر فيها بعد على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ ١٤ \* أعلاه فقط .

توصية تتعلق بالطلبات المقدمة لقبول أعضاء جدد ولاشتراك بصفة المراقب أو الضيف ( البند ٧ من جدول الأعمال ) .

١٣ - عملا بتوصيات اجتماع مكتب التنسيق المعقود في نيويورك في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٣ \* تحضيرا للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز وتوصيات اجتماع كبار المسؤولين المعقود في نيودلهي في ١ و ٢ آذار/مارس قرر المؤتمر توصية المؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات بما يلي :

١٤ \* قبول بربادوس وجزر البهاما وقاناواتو وكولومبيا أعضاء كاملي العضوية في حركة عدم الانحياز ؛

٢٤ \* قبول اشتراك انتيغوا وبربودا في حركة عدم الانحياز بصفة مراقب ؛

٣٤ \* دعوة الجمهورية الدومينيكية الى الحركة بصفة ضيف .

توصيات تتعلق بتشكيل مكتب التنسيق ( البند ٨ من جدول الأعمال )

١٤ - أحاط مؤتمر وزراء الخارجية علما بأن الفريق العامل الذي أنشأه كبار المسؤولين بشأن تشكيل مكتب التنسيق أجرى تبادلا مفيدا للأراء . وقرر المؤتمر أن يستمر اجراء مزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة داخل الفريق العامل وأن يقدم الفريق العامل الى مؤتمر القمة ذاته مقترحا يتعلق بتكوين مكتب التنسيق .

تقرير مؤتمر وزراء الخارجية الى المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (البند ٩ من جدول الأعمال )

١٥ - اعتمد الاجتماع تقريره وقررا حالته الى مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات .

أى شؤون أخرى ( البند ١٠ من جدول الأعمال )

١٦ - تلا الرئيس نص رسالة تضامن مع الشعب الفلسطيني ( NAC/CONF.7/FM/Doc.3 ) التي أيدها الاجتماع الوزاري .

## التذييل العاشر

### قرار يشكر حكومة الهند وشعبها

ان المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، الهند ، في الفترة من ٧ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٨٣ ؛

ان يعرب عن خالص شكره وبالغ امتنانه لحكومة الهند وشعبها ، ولصاحبة السعادة السيدة انديرا غاندي ، رئيسة وزراء جمهورية الهند ، لترحيبهم الحار والودي ، الذي ساهم الى حد كبير في نجاح هذا المؤتمر المعقود في مدينة نيودلهي التاريخية ؛

وان يستلهم الخطاب الافتتاحي البليغ الذي ألقته رئيسة وزراء الهند ، صاحبة السعادة السيدة انديرا غاندي ، الذي كورت فيه تأكيد التزام الحركة الدائم والعميق بمبادئ عدم الانحياز واخلاصها لهذه المبادئ الموجبة نحو توطيد السلم والعدل والتقدم في العالم ، والوصول الى نزع السلاح ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على العدل والانصاف ، والذي أكدت فيه على الحاجة التي لا غنى عنها لتعزيز وحدة حركة بلدان عدم الانحياز وتضامنها ؛  
يشني على حكومة الهند للتسهيلات الممتازة التي أتاحتها للمشاركين في المؤتمر ، رغم قصر الفترة التي انقضت منذ اخطارها ، ولفعالية التنظيم ولجودة الخدمات التي وضعت تحت تصرف المؤتمر ؛

ويؤكد تقديره البالغ لمساهمة الهند ، بلد المهاباتا غاندي وجواهر لال نهرو والعضو المؤسس في الحركة ، في تشجيع دور عدم الانحياز في تعزيز السلم ، والعلاقات الدولية العادلة والتعاون ، والصداقة فيما بين الدول ؛

ويؤكد تفاؤله وثقته في أن المؤتمر سوف يعزز وحدة الحركة وتضامنها عاملا بذلك على زيادة أهمية ودبلوماسية الدور الذي قدر لبلدان حركة عدم الانحياز أن تؤديه في حل المشاكل الدولية الرئيسية .

التذييل الحادي عشر

المشركون في المؤتمر

الأعضاء	السيد منغستوهيلي ماريام ، رئيس الدولة
الرجنتين	السيد الماجور جنرال (متقاعد) بنيتوانطونيو رينالد وبينوني ، رئيس الدولة
الأردن	جلالة الملك حسين بن طلال ، رئيس الدولة
أفغانستان (جمهورية - الديمقراطية)	السيد سلطان علي كيشتمان ، رئيس مجلس الوزراء
اكواдор	السيد الدكتور خالو غارسيا فيرود ، الوزير والممثل الشخصي للرئيس
الإمارات العربية المتحدة	سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس الدولة
اندونيسيا	الاستاذ الدكتور مختار كوسوما تمار جا ، وزير الخارجية والممثل الشخصي للرئيس
انغولا	السيد خوسيه ادواردوس سانتوس ، رئيس الدولة
أوقندا	السيد الدكتور ايلو ميلتون ايجي ، رئيس الدولة
ايران	السيد مير حسين موسوي ، رئيس الوزراء
باكستان	السيد الجنرال ضياء الحق ، رئيس الدولة
البحرين	سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، رئيس الدولة
بربادوس	السيد لوى تولل ، وزير الخارجية
بليز	السيد كارل ليندبرغ روجرز ، نائب رئيس الوزراء ، وزير الدفاع والشؤون الداخلية



الأعضاء (تابع)

بنغلاديش	السيد الليوتنانت جنرال ح . م . ارشاد ، رئيس مجلس الوزراء ،
بنما	السيد الدكتور جورج ايلميكا ، نائب الرئيس ،
بنن	السيد ماثيو كيريكو ، رئيس الدولة
بوتان	جلالة الملك جيغمي سينغي وانغشوك ، رئيس الدولة
بوتسوانا	السيد ارشيبالد موفوي ، وزير الخارجية
بوركينا فاسو	سيادة لفرنس توماسانا ، وزير الخارجية والتعاون
بوليفيا	السيد الدكتور ماريو فيلاردو د ورا د ، وزير الخارجية
بيرو	السيد خافيير الفا اولانديني ، نائب الرئيس
ترينيداد وتوباغو	السيد ايول ماهاير ، وزير العمل والأمن الاجتماعي والتعاون
تشاد	السيد ادريس مسكين ، وزير الخارجية والتعاون
توغو	السيد اناني ك . اكاهو أهيانيو ، وزير الخارجية
تونس	السيد محمد المزالي ، رئيس الوزراء
جامايكا	السيد ادوارد صياقة ، رئيس الوزراء
الجزائر	السيد الشاذلي بن جديد ، رئيس الدولة
جزر البهاما	السيد بول ل . اديرلي ، وزير الخارجية
جزر القمر	السيد أحمد عبد الله عبد رماني ، رئيس الدولة
الجمهورية العربية الليبية	السيد الرائد ع . جلود ، نائب الرئيس ،
جمهورية افريقيا الوسطى	السيد جين لوى جيرفيل يانبالا ، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي
جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مواليمو جوطيوس كامبارافي نيريري ، رئيس الدولة
الجمهورية العربية السورية	السيد حافظ الأسد ، رئيس الدولة

الأعضاء (تابع)

السيد بول د ونستوب ، وزير الدولة للشؤون الخارجية	جمهورية الكاميرون المتحدة
السيد باك سونغ شول ، نائب الرئيس	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
السيد سوقانو فونغ ، رئيس الدولة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
السيد حسن فوليد ابتيدون ، رئيس الدولة	جيبوتي
السيد اريستيديس ماريا بيريرا ، رئيس الدولة	الرأس الأخضر
السيد نغاروكينتوالسي فوانسوا ، وزير الخارجية	رواندا
السيد سيتوايان كينغوا دوندو ، مفوض الدولة الأول	زائير
السيد الدكتور كينيت كواندا ، رئيس الدولة	زامبيا
السيد رصرت ظهيريل موطابي ، رئيس الوزراء	زيمبابوي
السيد سيميون أكي ، وزير الخارجية	ساحل العاج
السيد الدكتور مانيويل بينتودا كوستا ، رئيس الدولة	سان تومي وبرينسيبي
لم تحضر	سانت لوسيا
السيد جونيو ريتشارد جاييواردين ، رئيس الدولة	سري لانكا
السيد س . راجارتنام ، نائب رئيس الوزراء	سنغافورة
السيد مصطفى نياسي ، وزير الدولة للشؤون الخارجية	السنغال
السيد ريتشارد ف . دي اميني ، وزير الخارجية	سوازيلند
السيد عمر الطيب ، النائب الأول للرئيس	السودان
السيد الليوتينانت كولينيل د . بوخيري ، الرئيس بالنيابة	سورينام
القائد العام للقوات المسلحة الوطنية	
السيد سايكا برومين ستيفنز ، رئيس الدولة	سيراليون

الأعضاء (تابع)

سيشيل

السيد فرانس الهرت رينيه ،  
رئيس الدولة

الصومال

السيد محمد سياد بري ،  
رئيس الدولة

العراق

عمان

قانون

قامبيا

غانا

غرينادا

غيانا

غينيا

غينيا الاستوائية

غينيا - بيساو

فانواتو

فولتا العليا

فيت نام

قبرص

قطر

كمبوديا

كها

سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثان  
رئيس الدولة

مقعد خال

السيد الدكتور فيدل كاسترو روز ، رئيس مجلس الدولة ومجلس الوزراء

الأعضاء (تابع)

السيد رودريغولوريديا كاي سيد و ، وزير الخارجية	كولومبيا
السيد الكولونيل د نيس ساسو - نيفيسو رئيس الدولة	الكونغو
سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، رئيس الدولة	الكويت
السيد دانييل ت . أراب موا ، رئيس الدولة	كينيا
السيد أمين الجميل ، رئيس الدولة	لبنان
السيد صمويل ك . دو ، رئيس الدولة	ليسريا
السيد الدكتور ليا وجوناثان ، رئيس الوزراء السيد الدكتور أ . سييراس تريغولا ، وزير الخارجية ،	ليستو مالطة
السيد الياوني ب . بيه ، وزير الخارجية ، السيد الدكتور ماهاتير بن محمد ، رئيس الوزراء ،	مالي ماليزيا
السيد ديدبير راتسيروكا ، رئيس الدولة	مدغشقر
السيد محمد حسني مبارك ، رئيس الدولة	مصر
صاحب السمو سيدي محمد ، ولي العهد ، السيد ا . س . ايوانالي ، وزير ، السيد مأمون عبد الفيوم ، رئيس الدولة	المغرب ملاوي ملايف
سمو الامير سعود الفيصل ، وزير الخارجية السيد ياسر عرفات ، الرئيس السيد سام نجوط رئيس المنظمة	المملكة العربية السعودية منظمة التحرير الفلسطينية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
السيد المقدم احمد ولد منه ، وزير الخارجية والتعاون	موريتانيا

### الأعضاء (تابع)

السيد انيرود جوغنوت ، رئيس الوزراء ،	موريشيوس
السيد مارشال سامورا مويرس ماتشل ، رئيس الدولة	موزامبيق
جلالة الملك بيوند را بيمو بيمكرام شاه ديف ، رئيس الدولة	نيبال
السيد الجنرال سيني كوتتشه ، رئيس الدولة	النيجر
السيد الدكتور الكسي افيا نيشوكوا كومو ، نائب الرئيس ،	نيجيريا
السيد الكوماندان دانييل اورتيجا ساندرا ، قائد الثورة ،	نيكاراغوا
السيدة انديرا قاندي ، رئيسة الوزراء ،	الهند
السيد العقيد علي عبد الله صالح ، رئيس الدولة	اليمن
السيد علي ناصر محمد رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ،	اليمن الديمقراطية
السيد بيتار ستامبوليك ، رئيس الدولة	يوغوسلافيا

### المراقبون

انتخبوا ميهودا \* ، أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، دومينيكا \* ، السلفادور ،  
الظهير ، فنزويلا ، كوستاريكا \* ، المكسيك ، الأمم المتحدة ، الحزب الاشتراكي لهورتوريكو ، المؤتمر  
الوطني الافريقي ، جامعة الدول العربية ، مؤتمر الوحدة بين الافريقيين لآزانيا ( جنوب افريقيا )  
منظمة تضامن الشعوب الاسيوية الافريقية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، منظمة الوحدة الافريقية .

### الضيوف

اسبانيا ، البرتغال ، الجمهورية الدومينيكية ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ،  
فنلندا ، الكرسي الرسولي ، النمسا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ،

\* لم تحضر .

الضيوف (تابع)

اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، برنامج الأمم المتحدة  
الإنمائي ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بانتهاء الاستعمار ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة  
لمناهضة الفصل العنصري ، لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي ، لجنة الأمم  
المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مؤتمر الأمم المتحدة  
للتجارة والتنمية ، مجلس الأغذية العالمي ، مجلس الأمم المتحدة لناسيبيا ، مفوض الأمم المتحدة  
لناسيبيا ، منظمة الأغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة الأمم المتحدة للتربية  
والعلم والثقافة ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

-----